جامعـــة العربـــي التبســي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب

–سليم أمين

إشراف الأستاذة

– نموشي نسرين

–لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
نموشي نسرين	أستاذة مساعدة أ	مشرفا ومقررا
أزروال يوسف	أستاذ محاضر أ	رئيس لجنة ومناقش
عبـاد أمير	أستاذ محاضر أ	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2014 / 2015

شکر و عرفان

شكر وعرفان

قال تعالى: { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) } سورة العلق [05-01]

بسم الذي ألهمنا عقلا وصبرا في إتمام هذا العمل المتواضع خدمة للعلم وأهل العلم ورغبة منا في إلقاء شكرنا الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنارة عقولنا، فالشكر الجزيل والحمد لله رب العالمين الذي أعطانا الصبر والقوة على إتمام هذا العمل نتقدم بأعظم الشكر للأستاذة المشرفة "**نموشي نسرين**" التي أشرفت على تأطير ي ، مقدم ة لي توجيهاته ا ونصائحها مزيحة بذلك كل الصعاب والعواقب التي صادفتني ، كما نتوجه بالشكر والعرفان وخالص الاحترام إلى طاقم الأساتذة الذين ساعدونا و لم يبخلوا علينا بوقتهم والى كل من ساعدنا ولو بنكهة تشجعية إلى كل هؤلاء جزيل الشكر.

خطة المذكرة

- **مدخل مفاهيمي حول الإستراتيجية الصينيةمقدمة**

✓ **الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول الإستراتيجية الصينية**

❖ **المبحث الأول: لمحة إيتيمولوجية حول الإستراتيجية**

❖ **المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية (لغة واصطلاحا).**

❖ **المطلب الثاني: الفرق بين الإستراتيجية ومفاهيم أخرى(السياسة الخارجية، الدبلوماسية، الخطة).**

❖ **المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية (الكبرى، المتخصصة، الشاملة).**

❖ **المطلب الرابع: شروط تطبيق الإستراتيجية**

❖ **المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية محاولة للفهم**

❖ **المطلب الأول: السياق التاريخي للإستراتيجية الصينية**

❖ **المطلب الثاني: مقومات الإستراتيجية الصينية**

❖ **المطلب الثالث: مرتكزات وخصائص الإستراتيجية الصينية**

❖ **المطلب الرابع: أهداف الإستراتيجية الصينية(داخلي، إقليمي، دولي).**

❖ **المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة**

❖ **المطلب الأول: الصين بعد الحرب الباردة**

❖ **المطلب الثاني:توجهات الصين الإستراتيجية الاقتصادية بعد الحرب الباردة(توجه استراتيجي داخلي، توجه استراتيجي تعاوني مع الدول الكبرى).**

❖ **المطلب الثالث: انفتاح الصين الاقتصادي على الجنوب**

❖ **المطلب الرابع: الصين والعولمة**

✓ **الفصل الثاني: دراسة لمضامين العلاقات الصينية الإفريقية**

❖ **المبحث الأول :السياق التاريخي لتطور العلاقات الصينية الإفريقية**

❖ **المطلب الأول:العلاقات الصينية الإفريقية أثناء الحرب الباردة**

❖ **المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية بعد فترة الحرب الباردة.**

❖ **المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية الإفريقية**

❖ **المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الواقعي (المصلحة الوطنية)**

❖ **المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الليبرالي(الاعتماد المتبادل،القوة الناعمة).**

❖ **المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بين المبادئ و الأهداف**

- ❖ المطلب الأول:مبادئ الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا
- ❖ المطلب الثاني:أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا(أهداف معلنة، أهداف خفية).
- ✓ الفصل الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية- واقع وآفاق-.
- ❖ المبحث الأول: واقع العلاقات الصينية الإفريقية.
- ❖ المطلب الأول: طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية
- ❖ المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي(الاستثمارات، التبادل التجاري).
- ❖ المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا
- ❖ المطلب الأول: ايجابيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا
- ❖ المطلب الثاني:سلبيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا(اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا).
- ❖ المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بين التحديات و المستقبل
- ❖ المطلب الأول:تحديات الإستراتيجية الصينية في إفريقيا(التنافس الدولي، المشاكل الداخلية التي تعرقل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية داخل إفريقيا).
- ❖ المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية
- ❖ السيناريو الأول: المسار التفاؤلي.
- ❖ السيناريو الثاني:المسار التشاؤمي
- ❖ السيناريو الثالث:الحفاظ على الوضع القائم
  - الخاتمة
  - قائمة المراجع
  - الملاحق

مقدمة

مقدمة:

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية والأكاديمية حول مستقبل نظام ما بعد الحرب الباردة الذي بدأ في التشكل مع انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، يتركز هذا الجدل حول التحولات والتغيرات العميقة التي مست جميع جوانب الحياة أبرزها "الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية " و حتى الأمنية.فميزة هاته التحولات هي قوة اندفاعها و سرعتها و شدة انتشارها، بحيث تسارع الاندفاع الاقتصادي تسارعا حادا في ظل العولمة و اتسعت وتيرة المنافسة الاقتصادية الدولية في ظل التطورات العالمية الجديدة بانتهاء القطبية الثنائية و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع الدولة المهيمنة في النظام الدولي، بالإضافة إلى نهوض الاقتصاديات الناشئة والنامية بقوة ساهمت في دفع العجلة الاقتصادية في العالم إلى الأمام.

تعتبر التجربة الصينية في " **الصعود السلمي للصين**" **(The Peaceful Rise of China)** ، والتي لم تقتصر على مجرد تحول دولة نامية إلى دولة تسعى بخطى ثابتة وبمعدلات إنجاز غير مسبوقة إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، بل إنها في حقيقة الأمر ترتبط " **بولادة قوة اقتصادية جديدة**"،كما يزيد من خصوصية قصة الصعود الهائل التي تحققه،أنها تقدم للعالم نظاماً اقتصادياً مستحدثاً بدأ يكتسب مصداقية كبيرة في ضوء توجهاتها الإستراتيجية لدول مختلفة من العالم أبرزها دول القارة الإفريقية على غرار دول الشرق الأوسط و دول جنوب شرق آسيا.

وقد جاء الترحيب الإفريقي بالتعاون الاقتصادي مع الصين نتيجة للبحث عن رفيق يحترم لهم خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية بعد أن عاش الأفارقة مدة من الزمن و هم يعانون من الغزو التجاري الغربي الذي يعيق مسار التنمية ويفرض المشروطية الاقتصادية على الدول الإفريقية في مجال الشراكة والتعاون الثنائي.

إذن فالسياسة الصينية في إفريقيا لها بعد واسع يدخل في إطار الاستمرار في تعميق نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين والنهوض بقوة لدفع التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري،فضلا على استكشاف مسار النشاط التنموي المشترك الذي يعكس حقيقة التعاون في المنطقة بشكل يخلق لها وضعا دوليا ملائما لمصالحها،ويخلق أيضا بيئة تنافسية تكون القارة الإفريقية مسرحا لها بعد الحرب الباردة.

أهمية الدراسة:

إن الموضوع محل الدراسة يهدف إلى إبراز:

1_عوامل الجذب الاقتصادي الموجودة في القارة الإفريقية.

2_الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية انطلاقا من الإستراتيجية الاقتصادية المتبعة باعتبار الصين بلد نامي يحقق معدلات نمو ضخمة.

3_الاهتمام بالمشاكل المختلفة" الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية...."التي تعاني منها إفريقيا بالرغم من توفرها على مقومات اقتصادية ضخمة.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

1_رغبة شخصية للباحث في التطرق لهذا الموضوع ، نتيجة لارتباطه بمجال التخصص–دراسات إستراتيجية–.

2_انتماؤنا للقارة الإفريقية جغرافيا جعلنا نسلط الضوء على هذا الموضوع.

أسباب موضوعية:

1_محاولة لمعرفة تنامي قوة الصين الاقتصادية و تواجدها في إفريقيا.

2_ معرفة ابرز معالم الإستراتيجية الصينية عموما و في إفريقيا خصوصا.

3_محاولة لمعرفة مكانة الصين الاقتصادية في إفريقيا.

أهداف الدراسة:

1_تقديم دراسات و مؤشرات حديثة لنمو الاقتصاد الصيني في ظل التوجه الاستراتيجي الجديد في إفريقيا.

2_تبيان ابرز الوسائل الإستراتيجية التي استخدمتها الصين في تحقيق تغلغلها في إفريقيا.

3_التطرق لأبرز التحديات التي تواجه هاته الإستراتيجية في ظل التنافس الدولي.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق، يرتكز موضوع هاته المذكرة على **إشكالية مركزية** مفادها:

1_كيف تسعى الصين إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية الاقتصادية بالقارة الإفريقية في ظل تزايد التنافس الدولي حولها؟

وللإجابة على هذا السؤال المركزي تم تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1_ما هي أبرز دوافع وأهداف الاهتمام الاقتصادي الصيني بالقارة الإفريقية بعد الحرب الباردة؟

2_ما هي أبرز مضامين الإستراتيجية الصينية عموما والإستراتيجية الاقتصادية في إفريقيا خصوصا بعد الحرب الباردة؟

3_ ما هي أبرز وسائل الإستراتيجية الصينية المسخرة ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة بعد الحرب الباردة؟

4_ما هو واقع و آفاق التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي ضمن البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة في ظل تصاعد التنافس الدولي فيها؟.

ومن أجل الإجابة على كل هاته التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1_ تحقيق الصين درجات عالية من النمو الاقتصادي ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة جعلها تحقق نقلة نوعية في إستراتيجيتها الاقتصادية نحو دول الجنوب عموما ودول إفريقيا خصوصا.

2_حسن توظيف الصين لإستراتيجيتها تجاه النطاق الإقليمي الإفريقي يجعلها طرف قوي يؤثر في مختلف التغيرات في النظام الدولي.

3_اعتماد الصين على القوة الناعمة ساهم في زيادة فعالية إستراتيجيتها ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة.

4_إتباع الصين استراتيجيات تنموية و مجالتية ناجعة في القارة الإفريقية جعلها منافس اقتصادي قوي في المنطقة للقوى الأخرى.

صعوبات الدراسة:

تواجه أي باحث خلال دراسته لأي موضوع مجموعة من الصعوبات ،ولعل أبرزها حداثة الموضوع الذي أسهم في قلة المراجع باللغة العربية خاصة في فئة الكتب،ونظرا لديناميكية الموضوع واجهنا مشكلة عدم الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة حول التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي ،فضلا على التباين في مؤشرات مجالات التعاون نظرا لتعدد المصادر وتسييسها،بالإضافة إلى كل ذلك أجبرنا مشكل ضيق الوقت وتحديد عدد صفحات المذكرة على عدم التطرق إلى معلومات إضافية نضيفها لهذا العمل.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي اطلعنا عليها،دراسة لمذكرة صدرت الباحثة "**دريسي أسماء**" بعنوان التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية–الواقع والتحديات–،وتطرقت فيها للواقع الاقتصادي التعاوني بين الطرفين وأبرز التحديات التي واجهة هذا التعاون،فضلا على دراسة لمذكرة صادرة عن الباحث "**سمير قط**"،بعنوان الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا –قطاع النفط أنموذجا–،وتطرق فيها الباحث لإبراز معالم الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا مع التركيز على قطاع الاستثمار في مجال النفط،كما جاءت دراسات أخرى بلغة أجنبية للباحث الفرنسي "**أنطوني كوبن**"، " **Anthony Caubin**"،بعنوان :

la cooperation economique chinoise en afrique de l'ouest :l'exemple de la cote divoire

وتطرق فيها للتعاون الاقتصادي الصيني في غرب إفريقيا ووضع دولة ساحل العاج كأنموذج لهذا التعاون.

إن جميع الدراسات السابقة تناولت السياسة الخارجية الصينية أو الإستراتيجية الصينية في مجالها التعاوني في فترات مختلفة و متباينة، ومنها من ركز على جانب التعاون في الاختصاص الاقتصادي ، ومنها من ركز على مجال اقتصادي كأنموذج للدراسة،وأخرى ركزت على مجال جغرافي كأنموذج للدراسة أيضا،وبالتالي فان الدراسة القائمة تحاول أن تستعرض فترة زمنية معينة –بعد الحرب الباردة- فمنها من تعرض لها ومنها لم يتعرض لها ،وكانت إضافتنا أيضا من خلال هاته الدراسة في تسليط الضوء بشكل واسع لحد ما على التوجه الاستراتيجي الاقتصادي الصيني نحو معظم دول القارة الإفريقية ،مع التركيز على أهم مجالات التعاون الاقتصادي –الاستثمار والمبادلات التجارية-فضلا على مختلف الوسائل الإستراتيجية التي طبقتها الصين نحو إفريقيا ،وكذلك التطورات الدولية الراهنة ومدى انعكاسها و تأثيرها على الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا-الربيع العربي،الأمراض الحديثة "ايبولا"-.

اعتمدنا في هذه الدراسة،على عدة مناهج أبرزها:

المنهج التاريخي :وتم توضيفه بسرد أهم الأحداث التاريخية لمراحل تطور الإستراتيجية الصينية وكذلك في تبيان أبرز الأحداث التاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية أثناء وبعد الحرب الباردة وما حدث فيها من تحولات.

المنهج الوصفي :وتم توظيفه في تعرضنا لأبرز المقاربات التي فسرت طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية "المصلحة الوطنية"من المنظور الواقعي و"الاعتماد المتبادل و القوة الناعمة" من المنظور الليبرالي وكذلك عند دراسة مختلف جوانب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية من مبادئ وأهداف وواقع تعاون.

المنهج الإحصائي: وتم توضيفه كأدوات بحثية للمساعدة على معرفة أبرز الأرقام الاقتصادية الحديثة لتطور نمو الاقتصاد الصيني و نتائج الوسائل الإستراتيجية التي انتهجتها الصين في توجهها نحو إفريقيا،من خلال دوائر نسبية ومنحنيات بيانية.

هيكلة الخطة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع ولإيجاد أجوبة كافية للإشكالية المركزية المطروحة ،فضلا على اختبار صحة الفرضيات،تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول : ومحوره العام هو المدخل مفاهيمي حول الإستراتيجية الصينية،وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول،تناول لمحة ايتيمولوجية عامة حول الإستراتيجية ،تنوعت مطالبه الأربعة من تعريف الإستراتيجية عموما ،والفرق بينها وبين مفاهيم أخرى،ثم أنواعها وشروط تطبيقها.

أما المبحث الثاني،فتناول محاولة لفهم الإستراتيجية الصينية،تطرقنا في المطلب الأول إلى أهم المحطات التاريخية للإستراتيجية الصينية انطلاقا من المتغير الثقافي وأثره على عملية التنمية والإصلاح في المراحل القادمة "**ماوتسي تونغ**" إتباع النهج الاشتراكي في عملية الإصلاح و "**دينغ**" الانفتاح على الرأسمالية وإتباع نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي،ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى ابرز مقومات الإستراتيجية الصينية التي تنوعت من جغرافية،سياسية،اقتصادية ،عسكرية،مجتمعية و دبلوماسية،ثم تطرقنا في المطلب الثالث إلى أهم مرتكزات الإستراتيجية الصينية انطلاقا من التأكيد على التنمية السلمية ودور الفرد في دفع هاته العملية ،فضلا على تبيان أهم الخصائص المتمثلة في التدرج في تطبيق الإصلاحات ،وتنويع العلاقات الاقتصادية مع دول العالم،أما المطلب الرابع فتناولنا فيه أهم أهداف الإستراتيجية الصينية التي اختلفت مستوياتها من داخلية و إقليمية ودولية.

أما المبحث الثالث،فتناول الإستراتيجية الصينية ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة بعد فترة الحرب الباردة،حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى ابرز السياسات التي اتبعتها الصين في خروجها من العزلة بعد فترة "ماو" وانفتاحها على العالم بعد فترة الحرب الباردة،ثم تطرقنا في المطلب الثاني على أهم توجهات الصين الإستراتيجية بعد الحرب الباردة من عمليات إصلاحات اقتصادية داخلية وتوجهات إستراتيجية تعاونية نحو دول الكبرى،ثم تطرقنا في المطلب الثالث على انفتاح الصين الاقتصادي على دول الجنوب بعد فترة الحرب الباردة وتطوير العلاقات مع هاته البلدان في مجالات ومسارات مختلفة،سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية،أما في المطلب الرابع فتناولنا فيه أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الصين لمواكبة هاته الظاهرة.

الفصل الثاني:محوره العام هو دراسة أبرز مضامين العلاقات الصينية الإفريقية،وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول تناولنا فيه أهم المحطات التاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية،حيث تطرقنا في المطلب الأول للمدخل التاريخي للعلاقات الثنائية والتي من خلالها سردنا أهم الأحداث التاريخية للعلاقات الثنائية أثناء الحرب الباردة في فترتي " **ماوتسي تونغ** و **دينغ سياوبنغ**"،ثم تطرقنا في المطلب الثاني لسرد الأحداث التاريخية للعلاقات الثنائية في فترة ما بعد الحرب الباردة وتوقفنا في محطة تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي الذي أسس لنوع جديد من العلاقات الثنائية.

أما المبحث الثاني،تناولنا فيه أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية الإفريقية،حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تفسير العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الواقعي "المصلحة الوطنية" وقمنا بإسقاط هذا المنظور على ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الصينية تجاه إفريقيا،أي تبادل المنافع مع احترام الخصوصيات،كما تطرقنا أيضا في المطلب الثاني إلى تفسير العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الليبرالي،حيث جاء تفسير مقاربة الاعتماد المتبادل والقوة الناعمة للعلاقات الثنائية على أساس الأدوات و الوسائل التي استخدمتها الصين من مساعدات اقتصادية وترويج للثقافة لدعم وتطوير الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة بين الجانبين.

أما المبحث الثالث،فتناولنا فيه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بين المبادئ و الأهداف،حيث تطرقنا في المطلب الأول لتبيان أهم مبادئ الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا والتي طرحت في منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي عام 2006،أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى تبيان ابرز أهداف الإستراتجية الاقتصادية الصينية بشقيها المعلنة منها والخفية فضلا على الجهود الصينية لتعزيز هاته الأخير.

الفصل الثالث :محوره العام هو دراسة لواقع وآفاق الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا،وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أيضا ،المبحث الأول تناولنا فيه واقع العلاقات الصينية الإفريقية، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية وتطورها بعد انعقاد منتدى التعاون الاقتصادي الثنائي وإقامة عدة مؤتمرات في مناسبات مختلفة ، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه لإبراز اطر و مجالات التعاون الاقتصادي الثنائي لتحقيق الأهداف الإستراتجية المشتركة فضلا على تقديم مؤشرات حديثة لهاته المجالات .

أما المبحث الثاني،فتناولنا فيه تقييم الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا،حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى ابرز ايجابيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ومدى انعكاسها على التنمية الإفريقية

انطلاقا من الوسائل الإستراتيجية،أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى تبيان سلبيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية و التي تنوعت من اقتصادية إلى سياسية إلى ثقافية.

أما المبحث الثالث،فتناولنا فيه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية بين التحديات و المستقبل،حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى ابرز التحديات التي تواجه وتعرقل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا ومنها التنافس الدولي على موارد القارة وخاصة الأمريكي وكذلك تصاعد التهديدات الأمنية داخل دول القارة في ظل التطورات الدولية الحديثة إضافة إلى الأمراض الفتاكة ،أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه لتبيان الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية من خلال دراسة إستشرافية لثلاث سيناريوهات ،الأول سيناريو تفاؤلي تحدد فيه أهم المتغيرات التي ستتحكم في زيادة توطيد العلاقات الصينية الإفريقية،الثاني سيناريو تشاؤمي يحدد أهم المتغيرات التي ستتحكم في تضاؤل وتراجع النفوذ الصيني في إفريقيا،وأخيرا سيناريو خطي تبقى فيه العلاقات الثنائية على حالها.

الفصل الاول:

مدخل مفاهيمي

حول الإستراتيجية الصينية

المبحث الأول: لمحة إيتيمولوجية حول الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

تحظى الإستراتيجية كموضوع باهتمام متزايد وواسع النطاق من قبل المفكرين والمثقفين والأكاديميين فضلاً على اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية لما لها من تماس شديد و علاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، ولعل السبب يعود لكثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة، فمفهوم الإستراتيجية يعتبر من المفاهيم المتداولة بكثرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة حيث تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد فكلمة "إستراتيجية" و "صفة استراتيجي"كلمتان تستخدمان بكثرة استخداما واسعا من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول في هذا المطلب التعرف على أهم دلالات الإستراتيجية و أنواعها.

تعريف الإستراتيجية:

من الناحية اللغوية:

اشتقت كلمة إستراتيجية من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى القائد العسكري، وكل دلالاتها اللغوية ومضامينها الفكرية كانت تركز على الدائرة العسكرية حتى العصر الحديث و المعاصر حين اتسع مجال استعمالها في الكثير من الميادين كالجغرافيا والسياسة والاقتصاد وغيرها، فمثلاً قد يوصف موقع دولة أنه استراتيجي ،كأن يقال الموقع الاستراتيجي للخليج العربي أو قناة السويس ، كما يطلق هذا الوصف على بعض الأسلحة المتطورة فيقال أسلحة إستراتيجية، كما توصف بعض الموارد و السلع الاقتصادية بأنها إستراتيجية كالنفط مثلا،أو يوصف نمط من التفكير بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات إستراتيجية.

من الناحية الاصطلاحية:

يُعد مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم الخلافية النسبية الديناميكية و المتقاطعة مع عدة مفاهيم ، فمن بين التعريفات نجد تعريفات تقليدية ركزت على الجانب العسكري واعتبرت أن الإستراتيجية من اختصاص المؤسسة العسكرية والمخابراتية ، ومن بين التعريفات نجد مايلي: [1]

تعريف "كلاوزفيتر" الذي يعتبر أنه يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال الحرب ، وفي هذا الصدد يقول: "الإستراتيجية هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول لغايات الحرب أو الأهداف التي شنت الحرب لأجلها".

في حين يراها **"ماوتسيتونغ"** على أنها هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

كما ورد تعريف الإستراتيجية كمفهوم واسع النطاق في الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي كما يلي: [2]

[1]- عبد القادر محمد فهي، المدخل للدراسة الإستراتيجية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص -ص:11-19.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990، ص ص:169-170.

"هي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية و المصممة بشكل متلاحق و متفاعل و منسق لاستخدام الموارد _مختلف أشكال الثروة و القوة لتحقيق الأهداف الكبرى".

وهي أيضاً الخطة الموحدة و المتفاعلة والشاملة و التي تربط المزايا الإستراتيجية لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال التنفيذ الملائم للخطة فضلا على أنها عملية مستقرة لتنظيم و تنفيذ القرارات بتوفير المعلومات اللازمة لتنفيذها و تقسيم النتائج بواسطة نظام معلومات متكامل و فعال.[1]

ولقد نُظر أيضاً للمفهوم الموسع الذي يتجاوز الجانب العسكري إلى جوانب أخرى كالاقتصاد والسياسة والثقافة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كان ذلك على المستوى البعيد أو القريب في **قاموس webster's كما يلي:** [2] "هي علم وفن توظيف القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة أو مجموعة من الدول على تحمل أقصى قدر من الدعم إلى السياسات المعتمدة في السلم أو الحرب".

أما الإستراتيجية من وجهة نظر اقتصادية: هي فن توزيع و استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية معينة.[3]

المطلب الثاني: الفرق بين الإستراتيجية ومفاهيم أخرى

الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

تعتبر كل من الإستراتيجية والسياسة الخارجية من أبرز المفاهيم المستعملة بكثرة في أدبيات العلوم السياسية، حيث تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من سلوكيات الدولة حيال العالم الخارجي وهي ترتبط ارتباط كبير يتضمن علاقة الجزء بالكل مع الإستراتيجية، فحسب "**علي الدين هلال** " مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة فتحرك السياسة الخارجية كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية **(الإقليمية والدولية)** ، كما يرى الدكتور "**مازن الرمضاني**" إن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف ، بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة السياسية الخارجية .[4]

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص: 93.

[2]–webster's,2015 Merriam–Webster, Incorporated, from the site web : www.merriam–webster.com/dictionary/strategy ,viewed 18/02/2015 at 22:20.

[3]– from the site web :www.strategy–business.com/article/cs00002?pg=all , in :18/02/2015 at :23 :05.

[4]– سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر والطباعة ، عمان، 2000 ، ص– ص: 9 –15.

الإستراتيجية و الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية ، وهي تشترك مع الإستراتيجية في فكرة أنهما "عقل الدولة"، لكن الدبلوماسية وقت السلم ، في حين الإستراتيجية في وقت الحرب، وكلاهما يعمل على الحفاظ على استمرارية الدولة ومحاولة تحقيق مصالحها، أما ضمن العصر الحال الذي يتميز بالتشابك فإن المصطلحين يرتبطان من حيث التطبيق ببعضهما فكثيراً ما تستخدم الدبلوماسية كأداة لتحقيق إستراتيجية يسعى فاعل لتحقيقه.[1]

الإستراتيجية و الخطة:

تتضمن الإستراتيجية عدة خطط، فالإستراتيجية أعم من الخطة (plan) ، بحيث تتضمن الإستراتيجية عدة خطط، كما تعتبر الخطة أقل تعقيدا أو أنها تشتمل على عناصر أقل من الإستراتيجية، وغالباً ما تستخدم بمعنى البرنامج أو المشروع اللازم لإنشاء شيء معين قد يكون مهما ، مثل إعداد أطروحة للحصول على درجة دكتوراه (خطة البحث)، و قد يكون محدود الأهمية مثل مجرد القيام برحلة (خطة أو برنامج الرحلة) ، فجميع هذه الخطط أقل من أن توصف بالإستراتيجية رغم أنها تفترض عناصر الإستراتيجية نفسها، و لذلك فمن اللائق أن يقال خطة الرحلة ، أو برنامج الحفلة،و من غير المستطاع وصف أي من ذلك بالإستراتيجية.[2]

المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية

الإستراتيجية الكبرى:

تعتبر الإستراتيجية الكبرى علم وفن تطوير القوى السياسية والاقتصادية والنفسية للأمة جنبا إلى جنب مع القوى العسكرية في السلم و الحرب لتامين الأهداف الوطنية بكون هدفها الحقيقي هو تحقيق السلم و الربط بين الغاية والوسيلة.[3]

الإستراتيجية المتخصصة:

إذا كانت الإستراتيجية واحدة بموضوعها و منهجها فإنها في ميدان التطبيق تنقسم بالضرورة إلى استراتيجيات متخصصة تصلح فقط لميدان معين.فعليها في الحقيقة أن تضع في الاعتبار المعطيات المادية و معروف أن مميزات المعطيات المادية هذه الخاصة بكل ميدان من ميادين تنتج مجموعة من النتائج في كل ميدان من الميادين.

---

[1]– جلال محمد نعمان، الاستراتيجية والدبلوماسية و البروتوكولات بين الإسلام والمجتمع الحديث، بيروت: الدار العربية للنشر و التوزيع، 2004، ص– ص: 216–219.

[2]– رشيد حمليل، **الحرب والرأي العام والدعاية** الجزائر: دار برهومة للنشر والتوزيع، 2007، ص: 81.

[3]– عباس الخفاجي و آخرون، الفكر الاستراتيجي قرارات معاصرة، عمان: دار الثقافة، 2008، ص–ص: 58–75 .

الإستراتيجية الشاملة:

هي الإستراتيجية التي تسود التخطيط و التكليف لسير الحرب الشاملة و دورها هو تحديد المهمة الخاصة و تجميع مختلف الاستراتيجيات العامة السياسية و الاقتصادية و الدبلوماسية و العسكرية، وهذه الإستراتيجية هي ناتجة عن رؤساء الحكومات يساعدهم رؤساء و هيئات أركان حربهم.، كما تضم عدة قطاعات كالقطاع العسكري والسياسي والاقتصادي، ووظيفة الإستراتيجية الشاملة توزيع وتجميع مهام العمليات الممارسة في مختلف فروع نشاط الميدان موضوع البحث.

المطلب الرابع: شروط تطبيق الإستراتيجية:

شروط تطبيق الإستراتيجية:

لنجاح إستراتيجية معينة في التطبيق لابد من وجود عدة شروط على النحو التالي:[1]

1_**وضوح الأهداف و تكاملها:** يفترض أن تكون أهداف الدولة واضحة وسليمة و غير مبهمة و أن تتسم بالاتساق المنطقي و عدم التناقض في إطار الإستراتيجية الواحدة أو بين الاستراتيجيات المختلفة في إطار المجتمع ككل.

2_**واقعية الأهداف و حقيقتها:** هي عملية وضوح الأهداف و تقدير الاحتياجات اللازمة و تحديد الإمكانات والقدرات و الموارد المتاحة و مقارنتها بالاحتياجات.

3_**العقلانية و التخصص:**بمعنى أن عملية وضع إستراتيجية ما هي إلا عملية اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل و الأهداف تتم على أساس عقلاني يمكن حسابه و الدفاع عنه و هو يتحدد بمدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف.

4_**الاستمرارية:**الإستراتيجية تتصف بالدوام و الاستمرار فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة لا نهائية و مستمرة باستمرار وجودها فان عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الأخرى بالاستمرارية.

5_**المرونة:** تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة في الظروف الاعتيادية كحالة الحرب و يشترط تقدير البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف. [2]

[1]– وارستر توماس، الاستراتيجيات الاقتصادية في عصر العولمة، مصر: دار الكتاب الحديث، 2007، ص–ص: 220–222.

[2]– غسان مدحت خير الدين، مدخل الفكر الاستراتيجي، عمان: الراية ، 2013، ص: 60.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية محاولة للفهم

المطلب الأول: السياق التاريخي للإستراتيجية الصينية

1 - المتغير الثقافي(الكونفوشيوسية) كأحد المحددات الإستراتيجية لعملية التنمية والإصلاح:

تعد الثقافة الصينية من أقدم الثقافات والحضارات عبر التاريخ، وتتميز عن غيرها بعنصري الاستقرار والاستمرار، أما عن مستوى الثقافة السياسية فيكفي القول أن الصين شهدت دولة المؤسسات السياسية منذ 150 سنة ق.م في عهد أسرة "**شانغ** "، والتي شكلت الشخصية القومية للمجتمع الصيني.

كما تعتبر الكنفيشيوسية"**الفلسفة الأخلاقية**" ذات النظرة الاجتماعية والكونية والأخلاقية نهج الصين الحضاري والتطوري، حيث تمثل جوهر فكر الثقافة الصينية. وأصبحت مبدأ رسميا للدولة ، ونعتبر الأخلاق المتغير المحوري في فكر "**كونفشيوس**"،وهو ما جعل الحس السلوكي الصيني يتمتع بعدة سمات أبرزها:

- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالأخلاق "**أداء الواجب الأخلاقي اتجاها لأسرة أسمى من احترام القوانين**".
- ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية بل درجة استقامتها و إنجازها.
- الطاعة العمياء للسلطة، أي " **لسلطة رب الأسرة** "، كصورة مصغرة يتربى عليها الطفل الصيني حسب الثقافة التقليدية.
- الاهتمام بالانسجام والسعي وراء الاستقرار، من أجل ازدهار الأسرة تحقيق الوئام الاجتماعي.[1]

2 - مرحلة النهج الأيدلوجي (ماوتسي تونغ).

في مطلع أكتوبر عام 1949 أعلن "**المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني**"، عن قيام **جمهورية الصين الشعبية(*)** ، بحسب ما قاله "**ماوتسي تونغ** "، في خطاب ألقاه وسط نحو مليون صيني حضروا لاستقباله وهو يدخل بيكين فاتحا.

---

[1]- هدى ميتيكس، خديجة عرفة، **الصعود الصيني**، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص:74.

(*)جمهورية الصين الشعبية - 中华人民共和国:الحرف الأول من اليسار معناه الوسط، والثاني الذي بعد معناه الزاهر، والاثنان معناهما: الصين. الحرف الثالث معناه الشعب، والرابع معناه الرجل، و الاثنان معناهما الشعبية. والحرف الخامس معناه الجماعة، والسادس معناه الاتفاق بين السكان، والسابع معناه الوطن، والثلاثة معناه الجمهورية. للمزيد من التفصيل انظر:إدريس بوسكين،الإعلام والاتصال في العالم-الهند والصين أنموذجا-،الجزائر:دار هومة للنشر،2012،ص:291.

بداية الصين الشيوعية كانت بحوالي 22 مقاطعة، و خمسة أقليات ذات حكم ذاتي، ومدينتين تابعتين إلى الإدارة المركزية، هما ببكين وشنغهاي، وبدستور مكتوب تم إقراره رسميا في عام 1954،[1] ويمكن إبراز أهم مظاهر المشروع النهضوي **الماوتسي** فيما يلي:[2]

-مظاهر الإصلاحات في المجال الزراعي

قد مكنت الشخصية القيادية **لماوتسي تونغ** من بسط نفوذه وسيطرته على صفوف الفلاحين الذين شكلوا قوة الدفع الحقيقية لمسيرته، كما مثلت الأحوال المعيشية والاقتصادية حافزا أقوى من جانبهم للخضوع و الطاعة فكانت نسبة 55% من الفلاحين بلا أرض يملكونها ، أما 81% من الأراضي الصالحة للزراعة كانت مرتكزة في أيدي 13% فقط من الملاك والمزارعين.

وبعد قيام جهورية الصين الشعبية عام 1949، لم يسعى "**ماوتسي تونغ**"إلى محاكاة النموذج السوفياتي، بل رفض إقامة المصنعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وشجع على قيام الصناعات الكثيفة العمالة لاستيعاب اكبر عدد ممكن من القوى العاملة، كما سعى إلى تطبيق برنامج للإصلاح الزراعي بمفهوم صيني،على أساس تأميم ونزع الملكيات، في عملية تخطيط مركزي شبيهة بما فعله الاتحاد السوفياتي أدت هذه العملية في السنوات الخمسة الأولى إلى تحسين الاقتصاد الصيني، أذا ارتفع الناتج الوطني الإجمالي من 27 الى65 مليار يوان **بين1957و1952**، القيام بتمويل استثمارات وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الأجور،إلا أن هذا البرنامج لم يكتب له النجاح بين أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بسبب ضعف إمكانات الزارعة ، مما جعل الفلاحين يتراخون في العمل و أدى ذلك إلى كارثة المجتمع الزراعي آنذاك.[3]

-مظاهر الإصلاحات في المجال الصناعي

تضاعف الإنتاج نحو مرتين إلى ثلاث مرات بين بدايات النظام الجديد، وعام 1966، بعد أن تم التركيز على الصناعات الثقيلة، مثل: صناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة والمناجم وتعدين...، فأنشأت الدولة عددا كبيرا من المصانع، بما في ذلك المناطق النائية.

[1]– سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من إلا نموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الإمارات: الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص:43.

[2]– هدى ميتيكس، خديجة عرفة، مرجع السابق، ص: 77.

[3]– مايكل ديسوين، التقييم الاستراتيجي،الإمارات: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997، ص،221.

في المجال التكنولوجي

أهتم الشيوعيين بإحراز تقدم علمي، من خلال استقطاب العلماء المقيمين في الخارج، وإنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية في مختلف الأقاليم ، حتى أصبح لديهم في منتصف الخمسينات نحو 84 مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجيا يعمل بها أكثر من أربع مئة ألف شخص، بعد أن لم يكن في الصين سوى أربعون معهد بحث علمي، يعمل بها خمسون ألف شخص، منهم خمسمائة باحث فقط، كما نجحت الصين في أكتوبر 1964 بتفجير أول قنبلة نووية صينية، تلتها القنبلة الثانية في ماي 1965 مما جعلها أول دولة نووية في آسيا تدخل عصر الذرة.

-في المجال الاجتماعي أو الصحي

تحسن مستوى المعيشة في الصين وزادت نسب التعليم وأمد الحياة، كما الأوضاع الصحية في البلاد فارتفع متوسط الأعمار، وانخفضت نسبة الوفيات، مما أدى لزيادة عدد السكان، فارتفع بين عامي 1949 و 1976 من 541 إلى 933 مليون نسمة، هي زيادة لم تعرف الصين من قبلها.[1]

- في المجال السياسي

يرى بعض المؤرخين أن جذور نظريات "**ماو** " في السياسة تعود إلى "**تروتسكي** " فيلسوف الثورة البلشفية، ويعتبر مبدأ "**دكتاتورية الشعب الديمقراطية**" من أهم المبادئ الاشتراكية التي عنيا بها "**ماو**" موضحا أن الديمقراطية هي خدمة لبناء الشعب ، في حين أن ديكتاتورية موجهة إلى أعداء الشعب داخل الصين وخارجها. كذلك فإن شعار "**المركزية الديمقراطية** "، يعتبر من أهم الملامح الاشتراكية الصينية الذي يري للجمع بين الديمقراطية في مناقشة القضايا على مستوى القاعدة، و بين التمتع باتخاذ القرار المركزي على مستوى القيادة بالحزب، وقد كان من نتائج ذلك أن تعاظمت سلطة "**ماو** " داخل الحزب والدولة تم تكريس " **الفكر الماوي**" داخل ربوع الصين ، و أصبحت أفكاره على مراحل تطور الماركسية اللينينية.[2]

3 - مرحلة ما بعد الإيديولوجية"ما بعد ماوتسيتونغ"

برحيل "ماوتسيتونغ" في 9 ديسمبر 1976 انتهت المرحلة الثالثة في حياة الحزب الشيوعي الصيني التياتسمت بمحاولة لتحقيق التوازن بين التوعية الإيديولوجية والتطور الاقتصادي، كما اتسمت تلك المرحلة بضرورة الفصل بين شخص "**ماوتسيتونغ**" وأفكاره، وإتباع سياسة الإصلاح والتعليم، وتطوير "**الفكر الماوي** " حسب الظروف التاريخية الجديدة، مما شكل انتصار للتيار البراغماتي، والذي يعطي الأولوية لتطوير الاقتصادي و التقدم التكنولوجي على حساب التطوير الإيديولوجي، وكان من أبرز ممثلي هذا التيار "**دينك**

[1]- سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:46.

[2]- مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص:101.

شياوبينغ " الذي يعد مهندس سياسة الإصلاح في الصين بعد "**ماو**"[1]،حيث بدأ التمهيد لإستراتيجية التنمية بعملية إصلاحات اقتصادية واسعة تحت شعار "**الخيار الجديد**" مؤكدا على ضرورة خروج الصين من عزلتها والانفتاح على أسواق العالم والاستفادة من التكنولوجيا في تحديث الصناعة وتطويرها.

فكانت فلسفته في شان الإصلاح السياسي تتمحور في إخضاعه لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي، كما أنه بدون ديمقراطية لن يكون هناك تحديث اشتراكي. وقد تركزت في إدخال بعض التعديلات الدستورية.

أما في مجالات التكنولوجيا والصناعة، ففي عام 1979 أقيمت أربعة مناطق اقتصادية خاصة لتكون، "**نوافذ العالم على العلم والتكنولوجيا**"، هي: "**سانجن**" المقابلة جغرافية "**لهنكونغ**"، "**شانتاو**" التي تقابل جنوب تايوان، "**شوهاي**" القريبة من "**ماكاو**"، أما المنطقة الرابعة فأنشأت في "**كاسيامن**"، على مضيق تايوان حيث تم خفض الرسوم الجمركية فيها، وسمح لرجال الأعمال لإقامة شركات ، و عدد من البنوك الخاصة. نجحت هاته المناطق في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا، وحققت الصناعات فيها أرباح طائلة، ما شجع الحكومة الصينية على تعميم هاته التجربة لاحقا، فاختارت 14 مدينة ساحلية أخرى وحولتها لمناطق شبه منفتحة على العالم، أهمها "**شنغاي تيانجين**، و**هاينان**" ،[2] كما سعت الحكومة الصينية لتشجيع الصناعة وتوفير البيئة الملائمة لعملها، فأصدرت مجموعة قوانين، مثل قانون حماية حقوق المؤلف، براءة الاختراع، في عام 1982.[3]

ومن الناحية الاقتصادية دعا الاقتصادي الصيني "**شين وتشياو** "إلى تعميق فهم الرأسمالية وأن العالم أصبح سوق عالمية يشترك فيه الجميع، وفي سبتمبر 1982 وبانعقاد مؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي أقر أخذ بآليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد، وتطبيق بعض مبادئ الرأسمالية.

ومنذ أن سمحت الحكومة رسميا في عام 1984 بتأسيس الشركات الخاصة، ارتفعت من 4.2 مليون شركة إلى 13.4 مليون شركة سنة 1985، كما أقرت الحكومة الصينية عام 1986 برنامج علمي تحت اسم " **برنامج 863 التكنولوجي**"بهدف تطوير الصناعة في مجالات علوم الحياة، الفضاء، الطاقة.

وقد شهد عام 1992 نجاح القيادة الصينية في تعميق سياسة الإصلاح، وذلك بعد إقرارها في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي مما أدى إلى تبني القيادة السياسية مفهوم "**اقتصاد السوق الاشتراكي** "، فيما وصفه "**دينغ**"، "**بثورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في العهد الجديد**"[4]

---

[1]– سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:61.

[2]– كوندرا زانيس، الصين عودة قوة عالمية، تر:(سامي شمعون)، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003،ص:249.

[3]– عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، 1997،ص: 213.

[4]– مرجع سابق، ص:251.

أما في الجانب الزراعي، فتمثلت الإصلاحات في إلغاء نظام الكومونات، التي بدأ العمل بها سنة 1958. والتي لاقت الصين حملة نقد من طرف الدول الغربية بنظام "**الكوميون**"،إلى أن تم إلغاءها عام 1983-1984، وتزامنا مع هذا سعت الدولة لإدخال التكنولوجيا في العمل الزراعي، فتم تحديد حوالي 500 قرية لتصير "**مناطق نموذجية**" تستعمل التقانة الكثيفة، وقد تم تعميمها على مختلف مناطق الريف الصيني.[1]

أما في المجال التجاري، قد حددت الحكومة 13 موقعا، من الأكثر عزلة في الصين، لتكون "**مناطق حرة**"، معفاة من الجمارك والرسوم، ففي عام 1992، تم تحديد 13 مدينة حدودية، فتحت للتجارة الخارجية والمقايضة مع المدن الأجنبية التي تقابلها جغرافيا، ومنحت صلاحية إنشاء مناطق تعاونية اقتصادية حدودية. كما حققت الصين نجاحات متسارعة في مجال التجارة الخارجية، إذ إرتفع حجمها من 20.6 مليار دولار أمريكي عام 1978، إلى 115 مليار دولار عام 1990 بفائض تجاري قدره 8.7 مليار دولار.[2]

وبالتالي فالبرنامج الاستراتيجي الإصلاحي حقق معدلات نمو تصل تقريبا إلى 10% سنويا منذ الثمانينات وأدى هذا النمو الهائل إلى تسجيل ارتفاعات كبيرة في المستويات المعيشية لمعظم السكان،وإلى التخفيف من القيود السياسية على المجتمع، وتوسيع الروابط الاقتصادية والدبلوماسية مع دول العالم.[3]

المطلب الثاني: مقومات الإستراتيجية الصينية

1_**المقوم الجغرافي** : يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات "**ماكيندر**" و "**مارشال ماكلوهان**"، و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا. تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب 6468 كم ويبلغ طول الخدود البرية لها 220117كم[4].

---

[1]- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ضبي 2002،ص:57.

[2]- محمد خيري الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال ، بيروت: دار الفرابي، 2008،ص:20.

[3]- مايكل ديسوين، مرجع سابق، ص: 223.

4-إدريس بوسكين،الإعلام والاتصال في العالم (الهند والصين نموذجا) ،الجزائر:دار هومة للنشر والتوزيع،2012،ص:360.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silkroad)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا، و بالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا من مجمل احتياطاتها من المعادن المعروفة"151" معدن .ساعد على تطوير قطاعها من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وعدم هبوطه عن مستوى 8%،ويدعم ذلك نسبة ادخار تصل ل 30%،كما تعد أول دول العالم المنتجة للفحم ،إذ بلغ إنتاجها سنة 2000 حوالي 1170 مليون طن.كما تمتلك الصين حقول نفط الذي يعد حقل "**داكينغ**" أكبر حقل للنفط في الصين. مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني، بالرغم من الاستراتيجيات الجديدة في سياستها الخارجية و التي تعرف "**بدبلوماسية الصين الناعمة**"في حال ما أن سجلت عجز في الإنتاج المحلي من النفط و الغاز.[1]

2_المقوم البشري : من الناحية البشرية تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق 1350665000نسمة، حسب إحصائيات 2012.[2] بكثافة سكانية قدرت ب 139.6 كم مربع على مساحة 9640821 مليون كم مربع بمؤشر تنمية في الصاعد قدر ب 0.687 حسب إحصائيات 2012 ،كما يوجد فيها 12 مدن كبرى يبلغ تعداد سكانها مليونا أو أكثر و التي تلعب دورا هاما في الهوية الوطنية والثقافة و الاقتصاد،و هذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية العالمية إلا أن العدد الهائل للسكان أدى إلى زيادة احتياجات الصين من الطاقة ،الشيء الذي دفعها إلى سياسات إستراتيجية تعاونية مع الدول خاصة الغنية بالطاقة ،لخلق سوق للعمالة الصينية من جهة ،وإيجاد مصادر جديدة للطاقة.[3]

3_المقوم الاقتصادي : يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979 والخروج من الاقتصاد الموجه إلى " **اقتصاد السوق الاشتراكي**"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص وهو ما يعرف في الصين "**بسياسة المشي على ساقين** "، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة "**عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين**".
و قد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى؛ و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام

[1] – الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص، ص: 265، 266.

[2] – الموسوعة العربية العالمية، المرجع نفسه، ص: 164.

[3] – إدريس بوسكين ،مرجع سابق ، ص:361.

التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، فضلا على إرسال بعثات للعالم الغربي لتعلم الهندسة و طرق الإدارة الحديثة لتطوير الاقتصاد في البلاد.[1]

و قد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد "**دنغ كسياوبنغ**".[2]منذ التحرير الاقتصادي عام **1978** نما الاقتصاد الصيني **70** مرة باحتلاله المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج الإجمالي قدر ب **4.99** تريليون دولار كما ساهمت الصناعات بنسبة **10.6** % أولية و **46.8** % ثانوية و **42.6** % ثالثية في الاقتصاد الكلي عام **2009**.تعتبر الصين عضو في منظمة التجارة العالمية حيث تبلغ تجارتها الدولية 2.21 تريليون دولار أي **1.20** تريليون من الصادرات و **1.01** تريليون دولار من الواردات باحتياطي نقد قدر ب **2.4** تريليون دولار مما يضعها في المرتبة الأولى عالميا،كما تصنف الصين الثالثة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها حيث جذبت **92.4** مليار دولار عام **2008** و تستثمر بصورة متزايدة بمبلغ إجمالي قدره **52.2** مليار دولار عام **2008** لتصبح سادس اكبر مستثمر خارجي في العالم.كما اعتمدت الصين سياسة التصنيع المنخفض التكلفة و يرجع ذلك لليد العاملة الرخيصة و البنية التحتية الجيدة و المهارات الإنتاجية و السعر المنخفض لصرف العملة و ذلك بهيمنتها على الصناعات الإستراتيجية كالطاقة والصناعات الثقيلة إذ يعتمد الاقتصاد على الاستخدام للطاقة ما بين **20** % و **100** % في الكثير من العمليات الصناعية و بالتالي فهو المستهلك الأكبر للطاقة في العالم فضلا على اعتمادها على الفحم لتزويد **70** % من احتياجات الطاقة إضافة إلى مساهمة الشركات الخاصة ب **33** % إلى **77** % من الناتج الإجمالي كما تحتل المرتبة **29** في مؤشر التنافسية العالمية. و قد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين **1993**و **2013** وكانت الصين بين عامي**1993** و **1996** بالفعل مقصداً لأكثر من **10** % من حركة الاستثمار الأجنبي ا لمباشر في جميع أنحاء العالم. وتضاعفت نسبة تجارتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، [3] إذ ارتفعت من **21.7** % في عام

1 – شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الو م ا"،مجلة دفاتر السياسة و القانون،كلية الحقوق، جامعة باتنة، العدد 10 ،2014، ص:15.

2 – نجلاء الرفاعي البيومي. " الصين ". في :(محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا). القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، 1997. ص 136.

3– Arthur Anderssen. International investment toward the year 2002.New York: United Nations publications. 1998. p. 107.

1980إلى حوالي 42 % في الفترة من 1993 إلى1994 وبحلول عام 2011، تفوقت على ألمانيا وحلت محلها في المرتبة الثانية في تصدير السلع والخدمات في العالم.[1]

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

4_المقوم الزراعي: تقدر المساحة الصالحة للزراعة 951 ألف كم مربع أي ما يعادل 12 % من الساحة الإجمالية و هي مساحة قليلة جدا مقارنة بعدد السكان أي أن نصيب الفرد الصيني من المساحة الزراعية 0.13 هكتار كما تعد أنواع الأقاليم المناخية جد ملائمة للنشاط الزراعي نظرا لما توفره من أمطار تتجاوز 1000 ملم سنويا و من ابرز المنتجات الرئيسية : القمح الذرة الفول الفاصوليا قصب السكر و الشاي ...،كما يمثل القطاع الزراعي 10.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 .يمتاز السكان في الصين بان اغلبهم يقتنون الأرياف و يعتمدون على الزراعة كنشاط رئيسي لذا فهي تشغل 64 % من مجموع الفئة النشطة أي ما يعادل 700 مليون فلاح يشتغلون في رقعة لا تتعدى 12 % من المساحة الإجمالية لذا يحاول المجتمع الصيني استغلال هذه المساحة بدقة كما تسعى الدولة لبناء السدود و تطوير الإنتاج الزراعي انطلاقا من سياسات زراعية حققت تطورا هاما في كمية المحاصيل المنتجة للنهوض بالاقتصاد و تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

5_المقوم السياسي: يعتبر أبرز مقومات القوة الصينية، فمن حيث طبيعة النظام السياسي نجده يتميز بثلاث سمات :[3]

- **النظام الوطني:** الوطنية هي سمة قديمة للنظام السياسي الصيني، إذ أن عامل الوطنية يعمل على إحياء الوعي في ما يخص تحقيق الانسجام و الاستقرار بين نظام الحكم و الشعب، الأمر الذي ساعد على استمرار سياسة الصين الخارجية في تحقيق أهدافها.
- يوصف النظام السياسي الصيني بطابعه الإيديولوجي، وخضوعه لأفكار فلسفية و إيديولوجية.
- النظام السياسي الصيني تطبعه بيروقراطية الحزب في خدمة الاقتصاد الليبرالي الحر الذي تمارس عليه السلطة رقابة مشددة، إلا أن إتباع الصين لسياسة الانفتاح و الدخول في سياسة التحديث ،حتم على القادة

[1] – خالد مالك، "تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، (تر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا)– د.م.ن، 2013، ص: 77.

2 – كوثر عباس عبد الربيعي، "السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة المرصد الدولي، عدد، 15، 2010، ص: 10.

[3] - Philipe de Beauregard et autre, la chine face au monde :la stratégie chinoise, constantes et évolution, paris :robert caffont,1983,p :59

في الحزب الشيوعي ضرورة التخفيف من حدة الرقابة المطلقة،وفقاً لإصلاحات كبرى في الحياة السياسية ،فضلا على قدرته في التكيف مع التحولات الدولية إقليميا و دوليا ،فضلا على تبني فكرة القوة الناعمة ، و الدبلوماسية الهادئة تسعى من خلالها للتواجد والانتشار،وزيادة النفوذ عبر مختلف مناطق العالم.إذن السياسة الخارجية الصينية السلمية تركز على مبدأ التعاون لا التنافس وهي ليست متعجلة لدور عالمي ،وليس لديها عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها،وأن المراهنة على عوامل أخرى ستضعف خصومها مع الزمن.

6_المقوم العسكري: تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح **(سواء الاستراتيجي أو التقليدي)** و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام **1964**، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(**مركز العالم**)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير "بياربيرنيه " **(pierre pierniech)**، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية.[1] و تتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها **24** مليار دولار في الفترة الممتدة بين **1988-1995**.[2] و رغم أن لتقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن **10/1** من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي **300** رأس نووي و **2400** قنبلة نووية.كما أنه بحوزة الصين **"نظم إطلاق (systems Delivery)"**، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (**DF-4**) الذي يصل مداه إلى **7** آلاف كم، و صاروخ (**DF-5**) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة تصيب أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: **(دونج فانج 15 و 21)**، و صواريخ **(Julang 1)** و **(Julang 2)**، و كذلك القاذفات الإستراتيجية **(H-6)**، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[3] يعتبر جيش التحرير الصيني هو الجيش الأضخم في العالم في

---

[1]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".السياسة الدولية، العدد 145، سبتمبر 2001، ص 81.

[2]- Isabelle Cordonnier. "L'inde et la chine: la rivalité de deux titans". Défense Nationale. 55 année ,n° 10,octobre 1997, p. 128.

[3]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع نفسه، ص، ص: 79،80.

ظل وجود 2.5 مليون جندي في الخدمة العسكرية من قوات "**برية و بحرية و جوية** "إضافة إلى القوة النووية العسكرية الإستراتيجية كما قدرت الميزانية الرسمية له عام 2009 بـ 77.8 مليار دولار و تتراوح أيضا لـ 105 إلى 150 مليار دولار في إحصائيات أخرى.[1]

كما يسعى هذا الجيش لإيجاد دور فعال من خلال حماية مصالح الصين السياسية و الاقتصادية في مناطق النزاع، هذا خارجيا، و حماية التنمية الاقتصادية و الطفرة الصناعية داخليا، فضلا على الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية ،وحل جميع النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة،وتطوير إمكاناتها العسكرية ووضع إستراتيجية ذات أهداف دفاعية للمحافظة على مصالحها القومية.[2]

7-المقوم المجتمعي و الثقافي: يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية. يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "**الهان**" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات ، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية. يعتبر "**الهان**" المجموعة الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "**الهان**" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"**زوانغ**"و" **الويغور**"مثلا 15.8 و7.2مليون نسمة،لهذا تدعى الصين بـ" **الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات**".كما تتشكل الثقافة الصينية من 3 ثقافات: [3]

الأولى: تعاليم كونفشيوس: يرى أن النظام الاجتماعي المستقر لا يتحقق إلا إذا كان أفراده يتحلون بأخلاق حميدة.

الثانية:الثقافة الماركسية:أرسى قواعدها "**ماو تسيتونغ**"ورفاق الشيوعيون الذين نادوا بأن"**الدين أفيون الشعوب**".

الثالثة: الثقافة الليبرالية المعاصرة:"النفعية البراغماتية" القائمة على المصالح و التي أرسى قواعدها الليبراليين الجدد في الصين بداية من "**دينغ شياو بينغ**"و"**جيانغزيمين**"و الحكام الجدد الذين تأثروا بنمط الحياة الغربية، ومن أبرز ملامح الثقافة السياسية الصينية:

---

[1] – مايكل أوهانلون،"العقيدة العسكرية الصينية دفاعية.لكنها تتوسع"،مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للنشر والتوزيع،العدد :08، ديسمبر 2010،ص،ص:56،57.

[2]-Dean Cheng ,China's Military: Not a Giant, but Not a Midget, from the web site : dailysignal.com/chinas-military-not-giant-not-midget/, viewed 10/03/2015 at20:20.

[3]– دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، "التنين الأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين"، (تر: شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد، 271، 2001. ص 264.

- **البراغماتية الواقعية:**وهي صفة يتصف بها الصينيون ،تعني سرعة التكيف مع الأوضاع ،ومن مظاهره التقارب الصيني الأمريكي 1971و1972 ، ضف إلى ذلك تركيز الواقعية الصينية في بداية الثمانينات على الإصلاح الاقتصادي.
- **طاعة السلطة:**مستمدة من كونفشيوس ،طاعة الحاكم العادل واجبة ،وليست مطلقة ،بل هي مقيدة بقيام الحاكم بواجباته.
- **أولوية الجماعة على الفرد:**الفرد يحقق ذاته داخل الجماعة، و يعود فضل النجاح في المجال الاقتصادي لهذه الفكرة،ما يعرف بالإنتاج الجماعي.كما تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "**مركز العالم**" و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ. قدمت للعالم خدمات جليلة ،و لعل هذا الزخم الحضاري من المقومات التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي و الحضاري العريق.

4_المقومات الدبلوماسية

تتميز الدبلوماسية الصينية إنها تأخذ موقف آمن من القضايا الدولية المغلقة فهي تنظر لمواقف الدول الأخرى قبل أن تعلن موقفها من القضايا المطروحة وبالتالي فهي تمثل دولة "**المقاعد الخلفية** "ومواقفها منغمسة في الشؤون الداخلية على رأسها التنمية الاقتصادية و الحزم فقط فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الصين و النزاعات الإقليمية البحرية فهي دبلوماسية منغلقة تسعى لعدم التدخل في الأمور الكونية و التي تراها بأنها لن تفيدها شيئا. [1]أنظر الشكل **(1)** في الملحق الذي يبين البطاقة التقنية للصين.

المطلب الثالث: مرتكزات وخصائص الإستراتيجية الصينية

تقوم مرتكزات الإستراتيجية الصينية على الدور المركزي الذي تلعبه المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي تؤمن بها الصين في علاقتها الخارجية، والتي التزمت بها منذ عام **1954**، وان هاته المبادئ توفر الأساس الصالح لقيام علاقات طبيعية بين البلدان ذات النظم المختلفة. ولذلك فان الصين كانت حريصة دائما على أن تتضمن إعلاناتها الدولية مع أطراف أخرى كالبيان الصيني–الياباني عام **1972**، والبيان الصيني– الأمريكي عام **1977**، والبيان الصيني–السوفياتي عام **1989**، بالالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وبالتالي ترى وحسب البيان الصيني الذي صدر في **18–08–2003**، بشان إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي فإن النظام الدولي الجديد يجب أن يتسم بما يلي:[2]

[1]– كاظم هاشم نعمة. سياسة الكتل في آسيا،طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، 1997. ص 45.

[2]– مدحت أيوب، الصين ومنظمة التجارة العالمية، في: (الصعود الصيني، خديجة عرفة، و هدى ميتيكس)، القاهرة: مركز الدراسات الاسياوية، 2006 ، ص: 245.

-الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصين أن المبادئ الخمسة ستؤمن دورا أكبر في دعم السلام العالمي وتشجيع التنمية الوطنية والدولية معا، فضلا على الالتزام القوي بميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ التعاون في العلاقات الدولية.

-معالجة النزاعات الدولية سلميا، و معارضة استخدام القوة، وتجنب فكرة الحرب الباردة فضلا على دعم مفهوم جديد للأمن كجوهرة للثقة المتبادلة، والمساواة والتنسيق.

-تمتع كل دول العالم بسيادة متساوية، أيا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية

-احترام الظروف القومية لمختلف الدول، والبحث عن أرضية مشتركة، والتغاضي عن الخلافات القائمة بين الدول.

-التعاون المنفعي المتبادل والتنمية والمشتركة بين الدول كافة سواء كانت متقدمة أو نامية.

وانطلاقا من هاته المبادئ يمكن استخلاص مرتكزات الإستراتيجية الصينية كما يلي:[1]

1 - التنمية السلمية هي الطريق الواجب سلوكه لبناء تحديثات الصين:

تتمسك الصين التنمية السلمية ، والتي مفادها أن هناك طابع علائقي بين السلام والتنمية،لذلك فهي تتمسك بالمفهوم العلمي للتنمية بوضع الإنسان في المقام الأول لدفع عملية التنمية الشاملة في مجالات البناء الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي،كما تسعى لتعزيز التعاون الدولية التي تحقيق المنفعة المتبادلة والربح المشترك والتنمية المشتركة، بعيدة عن منطق لقوة الصلبة الذي يغدي التنمية كحال الدول الغربية.

2 - بناء عالم منسجم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك :

تتمسك الصين بموقف السلام والتنمية والتعاون، وسياسة خارجية سلمية مستقلة انطلاقا من روح الديمقراطية والوئام والعدالة، وسعت الصين لتأدية دورها في البناء والتشارك مع الدول سويا في ممارسة الهدف السامي لإنشاء عالم منسجم.

تسعى الصين أيضاً إلى تكريس مبدأ المصلحة المتبادلة، الذي يتجسد أكثر في المجالين الاقتصادي والتجاري، والاستثمارات مع فصل متزايد للسياسة عن الاقتصاد، وتحفيز الديمقراطية في العلاقات الدولية. [2] كما تدفع إلى إنشاء علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة وفقا لمبادئ القانون الدولي وروح التشاور وتسوية النزاعات ودفع الاستقرار.[3]

[1]- سامر خير أحمد، مرجع السابق، ص:264.

[2]- محمد نعمان جلال، "الصين والعرب-دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة"، مجلة أفاق المستقبل، العدد:8، ديسمبر 2010، ص: 66.

[3]- هدى ميتيكس، خديجة عرفة، المرجع السابق، ص: 85.

3 - تعزيز التبادل والحوار مع مختلف الحضارات بلا انقطاع:

في اليوم الذي يتطور فيه العالم اتجاه العولمة الاقتصادية بعمق، تدرك الصين أهمية التبادل والحوار مع مختلف الحضارات انطلاقا من التعلم والاستفادة من نتائج مفيدة لها،[1] عن طريق التأييد المتبادل للمواقف من دون تدخل، وحرصهم على تجنب المواقف التفصيلية والمحددة قدر الإمكان.[2]

وكحوصلة لما ذكر سابقا يمكن استخلاص مرتكزات الإستراتيجية الصينية انطلاقا من ثلاث ملاحظات نذكرها كما يلي:

- حساسية الصين الشديد إزاء أي نوع من الضغط الخارجي، وعدم تشكيل أي تحالف ذي صبغة أمنية أو دفاعية مع أية قوة كبرى؛ عدم الدخول في سباق التسلح أو التوسع العسكري.
- قناعة الصين بعدم فرض نموذجها الخاص في التنمية على الآخرين، وفي المقابل تؤمن بحق كل دولة في أن تنشئ لنفسها النموذج الذي يتوافق مع ظروفها، ولا تسمح لأي طرف بفرض أيديولوجيتها عليها.
- تطوير علاقات صداقة وثيقة مع الدول المحيطة، وحل المشكلات المتبقية من التاريخ مع الغالبية العظمى من دول الجوار.
- دعم التعاون مع عدد ضخم من الدول النامية، انطلاقا من الخبرات التاريخية المشتركة، ومن موجهتهم المشتركة لما تعتبره مهام الحفاظ على الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

خصائص وسمات الإستراتيجية الصينية:

إن التجربة الصينية ذات الخصوصية ،تجعلها تختلف عن التجارب التي صاحبتها العديد من الدول الآسيوية الأخرى ولعل ذلك يرجع للظروف السياسية التي صاحبت عملية التنمية و الإصلاح،فصلا على الثقافة السياسية التي يتمتع بها المجتمع الصيني على مستوى الأفراد،مما انعكس على خصوصية الإستراتيجية و التي تميزت بالعناصر التالية: .[4]

1_ الأخذ بمبدأ التدرج في تطبيق الإصلاحات ،والتي بدأت بالشق الاقتصادي ،وخطت في طريق الإصلاح بخطوات شديدة الحذر ،وهو ما تم إتباعه بإستراتيجية شديدة المرونة. 2_ جاءت المبادرة بالإصلاح من الحزب الشيوعي الحاكم ذاته ،ولم تفرض بحكم قوى خارجية أو في إطار انقلاب على مبادئ الحزب ،في

[1] –quianjian dong, "china and the specials of peaceful coexistence",international review,(ccis),vol,1,no,1,auguest 1994,PP :17-18.

[2] – محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص:66.

[3] – مدحت أيوب، مرجع سابق، ص: 246.

[4] – إبراهيم عرفات، الصين وحواجز الصعود، (في:هدى ميتيكس، وخديجة عرفة ،"الصعود الصيني")، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص- ص: 169- 173.

ظل إدراك تيار الحزب الشيوعي بوجوب السير في طريق الإصلاح مع تأكيدهم على الحفاظ على السمة الاشتراكية للاقتصاد

3_تمثلت خصوصية التجربة الصينية في استمرار سيطرة القطاع الزراعي، و الذي يحتل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الصين والنسبة الغالبة من العمالة لتصل لـ30 %.

4_مثل تنوع العلاقات التجارية الخارجية للصين ميزة خاصة تميزت بها تجربة الإصلاح على عكس كل من دول أوربا الشرقية، فقد أدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي والعلاقات التجارية مع الدول الكبرى،لضمان الاستقرار في قطاع التجارة الخارجية، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثمة وضعت عملية الإصلاح.

5_ لقد نجحت الصين في التمسك بالنظام السياسي وتقديمها نموذج يقوم على إمكانية الفصل المرن بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي، إلا أن الانجازات الاقتصادية التي تحققت وما أفرزته من ظهور طبقة رأسمالية تتبن نهج ليبرالي يرى ضرورة إصلاحات سياسية تواكب الإصلاحات الاقتصادية. فضلا على ضغوطات تأثير العوامل الخارجية "ارتباط الصين بالاقتصاد العالمي "، تستدعي إدخال إصلاحات سياسية على النظام. إذا سيظل الاتجاه الاستراتجي قوميا، وسيكون كإحدى أهم المحددات في التوجه الصيني نحو الصعود والتنمية، فالصين ليست كالاتحاد السوفياتي لا من حيث التركيبة الثقافية والاجتماعية، و لا من حيث التجربة الثورية، إلا أنها ليست بلد خالي من المشاكل والتحديات.[1]

المطلب الرابع: أهداف الإستراتيجية الصينية

تبرز أهم أهداف الإستراتيجية الصينية فيما يلي: [2]

أولا: على المستوى الداخلي:

- الحفاظ على السيادة القومية والوحدة الوطنية وعدم التفريط بهدف الوحدة السلمية مع تايوان تحت أي ظرف من الظروف.
- تسريع التنمية الاقتصادية في الداخل والانخراط الموجه في آليات الاقتصاد الدولي الجديد. وصية دينغ: "**علينا استغلال الفرصة من أجل تسريع التنمية لبضع سنوات، ومن ثمة التوجه إلى حل مشكلات فور تعرفنا عليها** "،الإنسان في المقام الأول ، لدفع التنمية الشاملة في مجالات بناء الاقتصاد و السياسة والمجتمع. [3]

[1]- إبراهيم عرفات، المرجع نفسه، ص: 174.

[2]- اشلي جي تيليس، التقييم الاستراتيجي-جنوب أسيا-، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص: 305.

[3]- سامر خير أحمد ،مرجع سابق، ص: 250.

- المشاركة الفعالة في منظمة التجارة العالمية بعد الحصول على عضويتها وفق صيغة تتضمن عدم الأضرار بالاقتصاد الصيني،والاستفادة من ميزات منظمة التجارة في إعادة توجيه عملية العولمة.
- كما حدد " جيانغ زيمين"، أهداف كبرى للإستراتيجية الصينية مفادها: [1]
- مواصلة الصين لسياسة خارجية مستقلة للسلام،بهدف الحفاظ على السلام العالمي و تشجيع التنمية المشتركة.
- معارضة كل شكل من أشكال الهيمنة و سياسات القوى، ولن تعمل للتوسع.
- العمل على تشجيع الديمقراطية في العلاقات الدولية،وتنوع نماذج التنمية،ودعم المنافسة والموازنة والبحث عن أرضية للشراكة.
- محاربة الإرهاب،و تعزيز التعاون الدولي لمنع الأنشطة الإرهابية، عن طريق تطوير العلاقات الأمنية مع الدول المتقدمة، وتوسيع نقاط التقاء المصالح المشتركة.

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

- تعزيز السلام والاستقرار في البيئة المجاورة مباشرة للصين، وتعزيز علاقات حسن الجوار مع كل الدول المحيطة بها.
- ضمان حل مشكلات الحدود مع الجيران، وإغلاق ملفات التوتر، وزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، كتوقيع معاهدات حدودية مع 12 دولة مجاورة برا لحل مشاكل الحدود، ولعبها دورا ايجابيا في بناء آليات تعاون إقليمي مثل: "الآسيان +3–الصين– كوريا الجنوبية–اليابان".

ثالثا: على المستوى الدولي:

- تسوية الخلافات الدولية من خلال المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (**الاحترام المتبادل للسيادة بين الدول، المنفعة المتبادلة، واحترام التكامل الإقليمي للدول).**
- العمل على بلورة مساعي تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ويعكس التنوع الثقافي والاجتماعي وتعدد النظم السياسية فيه جنبا إلى جنب التعاون وتبادل المنافع.
- لعب دور عالمي متزايد في القضايا الكونية و الإقليمية على السواء، كمشكلات عدم الانتشار النووي، وتعزيز السلام في شبه الجزيرة الكورية.[2]**"انضمامها إلى أكثر من 130 منظمة دولية، من ضمنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واشتركت في أكثر من 267 معاهدة دولية: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".**
- تشجيع إنماء العولمة الاقتصادية في الاتجاه المساعد للرخاء المشترك، واستخدام الاستفادة من ميزاتها وتجنب عيوبها، وبالتالي يمكن الدول النامية أن تستفيد من العملية. [3]

---

[1]– الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصيني، "طريق التنمية السلمية في الصين "، ديسمبر 2005، د. ص.

[2] -yubin, "the curentrelevence of humaling international relation accordance with the 5 principles of peace full coexistence",international review ,(ccis),vol1,no 1,auguest,1994,pp :3-5.

[3]– الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصيني، المرجع نفسه.

- الاستمرار في لعب دور نشط في الأنشطة الدبلوماسية متعددة الأطراف عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية و الإقليمية، والاستمرار في تطبيق الدبلوماسية الواسعة بين الشعوب، بتعزيز الصداقة ودفع عجلة تنمية العلاقات مع الدول.
- تقديم الدعم المالي للدول الأخرى، على شكل منح أو قروض، أو إقامة مشاريع استثمارية فيها. [1]

وخلاصة القول أن الإستراتيجية الصينية تهدف عموما بطبع صورة ايجابية عنها وعن شعبها في أهان الشعوب الأخرى، من خلال الطموح لتوثيق صلتها بها، ومن ثمة التحول إلى قطب عالمي له مكانته، ويحمي مصالحه ويؤثر في العالم.[2]

المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة

المطلب الأول: الصين بعد الحرب الباردة

بدأ تطور السياسة الخارجية الصينية إلى حد ما،منذ ما يزيد عدة عقود ،فقد أخذ "**دينغ**"مبادرة للتحول الدبلوماسي بإطلاق إستراتيجية "**الإصلاح والانفتاح**" في أواخر السبعينيات ،و اشتهر" **ماو**"قبل"**دينغ**" بسياسة خارجية بالغة الطنانة،و المعارضة القوية للقوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي)، و التقارب من الدول النامية و سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ،و العزلة النسبية عن المنظمات الدولية.
وأخذ"**دينغ**" إستراتيجية في الاتجاه المعاكس ،فشجع للمشاركة مع المجتمع الدولي ،من خلال زيادة مشاركة الصين في المنظمات الدولية "المالية خاصة"، وبدأت تخرج من العزلة نسبيا التي فرضتها حقبة "**ماو**"، كما انتهجت الصين التوجه نحو علاقات ثنائية ، ومنظمات متعددة الأطراف.إذ تمثل هاته التحولات محاولة من جانب قادة الصين الجدد إلى كسر عزلتهم في حقبة ما بعد "**حادثت تيامين**"،[3] و التي وقعت في جوان 1989 ،و بدأت فيها الصين تمضي في نهج ذي طبيعة مزدوجة ،ضمن المنظور البراغماتي القائم على قاعدة أن الحقيقة تكمن في النتيجة ،"**بمعنى أن العبرة في الغاية ،وهي تحقيق النهضة لا في الوسيلة و المبدأ الإيديولوجي**".هذه الطبيعة المزدوجة المتمثلة بالجمع بين الاشتراكية و اقتصاد السوق ،و التي ترافقت مع مظاهر الاقتصاد الرأسمالي و تبعاته الاجتماعية،من خلال التفاوت في الدخل بين الموظفين _القطاع العام و الفئات المستفيدة من اقتصاد السوق.الأمر الذي أدى إلى الاحتجاج على الأوضاع ،وإحداث تغير إيديولوجي شامل من شيوعية "**ماو**" إلى ليبرالية غربية.تجلت هاته الطموحات بين طلبة الجامعات ،وجماعات مثقفين طامحين لأحداث التحول في نظام الدولة.و منذ مطلع **1989**،ازدادت الأصوات المطالبة بحرية

---

[1]– هدى ميتيكس، خديجة عرفة، مرجع سابق، ص، ص: 243،244.

[2]– سامر خير أحمد ، مرجع سابق ، ص: 195.

3– ايفيانميديروس و تايلور فرانيل،" دبلوماسية الصين الجديدة،السياسة الصينية في الشرق الأوسط "،المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية ،الإمارات، العدد 10، أكتوبر 2005، ص7.

التعبير ،فنظم في 17 افريل 1989 تجمع شعبي في ميدان "تيلن مين "، اعتبرها دينغ "**مؤامرة**" مخطط لها هدفها إغراق البلاد في الفوضى،و هذا بالتزامن مع زيارة مقررة لـ "**غورباتشوف**"لبكين،وفي مطلع جوان ،أمر دينغ وحدات من الجيش باستعادة الميدان بالقوة، وبالتالي وافق المتظاهرون على إخلاء الميدان طوعا،الأمر الذي ركز فيه الإعلام الغربي و الأمريكي تحديدا على المطالب ذات الطابع الليبرالي ،وصور صورة أخرى لـ "**دينغ**" على أنه دكتاتوري يناهض الديمقراطية و حقوق الإنسان ،ما جعل السعي الأمريكي لتعميم الانتصار الليبرالي على الصين ،وصيغة هاته المساعي بشكل خاص في "**نظرية نهاية التاريخ**"،وباتت هاته الأحداث أداة للضغط على الصين في العلاقات الاقتصادية و التجارية،و ما نستنتجه من هاته الأحداث ،إن الإصلاح هو عمل وطني ،ولذلك كان ينبغي الحفاظ على شروط استمراره ،ولو استلزم ذلك استعمال قوة "**الاستبداد العادل**"،ما دام يرمي لتقدم البلاد، كما عبر دينغ عن رؤيته للتعامل مع هاته الأحداث من خلال خطاب عام 1992:"**لو فشلنا في حينه في تلك التجربة،فان الفوضى كانت تعم البلاد وستندلع حرب أهلية**" و هذا ما أكد أن الإصلاح أدير بعملية براغماتية ذات أساس وطني ثابت.[1] كما أعادت الصين بناء صورة بتشجيع المصالح الاقتصادية و تعزيز الأمن، وإظهار محاولة للتحصين من النفوذ الأمريكي في أنحاء العالم، وقد بدأت أحداث هاته التحولات في أوائل التسعينيات ،باندفاع الصين نحو توسيع علاقاتها الثنائية،فما بين 1988و1994 أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 18 دولة ،بما فيها الاتحاد السوفياتي ،ثم بدأت للتأسيس لمستويات مختلفة من " **الشراكة**" لتسهيل التنسيق الاقتصادي و الأمني و موازنة نظام التحالفات الإقليمية الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية، [2] معاهدة حسن الجوار و التعاون الودي بين الصين و روسيا 2001.[3] كما تجلى نوع آخر من وجوه البراغماتية للمشروع النهضوي ،برز في التعاطي مع مسألة ، "**توحيد الوطن الأم**" بالعمل على استعادة"**هونغ كونغ،مكاو،تايوان**" وفقا لإستراتيجية"**دولة واحدة ونظامان**" التي تعني بقبول الصين الإبقاء على اقتصاد السوق كما هو في تلك الأجزاء ،في حال عودتها إليها،وان الازدهار الاقتصادي في تلك المناطق يوفر للصين دخلا تحتاجه في خططها التنموية.وقعت الصين مع بريطانيا اتفاقية عودة "هونغ كونغ" عام 1984 وتسلمتها عام 1997 مع التعهد بإبقاء النظامان الاجتماعي و الاقتصادي فيها دون تغيير ،وكذلك الحال بالنسبة ل " **مكاو** "،التي عادت للسيادة الصينية عام 1997،أما قضية"**تايوان**" فكانت أكثر تعقيدا، و بقيت ورقة ضغط ضدا لصين من طرف الدول الكبرى ،والتي مارست

[1]– سامر خير احمد، مرجع سلبق،ص:71.

[2]– ايفيان ميديروس و تايلور فرانيل،مرجع سابق، ص:8.

[3]– صحيفة الشعب اليومية، تم الحصول عليه من الموقع:
arabic.people.com.cn/200305/29/ara20030529_64425.html ، تاريخ التصفح: 2015/02/21، 17:30.

الصين معها إستراتيجية"**الصبر و التخطيط بعيد المدى**"،**دينغ**:"**توحيد الوطن الأم هو طموح الأمة،و إذا لم ينجز في مئة عام ،فسيكون في ألف عام**".[1]

بدأت بكين بالتخلي على كراهيتها للمؤسسات متعددة الأطراف ،الذي كان " **دينغ**" يخشى أن تصبح وسيلة لاحتواء الصين ،و بدئوا يدركون أن مثل هاته المنظمات تسمح بتشجيع تجارتها و مصالحها الأمنية و تحد من النفوذ الأمريكي. 2 فبدأت في المشاركة في رابطة دول الآسيان "**جنوب شرق آسيا** ،كمساعدة في إطلاق آلية_ "**آسيان +3**"**الصين و اليابان و كوريا الجنوبية**(*)،كما عمقت مشاركتها في "**منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا–الباسيفيكي**"(**)،و استضافت اجتماعها في شنغهاي عام **2001**.كما قامت بتسوية النزاعات الإقليمية لمنظمة "**شنغهاي للتعاون**" و مكافحة الإرهاب و التجارة الإقليمية، كما حولت انضمامها عام **1996** لتحسين علاقاتها مع أوربا و التي كانت مؤسسة لاجتماع آسيا أوربا ،و بعد عامين بدأت الصين و الاتحاد الأوربي بحوارات دبلوماسية، كما اتصلت أيضا بكين بحلف الناتو عام **1998** لأول مرة، [3] وذلك في مراقبة و استغلال الخلافات داخل التعاون عبر الأطلنطي ، وتوقيع اتفاقيات بناء الثقة الأمنية بين جيرانها، كما زادت من مشاركتها في مجلس الأمن الدولي ،فصوتت في **2002** على القرار "**1441**" بشأن تفتيش الأسلحة في العراق، كما وضعت الصين إستراتيجية لاستقرار سعر الصرف أبعدت منها شبح الأزمة،فعمدت لزيادة التصدير و استخدام الأموال الأجنبية مع إدخال تعديلات لضمان التنمية المتواصلة،كإستراتيجية متكاملة لتطوير الاقتصاد حيث ارتأى "**دينغ**" لصياغة إستراتيجية تنموية ،صياغة فكرية تصبح بمثابة مرجعية مرشدة للفكر الشيوعي الصيني"**إستراتيجية بخصائص صينية**".

---

[1]– سامر خير احمد، مرجع سابق، ص،ص:77،78.

[2]– ايفيان ميديروس و تايلور فرانيل، مرجع السابق، ص:9.

[3]– خديجة محمد عرفة، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، تم الحصول عليه من الموقع:
www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/6.htm ، تاريخ التصفح: 2015/02/22، 22:15.

(*) آسيان +3 "الصين و اليابان و كوريا الجنوبية: بدأ التعاون بين الآسيان زائد ثلاثة، من خلال انعقاد قمة رسمية تضم قادة الآسيان ونظرائهم من الصين واليابان وكوريا الجنوبية في ماليزيا في ديسمبر 1997، والتي أعرب فيها قادتها عن المزيد من العزم والثقة في مواصلة التعاون الأسيوي على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.للمزيد انظر:رميدي عبد الوهاب،"رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان)"،مجلة اقتصاديات شمال افريقية،العدد 5،جامعة الجزائر،2006 ،ص:88.

(**)منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي(APEC إيبك "التعاون الاقتصادي لآسيا والهادئ"):هو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تأسس عام 1989 تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي، وظهور تكتلات اقتصادية أخرى في العالم مثل الاتحاد الأوروبي.للمزيد انظر:مجلة القدس العربي،"حقائق أساسية عن المنتدى"،العدد 7919،نوفمبر 2014 ،أنظر الموقع: www.alquods.co.uk

المطلب الثاني: توجهات الصين الإستراتيجية الاقتصادية بعد الحرب الباردة

أضفى سقوط الاتحاد السوفياتي بعدا معنويا يتعلق بصحة خيارات الصين الإستراتيجية من خلال توجهات "**الإصلاح**" التي بدأت في إتباعها منذ عام **1978**،في ظل شعار تطبيق "**الاشتراكية وفقا لخصائص صينية**"،كما أثبتت صحة سياستها القائمة على تعظيم و تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى، و توسيع التعاون الاقتصادي معها ،إلى جانب السياسات القائمة على التقارب بعيد المدى مع دول الجنوب،[1]كما تدرك الصين أن الممارسات الدولية التي طبقت في عقد التسعينات لم تحقق احتراما حقيقيا في مجالس إشاعة السلام و التنمية على النظام الدولي السابق، وهو أمر يتطلب إستراتيجية تنموية سلمية شاملة من خلال:المحافظة على مساعي توسيع العلاقات السلمية مع العالم، الاندماج بالاقتصاد العالمي و زيادة الاعتماد المتبادل، وتعزيز إستراتيجية المنافسة المتكافئة، وفتح المجال أمام التعاون الإقليمي والدولي.[2]

وتبرز أهم توجهات الصين الإستراتيجية الاقتصادية بعد الحرب الباردة في :[3]

1-توجه استراتيجي إصلاحي اقتصادي داخلي:

أ_التحول نحو اقتصاد السوق: من أجل الحفاظ على مكتسبات التنمية ،ومواصلة العمل لانجازها، تبنى المؤتمر الشيوعي في أكتوبر ، "**1992 نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي** " أي اشتراكية بخصائص صينية تهدف إلى:فتح اقتصاد السوق الاشتراكي أمام شكل جديد من الملكية، "الشركات المساهمة التي تتوزع على عدد كبير من شركات القطاع العام و الخاص،كما وضعت قوانين خاصة بالتجارة الخارجية عام **1994**،الذي ساو بين ملكية الأفراد و الدولة فضلا على قانون "**المنافسة الاقتصادية** "،و ما يمكن ملاحظته حول هاته القوانين ،أنها تمزج بمبادئ الاشتراكية و طابعها الأخلاقي، وهكذا وجدت ملكيات خاصة في الصين،لكن في ظل رقابة حكومية محدودة،تعنى بمسائل إستراتيجية التنمية وتطوير البلاد عن طريق العلم و التعليم ،وأن تكون التنمية المستدامة أساس النهوض لإعادة هيكلة الاقتصاد ،فطرحت إستراتيجية "**التمثيلات الثلاثة** "،في جوان **2001** والتي جعلت الحزب الشيوعي ممثلا للثقافة الصينية و القوى المنتجة و مصالح الشعب ، إضافة إلى الحفاظ على مبادئ الدولة والحزب ذاته.[4]

---

[1]- مايكل دي سوين ، الصين في التقييم الاستراتيجي، الإمارات:مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،1997،ص،ص:214، 215.

[2]- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، "الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين"،تم الحصول عليه من الموقع : http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm تاريخ التصفح: 2015،20:50/02/28.

[3]- شوقي جلال، الصين التجربة والتحدي، القاهرة:عالم المعرفة، 2005ص:192.

[4]- سامر خير احمد، المرجع السابق، ص- ص: 78-80.

ب_ظهور المناطق اقتصادية خاصة : يصف العالم الصيني هاته المناطق بأنها مصفاة بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي ،وترجع نشأتها إلى مهندس الإصلاح"دينغشياوبنغ" حيث شهد عام 1989 افتتاح أول منطقة في "**شنجن**"،وتعتمد فكرة إنشائها على تبني سياسات جذب الاستثمار الأجنبي،وقد دفعت الصين بثقلها وراء تعزيز نجاح تلك المناطق ،باعتبار نجاحها من شأنه تحسين المناخ الاستثماري ،والنهوض بالمناطق المجاورة،وهو من الأهداف الإستراتيجية للقيادة الصينية، إذ تم منح تلك المناطق امتيازات خاصة تمثلت في توفير الأمان لرؤوس الأموال الأجنبية بهاما جعلها أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية.

إذن كل هاته المؤشرات لدليل واضح على توجه استراتيجي جديد من شأنه السماح للأفكار الديمقراطية وآليات السوق بالتواجد على الساحة الصينية،وهو أيضا توجه لتنقيح الاقتصاد الاشتراكي ببعض آليات اقتصاد السوق لضمان فعاليته في إطار السعي لإقامة نظام "**الاشتراكية بخصائص صينية**".[1]

ج_ظهور القطاع الخاص ونمو الطبقة الرأسمالية :حاول "**زيمين** " أن يقدم نفسه وريثا لنظرية "**دينغ**"الإصلاحية فاستطاع في المؤتمر 15 للحزب من اعتماد إستراتيجية للتوجه نحو الطريقة الرأسمالية في معالجة المشكلات التي تواجهها الدولة،وعلى رأسها إصلاح المؤسسات الحكومية،من خلال ممارسة الديمقراطية والمشاركة في مراجعة القرارات الرئيسية، كما واكب هذا التوجه الإصلاحي زيادة دور القطاع الخاص،وظهور طبقة الرأسماليين الجدد،وقد نجحت هاته الفئة من خلال نفوذها إلى دفع النظام السياسي الصيني لتبني العديد من السياسات الإصلاحية على الصعيدين السياسي و الاقتصادي في محاولة لإشباع طموحات هاته الطبقة،والتي أصبحت ركيزة أساسية يعتمد عليها الاقتصاد الصيني خاصة في التوجه نحو المناطق الاقتصادية ذات التوجه الرأسمالي ،والمدن السياحية الصينية.[2]

د_جذب الاستثمار الخارجي: مثل هدف جذب الاستثمارات الأجنبية أحد الأهداف الإستراتيجية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأت الصين بإعداد إطار قانوني وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب . فبينما كانت هذه الاستثمارات المباشرة تبلغ 3 مليار دولار سنويا ما بين 1980و1990 ارتفعت إلى 11 مليار دولار عام 1992.وفي إطار عملية التوجه الاستراتيجي للصين نحو الاقتصاد العالمي لعبت "**هونغ كونغ**" و"**مكاو** "دورا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية ،إذ يعدان المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية،فعبر "**هونغ كونغ**" يمر القسم الأكبر للاستثمارات الأجنبية في الصين كما في الصادرات أيضا.[3]

---

[1]– حسن أبو طالب، الصعود السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد،القاهرة:مركز الدراسات الاسياوية، 2006، ص، ص: 83،84.

[2]– خديجة عرفة، مرجع السابق، ص–ص: 85–87.

[3]–jean gandini , "Hong Kong sous l hégémonie de la chine ",le monde diplomatique, université de Montréal ,juin,2003,p,30.

وكنتيجة للإصلاحات أشاد البنك الدولي بسياسة الإصلاح الاقتصادي،حيث أشار في تقرير له أن الصين نجحت في تحقيق أعلي نمو اقتصادي على مستوى العالم بمتوسط 7.9 % خلال 1997الى1999 ،ليرتفع إجمالي الاستثمارات الأجنبية عام 2002 إلى 46.7 مليار دولار وبالتالي فهي تحتل المركز الأول على مستوى الدول النامية.وانطلاقا من هاته المؤشرات نخلص بأن الهدف من التوسع وجذب الاستثمارات يعود إلى: [1]

1_الاستمرارية واستقرار السياسات الاستثمارية المطبقة 2_إرشاد المستثمرين الأجانب على أفضل المجالات في توجيه استثمارهم لحماية المستثمر الأجنبي من خلال دعم الشركات بالمعلومات اللازمة و اللوائح التنظيمية، وبالتالي شهدت الصين تحولا جذريا في واقعها الاقتصادي و الاجتماعي إذ انه بفضل هاته السياسات انتقل ما يقارب 200 مليون صيني من دائرة الفقر إلى الدخول المتوسطة ،كما تضاعف متوسط الدخل الفردي 3 مرات ،فضلا على جذبها أكثر من 40 مليار دولار من الخارج وبالتالي أصبحت قوة ذات ثقل هائل في التجارة الدولية.

هـ_إصلاح السياسة المالية و تعديل سعر الصرف: كانت سياسات الاقتراض من بنوك الصين تخضع لتوجيهات الحكومات المركزية ولا تخضع لمتطلبات السياسة التجارية، وفي خطوات جريئة قررت الصين إصلاح قطاعها المالي،وتحرير البنوك من هذه السياسات و إضفاء الطابع التجاري عليها ،و عرفت باسم "**السياسة الجديدة للبنوك** " عام 1994.وفي إطار ذلك قررت الصين إنشاء ثلاث بنوك كآلية إستراتيجية لتطبيق السياسة الإصلاحية المصرفية: الأول يدعى ببنك التنمية الحكومي :لتنشيط القطاع الصناعي ،والثاني ببنك التنمية الزراعي:لتنشيط القطاع الزراعي، والثالث ببنك الاستيراد والتصدير :لتصبح الصين ذات وزن في التجارة العالمية،ومن ناحية أخرى إقامة الصين نظام جديد لإدارة الائتمانات البنكية و التجارية و الحكومية،كما أنشئت العديد من المصارف و البنوك المتخصصة في كافة المجالات لتلبية احتياجات الإصلاح المالي و التعامل مع أزمات المالية الدولية، كما لعبت القيادة الصينية بزعامة "**هوجنتاو**"دوراً في العمل على علاج أزمة الجهاز المصرفي الذي تشغله قروض متعثرة ليصل حجمها في تقرير لمجلة "**بيرنس ويك**"إلى 200 مليار دولار و تكلفة الخلاص منها نحو 518 مليار دولار،إذ أمرت الحكومة بتقييد منح الائتمان للشركات المتعثرة المملوكة للدولة و أبلغت البنوك بضرورة ألا تتجاوز حجم القروض المتعثرة 15 % من حجم الائتمان بحلول 2005.كما قامت الحكومة بضخ 33 مليار دولار إضافية في رأسمال بنوكها،وشكلت 4 شركات للتعامل مع قروض متعثرة بقيمة 160 مليار دولار بهدف إسقاط الديون،كما وضعت خطط بحث لاستشراف المخاطر اعتمدت فيها على المعايير الاقتصادية كأساس الإقراض،لتخفيف حجم الدين الحكومي.

[1]– مدحت أيوب،الصين ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الاسياوية، 2006، ص –ص: 87–91.

و_تعديل سعر الصرف : منذ بدايات 1994 بدأت الصين إتباع سياسة لتخفيض عملتها "**اليوان** " بنسبة50% ووفقا لكتابات "**ويسترفيلد**" ،إن السياسة الصينية التي انتهجتها الصين هي اقل ديناميكية حيث تختار الحكومات الدفاع أو عدم الدفاع عن سعر الصرف ،باستبدال المرونة الاقتصادية قصيرة الأجل إلى المصداقية طويلة الأجل،وهو ما يتطلب رفع سعر الفائدة ،فإذا ما شعر المضاربون باحتمالات فشل هذه العملية ،فان النتيجة المتوقعة هي هجوم متتال على العملة.[1]

2_ توجه استراتيجي تعاوني مع دول الكبرى: اعتبارا من مطلع التسعينات ،عدلت الصين إستراتيجيتها في السياسة الخارجية ،إلى الانفتاح البراغماتي على الغرب في إطار علاقات تعاون اقتصادية مع:الولايات المتحدة الأمريكية، والدول أوربية"**فرنسا وألمانيا،اليابان،روسيا**".

أ_الصين والولايات المتحدة الأمريكية: عبرت الصين في مرحلة نهاية الحرب الباردة عن قلقها في استمرار النظام الدولي أحادي القطبية الذي تتحكم به الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى الصين في إقامة نظام متعدد الأقطاب، [2]عبر عنه البيان الصادر عن الحزب الشيوعي عام 2003:"**إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يرعي الاحترام المتبادل،ويتجنب فكرة الحرب الباردة..** "، [3]ورغم ذلك فان التعاون الصيني الأمريكي لم يتوقف وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تستشهد بأهمية الصين بالنسبة لها،بالرغم من استمرارها في استعمال لغة الانتقاد حول مسألة " **حقوق الإنسان** "،"**حادثة تيان مين** "، كما ظلت العلاقات قائمة ،وان كانت متأثرة بهوية الإدارة الأمريكية في كل مرحلة،ففي عهد بوش الأب 1988-1992 متوترة على الأغلب،أما في عهد "**بيلكلينتون**"1993-2000 قائمة على سياسة "**اللاءات الثلاث** "، وتراجعت مع بوش الابن التي تعاملت مع الصين ك"**منافس استراتجي** "،تصريح"**كونداليزارايس**"، [4]إلا انه بعد حادثة 11 سبتمبر ،تغيرت المفاهيم بالدفع إلى إقامة عهد جديد من الشراكة و التعاون،وفي عهد الرئيس "**اوباما**"2009 ،ألغت إدارته ما كان يعرف ب "**الحوار الاستراتيجي الاقتصادي** "،**بوش و هوجنتاو** "،2006 إلى "**الحوار الأمريكي الصيني الاقتصادي والاستراتيجي**"،والذي كانت أولى رهاناته إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية.

باتت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين فبلغ حجم التبادل التجاري بينها في عام 1990م إلى 4,807 مليار دولار وزاد ليصل الى191,674**مليار** دولار في عام 2003 ،وهو ما مثل22.5 % من إجمالي تجارة الصين في تلك المرحلة، ليتضاعف 6 مرات في الفترة ما بين 1990و2000. وقد جاءت الانطلاقة القوية في حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد انضمام الصين

[1]- مدحت أيوب،مرجع سابق ، ص، ص:91،97.

[2]- حسن أبو طالب ،السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد،في: (هدى ميتيكس و خديجة عرفة، الصعود الصيني)،القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية ،2006،ص:245.

[3]- سامر خير احمد:مرجع سابق،ص:244.

[4]- إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص:309.

لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001, وتعد الصين هي الشريك التجاري الثالث على مستوى العالم مع الولايات، إذ تحتل الصادرات الصينية لأمريكا 21 % من إجمالي الصادرات الصينية مع دول العالم.[1]

ب_الصين والاتحاد الأوربي : تلعب العلاقات الاقتصادية الدور الرئيسي في علاقة الصين بالاتحاد الأوروبي، فالصين في حاجة إلى السوق الأوربية الكبيرة، كما أنها في حاجة إلى التكنولوجيا والاستثمارات الأوروبية، وفى نفس الإطار هناك حاجة أوروبية للصين، ففي عام 2010 أصبحت الصين ثاني أكبر سوق للاتحاد الأوروبي ، بينما ظل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين منذ العام 2004 وحتى الآن، وقد تضاعف التبادل التجاري أكثر من 3 مرات في غضون السنوات العشر الأخيرة فبعدما كانت قيمة الصادرات 26 مليار يورو في عام 2000 قفزت إلى 82 مليار يورو عام 2009. أما الواردات فقد قفزت من 75 مليار يورو إلى 250 مليار يورو، كما يعقد الطرفان لقاءات من الحوار الاقتصادي والتجاري رفيع المستوى بشكل سنوي يهدف إلى إتمام وتعزيز الحوار بين الصين والاتحاد الأوروبي على المستوى الوزاري. ويعمل الطرفان على تحسين التجارة والاستثمار، والتعاون الجمركي وتسريع التنسيق والتعاون في **مجموعة العشرين** (*)، وغيرها من منتديات الحوكمة الاقتصادية العالمية ،إذن فالاتحاد الأوروبي لدية رغبة قوية في تعزيز علاقاته مع الصين من منظور استراتيجي وذلك في ظل تحالفات جديدة تتوسطها الصين.[2]

ج_الصين و اليابان : تشكل اليابان الشريك التجاري الأول لدول آسيان ,ففي عام 2003 بلغ حجم التجارة المتبادلة بين اليابان ودول آسيان 119.766 مليار دولار، بخلاف التوتر الموجود على المستوى التاريخي والجغرافي والسياسي بين البلدين إلا أن هناك علاقات اقتصادية قوية بينهما ففي العام 2008 ، جاءت الصين في المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة من اليابان بنسبة 13.5 % من إجمالي حجم الصادرات اليابانية، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية،مما يوضح مدى حاجة المنتجين اليابانيين للسوق الصينية بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والصين في عام 1994، 46,3 مليار دولار ،وتعد اليابان هي الشريك الثالث للصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فطبقاً لإحصائيات عام 2009 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 91.2مليار دولار بنسبة 15.6 % من إجمالي حجم التبادل التجاري الصيني مع العالم الخارجي حيث شكلت الصين الوجهة الأولي للصادرات اليابانية بواقع 18.8 % من

[1]– بن سانية عبد الرحمان،"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" ،رسالة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية،2012، 2013 ،ص،ص:363،364.

[2]- صدقي عابدين،علاقات الصين مع الاتحاد الأوربي،القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،2006،ص:325.

(*) مجموعة العشرين: تأسست مجموعة العشرين في عام1999،وتتألف من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية،تهدف المجموعة إلى الجمع بين الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية التي تتسم بالأهمية و التنظيم لمناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

إجمالي هاته الصادرات، ففي عام 2002 بلغ حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين إلى 2.6 مليار دولار .

المطلب الثالث: انفتاح الصين الاقتصادي على الجنوب

ترى الصين في دول الجنوب ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها،لذا فان هناك مصالح قومية و احتياجات إستراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصيني بدول الجنوب ،تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية ،وبالتالي استقرارها السياسي .إن الصين تحتاج لهاته الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية ،كما أن الأسواق الهائلة لهاته الدول تلعب دورا هاما في استدامة نموها الاقتصادي ،وتعتقد القيادات الصينية أن لدى الصين خبرة تاريخية و نموذجا في التنمية يمكن أن يكون مدخلا للتعاون الاستراتيجي مع الشركاء في الدول النامية ، وهو ما يخلق ميزة لها مقارنة بنظيرتها الغربية .إن إيمان الصين بمبادئ مؤتمر "**باندونغ**" عام **1955م**،جعلها تقوم بمساندة دول الجنوب في الحفاظ على سيادتها و عدم التدخل في شؤونها الداخلية ،وكذلك احترام مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ التعايش السلمي الخمسة و غيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها، فضلاً على الاعتراف بحاجة هاته الدول حديثة الاستقلال إلى الحماية من هيمنة الدول الكبرى عليها ،وتعتقد الصين أن هذا التاريخ المشرف لها أفضل ما خلفته الاستراتيجيات التنافسية بين الدول العظمى ،كما يبرز لنا مدخلين استراتيجيين لأسباب الانفتاح الصيني الاقتصادي على دول الجنوب تبرز في: [1]

المدخل الاستراتيجي الأول: هو تقديم ما يدعم حاجاتها في التنمية الاقتصادية .

المدخل الاستراتيجي الثاني :الاستجابة لحاجة الصين في توسيع نفوذها الجيواستراتيجي في مختلف مناطق العالم خاصة دول الجنوب .و تبرز هنا فرصة المناطق التي تنظر إليها الصين باعتبارها "**صديقة تاريخية**"،فقد تحولت الصين منذ التسعينات القرن 20 ،من ممارسة سياسة دفاعية ، أي السعي لتحقيق نفوذ استراتيجي في مناطق مختلفة من العالم ،وفق ما تحتاجه في كل منها.و كانت أولى تلك الدول هي دول جنوب شرق آسيا ،كونها تمثل محيط الصين داخل إقليمها، ومن مصلحتها تحقيق الهدوء و السلام فيها،بما يقدم ازدهار الاقتصاد بها ، والاستفادة منها كسوق إضافي لتصدير البضائع الصينية ،فضلا على توطيد العلاقات الجيدة معها للحد من النفوذ الياباني ،وإغلاق المحيط الاستراتيجي في وجه نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية .كما عملت أيضا على توطيد علاقات مع دول تتميز بتوتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و مثال ذلك "**فنزويلا، السودان** " و هي دول مصدرة للنفط أو تتوفر على مخزون كبير له، وهنا

[1]– سامر خيري أحمد، مرجع سابق، ص: 194.

يمكن القول أن المساعي الصينية في إستراتيجية الانفتاح في دول الجنوب وتطوير العلاقات تعاون معها تأخذ ثلاثة مسارات: [1]

1 -**المسار الاقتصادي بدرجة أولى:** يتمثل في تقديم الدعم المالي، على شكل منح وقروض، وإقامة مشاريع استثمارية فيها.

2 -**المسار السياسي:** توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية، أو الانضمام إلى هيئات إقليمية أو دولية، "**منتدى التعاون الصيني الإفريقي، منتدى التعاون الصيني العربي**، التنسيق والتعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دول مجموعة "**بريكس**" التي تأسست عام 2011 وتضم بعضويتها خمس دول من ذوات الاقتصاديات الناشئة هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والتي استعملتها الصين كآليات لتنفيذ إستراتيجيتها.

3 -**المسار الثقافي:** تقديم منح الدراسية، وإقامة معاهد وكليات لتعليم اللغة الصينية، وإقامة معارض فنية في مختلف هاته الدول.

وهكذا، فإن إستراتيجية الانفتاح الخارجي لها على دول الجنوب تفيض عن الحاجات الاقتصادية، إلى حاجة صينية تهدف لطبع صورة إيجابية عنها وعن شعبها في أذهان الشعوب الأخرى، بما يوفر مناخا داعما لتحقيق الطموحات الاقتصادية داخل هاته الدول.[2]

المطلب الرابع: الصين والعولمة

يعرف "**عابد الجابري**"، العولمة على أنها "**مرحلة ما بعد الاستعمار**"، أي استمرار الهيمنة الغربية لكن بصورة ووسائل جديدة.

والعولمة هي جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود و المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقب، والمحدود هو أساسا "الدولة القومية " التي تتميز بحدود جغرافية، وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: نقل البضائع و السلع إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو أي تدخل خارجي، سوءا تعلق الأمر بالاقتصاد، أو بالسياسة أو بالثقافة، أما اللامحدود فالمقصود به "**العالم**"، فالعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور المجالية حرة تنتقل عبر العالم. كما تضفي عملية العولمة حسب تعريف "**دفيد كورتشي**"لها إلى نقل السلطة للتحكم في الموارد وأسواق المال و الشركات متعددة الجنسيات ،أي سوق حرة متحررة من القواعد و القوانين و إلى تفاقم عملية

[1]– ناصر الحسيني، "الصين نعومة المخالب"، موقع الصين بعيون عربية، تم الحصول عليه من الموقع: www.chinainarabic.org/?p=18084، تاريخ التصفح:2015/03/09، 22:50 .

[2]– رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية المنطلقات والأبعاد"، مجلة السياسة الدولية، تم الحصول عليه من الموقع:

digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222126&eid=370 تاريخ التصفح:2015/03/13، 21:20.

تركز الهيمنة و الاحتكار على الصعيد العالمي، وبالتالي فالعولمة هي تنميط العالم وفق أنموذج اقتصادي وسياسي وثقافي واحد. [1] أدركت الصين مؤخرا أن تعيش ضمن نظام معولم يفرض عليه القوي نفسه عن الضعيف، لذلك فان الصين كانت ذكية في التعامل مع العالم الخارجي واستهدفت إلى الاندماج الاقتصاد العالمي، وزيادة الإنتاج وتكثيف عمليات الاستيراد والتصدير من خلال مجموعة من الإصلاحات وخصوصا بعد سنة 1989، بداية تطبيق سياسات التحرر والانضمام بفعالية لنظام العولمة، [2]وبانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أخذت على عاتقها العمل على تحرير التجارة و فتح الاقتصاد للشركات الأجنبية والتي ستضفي بذلك إلى إلغاء التعريفات الجمركية ،ذات الصلة باستيراد السلع الأجنبية ،بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الأجنبية للدخول في مشاريع التسويق، [3] فالصين سوق استثمارية كبرى قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية القادرة على التأثير الاقتصادي عالميا. **"يانغ لومينغ و تشن ده تشنغ** "في دراسة لهما عن الصين و العولمة والثقافة الكونفشيوسية:"**إن الثقافة الكونفشيوسية بمقدورها أن تقدم إسهامات جديدة في "العولمة الثقافية"،فيتعين علينا من باب تأكيد و تطوير الذاتية الاجتماعية أن نحدد كيف نسيس أمورنا على نحو إبداعي من شأنه الحفاظ على مصالحنا القومية و أن نسهم في تغذية ثقافات العالم و نأخذ منها أيضاً**"، ويقرر أيضا انه من ايجابيات الفكر الكونفشيوسي في ظل العولمة: [4]

1-اصلاح التنمية العالمية مع حماية الطبيعة ، 2_حب الحياة لتكون الدنيا موطن السعادة، 3_الوئام بين الدول و القوميات في ثقة واحترام،4_الدور الجماعي دون الفردي للتغلب على الأنانية على الصعيدين الدولي و الفردي،5_تجميع ثقافات مختلف قوميات العالم دون فرض ثقافة بذاتها كثقافة عالمية.وفي السياق ذاته أصبحت تناطح جدار العولمة وأصبحت تؤثر على عدة قضايا شائكة تحاول حلها منذ عقود "كا**لقضية التايوانية** " التي تحاول الصين دمجها من خلال إتباع إستراتيجية الربط. كما يرى المفكرون الاقتصاديون الصينيون أن أفضل إستراتيجية يمكن أن تلتزم بها الصين لمواجهة تحديات العولمة في إطار سياسة الانفتاح على العالم أن: تتعلم من الشركات متعددة الجنسيات،وتتعاون معها،ثم تتنافس معها وهذا يتم وفقا لـ 3 مراحل:**المرحلة الأولى:** إتاحة الفرصة للمشروعات الصينية كي تقتبس آخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع التي تنقلها هاته الشركات للصين.**المرحلة الثانية:**تتقبل المشروعات الصينية التطوير التقاني الأولي من هاته الشركات ،و بعد هضمها تحاول الشركات الصينية تطوير تقانتها. **المرحلة الثالثة :**تصبح الشركات الصينية

---

[1]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت: مركز للدراسات للوحدة العربية، 1997، ص ص:135-137.

[2]- حكيمي توفيق "الحوار النيوليبيرالي والنيواقعي حول مضامين صعود الصين"، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008، ص:60.

[3]- Arnaud Brolly, "Les conséquences de l'adhésion de la Chine à l'OMC", voir le site :
chine.blogs.centraliensmarseille.fr/media/02/01/c2cc4d427a7d35ec4e56b9ebbc4715c9.pdf, date:28/3/2015, a21:20 .

[4]- شوقي جلال، مرجع سابق، ص-ص: 145-208

قوية و قادرة على أن تصبح شريكا استراتيجيا للشركات متعددة الجنسيات و منافستها في الأسواق.[1] ومن مظاهر ذلك:ضعفت الصين مشاركتها في مؤتمرات الاتفاقيات الجماعية فاقترحت مثلا تشكيل منظمة حرة للتبادل التجاري بين الصين والآسيان.

أصبحت الصين أيضا ناشطة في منظمات حفظ السلام الأممية ففي أوت عام 2005، كان هناك أكثر من 4000 جندي وشرطي صيني يشاركون في 14 عملية لحفظ السلام، لاسيما أنها عضو دائم في هيئة الأمم المتحدة.

وما يلاحظ أن الصين تجنبت السياسة المستميلة للتنافس التي سلكتها القوى الجديدة الصاعدة في مراحل من تاريخا كألمانيا في مطلع القرن العشرين، واليابان والاتحاد السوفياتي، لذلك فهي تبنت إستراتيجية الصعود السلمي التي تعني بناء القوة الذاتية "**الداخلية**"ثم الانتقال الإقليمي في الدولة "**إستراتيجية خطوة بخطوة**".

و من أبرز استراتيجيات الصين الانطلاق من مبدأ معاملة جيرانها بلطف "**إستراتيجية توزيع المكاسب** "، كما حافظت على علاقات الصداقة معها، وجعلتهم يشعرون بالأمان، و ساعدت في جعلهم أغنياء، وقد تجسد هذا في منطقة "**جنوب شرق أسيا**"وأيضا في"**منطقة الشرق الأوسط ودول عالم الجنوب**"، وهو ما فرض حسب تقديرات بعض الباحثين تصاعد ما يعرف "**بالعولمة الكونفيشيوسية الصينية**" داخلها.[2]

تضاعف أيضاً نصيب الصين من التجارة العالمية قد ارتفع وتضاعف عدة مرات فقبل سنة 1979 كان نصيب الصين من التجارة العالمية أقل من 1%،[3] ونمى نصيب الصين في التجارة العالمية من 4.7% عام 2002 إلى 10.2 % عام2011، ومنذ عام 2009 حافظت الصين على امتداد 3 أعوام متتالية على مركز ثاني أكبر دولة في التجارة العالمية[4].لاسيما أن السلع الصينية تتميز بعنصر الانتشار الكبير ضمن الأسواق العالمية.

---

[1]– شوقي جلال،مرجع سابق، ص:221.

[2]– حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص: 63.

[3]– دريسي أسماء،" التعاون الصيني الإفريقي في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير ، 2004–2005، ص ص:102.

[4]– مدونة الموقع العربي للمعلومات، تم الحصول عليه من الموقع:

www.arabsino.com/articles/12-09-24/8909.htm، يوم:2015/03/17 على الساعة:23:54.

الفصل الثاني: دراسة لمضامين العلاقات الصينية الأفريقية

المبحث الأول :السياق التاريخي لتطور العلاقات الصينية الإفريقية

المطلب الأول:العلاقات الصينية الإفريقية أثناء الحرب الباردة

مدخل تاريخي:

تدلل الكثير من الشواهد التاريخية على وجود علاقات تجارية للصين القديمة مع العديد من الدول الإفريقية، خاصة مع شرق إفريقيا [1]، فلقد جابت بواخر البحار الصيني المسلم" **تشنغ خاه** "معظم السواحل الشرقية لإفريقيا منذ ستة قرون تحمل البضائع الصينية من الأواني الخزفية و الأقمشة و تعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية،وأسست لعلاقات تجارية و ثقافية و حضارية بين الجانبين. لكن العلاقات الفعلية بينهما بدأت بعد تولي "**ماوتسي تونغ**" الحكم في الصين عام **1949**،و تأسيس جمهورية الصين الشعبية.[2] إن المتتبع للعلاقات،سيلاحظ أن دخول الصين إلى إفريقيا جاء عبر البوابة المصرية في سنوات الخمسينات،عندما كانت القاهرة آنذاك بؤرة لحركات التحرر الوطني و مركزا مهما في معادلة الاستقطاب الدولي،و من مصر إلى الجزائر والموزمبيق و زامبيا وغيرها من دول القارة ،لم يتوقف الدعم المادي و المعنوي ،ولم تتوقف شاحنات السلاح الصيني إلى ثوار تلك الدول في سعيها إلى التحرر.

إن بداية مرحلة تأسيس و تطور العلاقات الصينية الإفريقية، إمتد عبر السنوات الخمسينات أو الستينات إنطلاقا من مؤتمر" **باندونغ** "،كبداية حقيقية لإدراك الصين مدى أهمية بلدان العالم الثالث ،في سعيها لكسب الدعم الدولي ،فقد كانت الصين تهدف إلى تأمين وجودها كدولة، والاعتراف بها في مواجهة تايوان – إذ تعد الدول الإفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى لتطبيق سياسة الصين واحدة–، ومواجهة النفوذ الأمريكي الذي يهدد مصالحها، بالإضافة إلى تجاوز سياستها الخارجية الكتلى الاشتراكية لتشمل مناطق أخرى من العالم – إفريقيا مثلا –.[3]

- ففي عقد الستينات أي بعد سنوات التحرر الإفريقي من الاستعمار الأوربي،و في إطار أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي،ساندت الصين "الشيوعية" العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إفريقيا في إطار سياستها لنشر أفكار و مبادئ الزعيم الصيني "**ماو**"،التي عرفت بالماوية، وبالتالي يمكن إرجاع تحرك واهتمام الصين بإفريقيا خلال هاته المرحلة لعوامل أهمها: [4]

---

[1]-Li Anshan, China and Africa: Policy and challenges, China Security Vol. 3 No. 3 Summer 2007,p:69.

[2]– منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا:السودان أنموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية،بغداد،مركز الدراسات الدولية، [د.س.ن]،ص:74.

3– عزت شحرور، "العلاقات الصين و إفريقيا ..الفرص و التحديات"،مركز الجزيرة للدراسات ،الإمارات،2014،ص: 2.

[4]– حمدي عبد الرحمان حسن، العلاقات الصينية الإفريقية في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009،ص، ص:185، 186.

1 – إن الصين ،انطلاقا من أفكار " **ماو** " تعد دولة من دول العالم الثالث بوصفها دولة نامية عانت الاحتلال الأجنبي و قامت بحرب تحرير شعبية لنيل استقلالها.

2 – الاكتفاء بأن منظومة دول العالم الثالث، هي الأقدر على تحقيق الأهداف الرأسمالية والإيديولوجية للصين، فتم طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

3 – سعي الصين لتأمين الدعم والتأيد الدولي لها ولحكومتها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني، إذ أدركت الصين أهمية إفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي لها عام **1962** ، حينما اشتد الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الإفريقي،لاسيما بعد أن حصلت تايوان على أصوات **17** دولة افريقية مقابل **14** للصين.

4 – تزايد الاهتمام بإفريقيا، باعتبارها ساحة خلفية للصراع الصيني السوفياتي في فترة الحرب الباردة. كما تبلورت العلاقات الصينية الإفريقية اثر الزيارة التي قام بها "**شوان لاي**" خلال عامي 1963_1964 التي شملت 10 دول افريقية، منها "الجزائر المغرب، تونس،إثيوبيا، غانا، غينيا، مالي، الصومال، السودان، أعلن على إثرها عن المبادئ الخمسة التي تقوم عليها سياسة الصين تجاه إفريقيا في هاته الفترة أهمها: [1]

أ - دعم الصين الشعوب الإفريقية و العربية في صراعها ضد الامبريالية و الاستعمار بشكليه القديم و الجديد ،للحصول على الاستقلال و المحافظة عليه من خلال الالتزام بمبدأ الكفاح الثوري.

ب - التأيد السياسي المتبادل: الاعتراف بالدول الإفريقية المستقلة بالمقابل تأيد الدول الإفريقية جمهورية الصين الشعبية ولا تعترف بتايوان.

ت - دعم الصين لرغبة شعوب هذه البلدان وبلدان العالم الثالث ككل في الوحدة و التضامن، والتي اعتبرتها الأدبيات الصينية شرطا لازما لتحقيق الاستقلال الوطني والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية في كل من آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، كما ركزت على إقامة عدد من المشاريع الاقتصادية الكبرى، التي كانت تقدمها بدون مقابل.

ث - وجوب احترام الدول الأجنبية لسيادة البلدان العربية و الإفريقية.

ج - دعم الصين للتعايش السلمي و عدم الانحياز التي تتبعها حكومات هاته الدول، و التي أصبحت تعرف ب(**مجموعة ال77+الصين**) .[(*)]

---

[1]– سمير قط ،"الإستراتيجية الصينية في إفريقيا الأهداف و الفرص"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014،تم التحصل عليه من الموقع:www.maspolitiques.com ، تاريخ التصفح:2015/03/25 ،22:20.

(*)– **مجموعة سبع وسبعين** :هي تحالف مجموعة من الدول النامية .وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة .كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل تتكون من 77 عضوًا مؤسسًا ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 دولة. تأسست المجموعة في 15 يونيو، 1964 حيث تم إطلاق "الإعلان المشترك لدول ال 77" في ختام الاجتماع الدولي الأول للحكومات العضوة في منظمة التجارة العالمية " الأونكتاد (UNCTAD) "وكان أول اجتماع رئيسي للمجموعة في الجزائر عام 1967 حيث تم تبنّي إعلان الجزائر وتم إنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة.

وتجلى ذلك في فترة تأجج حركات الاستقلال الوطني في الدول الإفريقية، من أواسط الخمسينات إلى نهاية الستينات القرن الماضي.

أما على صعيد الممارسة العملية، فعملت السياسة الصينية على دعم الدول الإفريقية من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، في محاولة منها لتقويض هيمنة القوى الغربية ، كما كانت بحاجة إلى حلفاء لكسب معركة التحرر الوطني، من خلال تقديم الدعم المادي لتمويل مسيرة النضال الوطني من أجل التنمية والاستقلال،حيث قدمت الصين نفسها كأكبر دولة نامية عانت من ويلات الاستعمار الغربي تماما كما عانت الدول الإفريقية،و أعربت عن استعدادها و التزامها بالوقوف إلى جانب حركات التحرر الإفريقية و مساعدة الدول المستقلة لتدعيم استقلالها[1]. وترى بعض التحليلات أن الثورة الثقافية التي شهدتها الصين خلال **1966 –1969**، قد أسهمت في تعطيل مسيرة التغلغل الصيني في إفريقيا،و تجلى ذلك في استدعاء الصين لجميع سفرائها من إفريقيا،باستثناء مصر، حيث بدأت الا ركفاء على الذات ،إلا أن العلاقات الصينية الإفريقية لم تتوقف تماما خلال هاته الفترة، مع إعتراف بأن حجم التبادل والتعامل مع إفريقيا قد إنخفض بشكل ملحوظ، حتى أن الصين وافقت في عام **1967** على بناء خط للسكة الحديدية "تنزام " يربط بين "تنزانيا و زامبيا"، الذي يعد أضخم مشروع تساهم فيه إفريقيا خلال تلك الحقبة.[2]

- ✓ في عقد السبعينات، من القرن الماضي شهدت العلاقات الصينية السوفياتية تدهورا خطيرا، جراء التصعيد العسكري على الحدود الصينية السوفياتية عام 1969، بعد غزو الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا **1968**، وهو الأمر الذي اعتبرته الصين تهديدا مباشرا لأمنها القومي، الأمر الذي أعادة فيه الصين النظر في سياستها الخارجية، حيث تم تدويل المنظور العدائي تجاه الاتحاد السوفياتي، فلعب المكون الإفريقي دورا هاما في التوجه الصيني الجديد. وفي هاته المرحة برزت نظرية **العوالم الثلاثة(*)** على يد "**دينغ زياو بيفغ**" عام **1974**، كما اتجهت الصين نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، و تخلت عن العزلة التي فرضت عليها أثنا الثورة الثقافية، فضلا عن سعيها الدائم للبحث عن الدعم السياسي في إطار دول العالم الثالث وتأكيد الانتماء الصيني إليها.[3]

---

[1]– عزت شحرور ،مرجع سابق ،ص:3.

[2]– حمدي عبد لرحمان، مرجع سابق، ص: 187.

[3]-georgetown ,africa in chiniesseforeigh policy,asian survey ,vol28 ,n 8,aug,1988,p 851.

(*) العوالم الثلاث: التي طرحها "ديغ" في الأمم المتحدة عام 1974 والتي تقوم على، تقسيم العالم إلى 3 أجزاء رئيسة، والعالم الأول يضم القوتين العظمتين الو لايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الصوفياتي كقوى عدوانية، العالم الثاني، يضم دول أوربا، اليابان ودول الاقيانوس ممكن لأعضائها تدعيم دول العالم الثالث، والعالم الثالث يضم الدول النامية من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويمكن القول إجمالا أن العلاقات الصينية خلال فترة السبعينات، قد إتسمت بعدة خصائص أهمها: [1]

1 - الاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية لتأمين الاعتراف الدولي بالصين، حيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 11 دولة إفريقية إضافية في فترة (جانفي 1970- ديسمبر 1972)، وبنهاية 1975 إعترفت 47 دولة إفريقية بجمهورية الصين الشعبية.

2 - وصلت المساعدات الصينية خلال فترة 1970-1977 إلى 1.9 مليار دولار أمريكي، استفادت منها 29 دولة إفريقية، أبرزها خط السكة الحديدية "تنزام" الرابط بين زمبيا وتنزانيا، فضلا على بناء المستشفيات والطرق والمصانع الحكومية والملاعب الرياضية وتبادل البرامج الطلابية.

3 - دعوة الزعماء الأفارقة لزيارة الصين ، ففي فترة 1970 – 1975 زار الصين ما لا يقل عن 16 زعيم إفريقي، من بينهم الإمبراطور الإثيوبي "**هيلاسيلاسي**" والرئيس التنزاني "**جوليوسينايريري**".

كما حققت الدبلوماسية الصينية خلال هاته الفترة نجاحا كبيرا ، بحصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي عام 1971 بفضل دعم 26 دولة إفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يعادل ثلثي الدول المؤيدة،و تمتلك الصين حق النقض " **الفيتو**"،القادر على عرقلة أي قرار يفرض عقوبات ضد أي من دول القارة،ولعل استخدام حق" **الفيتو**" أو التهديد باستخدامه تجاه قضايا افريقية شكل مظلة لحماية بعض الأنظمة في تلك القارة كما حدث مع زيمبابوي ،السودان،ودول أخرى.

كسبت الصين ربح الرهان مع تايوان في إفريقيا ، ففي عام 1975 أصبحت 17 دولة إفريقية تعترف بالصين الشعبية مقابل 8 دول فقط تعترف بتايوان، وبالتالي فللسياسة الصينية في فترة السبعينات حققت مكاسب دبلوماسية هائلة بفضل دعم دول النامية وخاصة الإفريقية.[2]

✓ أما في عقد الثمانينات، يمكن وصف هاته الفترة بفترة علاقات ما بعد "**ماوتسي تونغ**"، والتي تبدأ عام 1978، وتغطي معظم سنوات الثمانينات، وقد تميزت بتركيز السياسة الصينية على تنفيذ عملية إصلاح داخلي واسع لاسيما في المجال الاقتصادي،وإصلاح هيئة الأمم المتحدة و المؤسسات المالية الدولية ، وزيادة وتيرة التنمية إنطلاقا من " **التنمية السلمية** "، والتي كانت إفريقيا تمثل توجها محوريا في إستراتيجيتها التنموية.كما تميزت هاته المرحلة من العلاقات الصينية الإفريقية الصينية بثلاث خصائص:[3]

---

[1]- عزت شحرور ،المرجع السابق ،ص:4

[2]- دريسي أسماء، "التعاون بين الاقتصادي بين الصين وإفريقيا"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،2007-2008،ص:116.

3- منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص-ص:77-79.

1 – التأكيد على مبدأ السياسة الخارجية المستقلة، وتحسين العلاقات مع جميع الدول الإفريقية، حتى الموالية منها للاتحاد السوفيتي،فضلا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الزيمبابوي سنة **1980**، والكوديفوار سنة **1983**، والتنديد **بنظام الأبارتايد** (*) في جنوب إفريقيا، والتشديد على ضرورة تبادل الزيارات بينهما.

2 – قيام رئيس الوزراء "**زهاو زي ونغ**" بزيارة لأحدى عشر دولة افريقية بين **11** ديسمبر **1982** و **17** جانفي **1983**، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة إلى الصين، ودعم العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب وفقا للمبادئ الأساسية الأربعة الحاكمة للشراكة الإفريقية الصينية: المساواة والمصالح المشتركة، التأكيد على النتائج الملموسة، التنمية الاقتصادية، الاستمرار في دعم حركات التحرر الوطني في كل من ناميبيا وجنوب إفريقيا، إضافة إلى دعم العلاقة الاقتصادية مع دول الجنوب خلال زيارته لتنزانيا.

3 – التأكيد على سياسة المعونات الخارجية للصين في برنامج استراتيجي لتقديم المساعدات الاقتصادية لإفريقيا،مما يعني و طبقا للمفهوم الجديد ،أنه أصبح من الممكن تنفيذ العديد من المشروعات الإفريقية في إطار المشاركة في التكاليف و الأعباء ،وعليه ركزت الصين في هاته الحقبة على المشروعات المشتركة و تنويع أشكال المساعدات الصينية لها،كما لم تشهد هاته المرحلة مشروعات اقتصادية بحجم خط سكة الحديد "**تنزام**".

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية بعد فترة الحرب الباردة:

تعرضت الصين لعدة انتقادات بشأن إنتهاك حقوق الإنسان في الحرية والتعبير، بعد تركيز الدول الغربية على ملف حقوق الإنسان في الصين، إثر أحداث ميدان "تيانمين" 1989،كما تميزت العلاقة الصينية الإفريقية خلال هاته الفترة، بعدم التأثر بهاته المستجدات على الإطلاق، بل دفعت الحكومة الصينية إلى التمسك بتحالفاتها القديمة وإعطاء أولوية جديدة للقارة الإفريقية، فقد بات من الواضح تماما أنها أعادت رفع شعار " **تعاون جنوب جنوب** "، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،وتدعيم ركائز النظام العالمي الجديد.ورغم التوجه الدولي البراغماتي للسياسة الصينية الجديدة خلال هاته المرحلة، الذي يراعي المراحل الاقتصادية للصين وهو ما أعطى دبلوماسيتها الخاصة بالنفط في إفريقيا أهمية كبرى،فإن الاعتبارات السياسيةوالإيديولوجية التي شكلت دوما أسس العلاقات الصينية الإفريقية لا تزال تحتفظ من بعض جاذبتيها.[1]

ومع نهاية التسعينات عادت العلاقات الثنائية للانتعاش مرة أخرى، وبالتالي بدأت الصين تقترب أكثر فأكثر بالقارة السمراء، من خلال إنشاء عدت آليات للتحاور مثل إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الخارجية

[1]– منى حسين عبيد، المرجع نفسه، ص–ص:80–83.

(*) **الأبارتايدأو الأبارتيد أو الأبارتهايد، بالأفريكانية :** أي فصل، هو نظام العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام 1993 – 1990وأعقب ذلك انتخابات ديموقراطية عام1994.هدف نظام الأبارتايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية.

الصينية تجاه إفريقيا، حيث قامت الحكومة الصينية سنة 1997 بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة بتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة، لتشمل كامل أطر التعاون المشترك.كما إرتئت الحكومة الصينية لأن أفضل ضمان لتحقيق مقترحات الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" عام 1992، هو إقامت منتدى للتعاون الصيني الإفريقي. ومع عودة هونغ كونغ إلى الصين عام 1997، بقيت مسألة عودة تايوان للسيادة الصينية أمرا مهما بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الصينية في هاته المرحلة، كما حققت الصين نجاحا ملحوظا على الصعيد الإفريقي، إذ تقلص عدد الدول الإفريقية التي تعترف بتايوان إلى 4 دول هي: بوركينافاسو، ساوت ومي و برناسيب، غامبيا، سوازيلاند.

وفي عام 2000،أسست الصين منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونغ عام 1955، و منبرا جديد للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول الإفريقية، كما أنه اعتبر كآلية لدفع جهود التعاون بين الجنوب جنوب، والاهتمام بتحقيق النتائج الفعلية والتعاون العملي والمساواة كمرتكزات يقوم عليها.[1]

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية الإفريقية

المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الواقعي (المصلحة الوطنية)

مفهوم المصلحة الوطنية : على غرار مفهوم القوة، يعد مفهوم المصلحة الوطنية ركيزة أساسية من ركائز التحليل الواقعي الكلاسيكي.إذ يرجع مفهومها إلى القرن 16 في ايطاليا و القرن 17 في انجلترا.فهو مفهوم مشتق من مجموعة من المفاهيم :إرادة الأمير، مصالح السلالة الحاكمة،منطق الدولة القومية و انتقال الولاء لها.

استعمل هذا المفهوم _لأول مرة_ كأداة لتحليل سياسية لوصف و تفسير السياسات الخارجية للدول، و كذلك لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوكية سياسة معينة.

وفي هذا السياق يرى "**مورغنتو**" في "**السياسات بين الدول**"، أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم توجيه العمل السياسي ،وهذا ما يتجلى في صورة أكثر وضوحا في المبدأ الثاني للواقعية السياسية القائل بأن :القائد السياسي يفكر وفقا للمصلحة التي هي مرادفة للقوة،في كونها غاية مشروعة بشكل

[1]– أحمد علو، التحول الجيوستراتيجي الأميركي في شرق آسيا وجنوبها،مجلة السياسة الدولية، العدد 188، ابريل2012.

عام،رغم أن معناها يختلف حسب الوقت و الظروف،فهي في حدها الأدنى تعبر عن البقاء،لكن الدول بضمان بقاءها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.[1]

و المصلحة الوطنية حسب" **جون باريا**" لها معنيين **:ذاتي**،ينحصر في أنها هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية.وبالتالي فهي مرتبطة بالأهداف التي يصبو لتجسيدها صناع القرار من خلال آليات يعتمدونها في سياستهم الخارجية.أما **الموضوعي** ،فهو البحث عن القوة وبالتالي فهي مرتبطة بها.و ما يتفق "**جون باريا و مورغنتو**"في التعريف هو تصنيفها لعدة أشكال، أهمها: [2]

1_**المصالح الأولية:** هي المصالح المتعلقة بالوحدة الجغرافية و الحفاظ عليها و الهوية السياسية و الثقافية للدولة و حمايتها من أي عدوان، و هي ما يقابلها في السياسة الخارجية بالأهداف القصيرة المدى.

2_**المصالح الثانوية:** هي التي تهدف إلى حماية المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة.

3_**المصالح الدائمة**:هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن ، وما يقابلها في السياسة الخارجية ،الأهداف الطويلة المدى أو الإستراتيجية.

4_**المصالح المتغيرة**: هي التي تعبر عن آراء المسئولين أو الرأي العام أو جماعات الضغط تجاه تعامل مع موقف معين أو هدف معين.

5_**المصالح العامة**: هي التي تمثل التوجيهات في السياسة الخارجية لدولة معينة.

6_**المصالح الخاصة**: هي المتعلقة بضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء التوازن في ميزان إقليمي قوي يمضي بعدم تدخل أي دولة بغرض المحافظة عليه.

7_**المصالح المتطابقة**: هي التي تتطابق فيها مصالح دولتين أو أكثر وهي التي تكون الحادة في علاقات التكامل بين الوحدات السياسية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وبالتالي إن صناع القرار عند الواقعيين يفكرون و يتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية ،وهو ما يؤكده هنري كسنجر:"**إن السياسة الخارجية الأمريكية براغماتية ،فالمصلحة الأمريكية هي التي تمليها**".

كما أن مفهوم المصلحة الوطنية ما يزال المفهوم الذي يتحكم في سياسات الدول الخارجية وسلوكياتها في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل.الأمر الذي يعني أن الواقعية ما زالت مهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة.[3]

إسقاط على العلاقات الصينية الإفريقية:

---

[1]– Stephen M. Walt, International Relations : One World ,Manny Théories, Forgien Policy, N ,111 ,1998,p31.

[2]– جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و التكوينية ،الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007، ص–ص:155_157.

[3]– جندلي عبد الناصر،"النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد5، ص:127.

إن الإصرار الصيني على الزحف نحو إفريقيا بدا مكتمل الوضوح منذ القمة الأفروصينية عام 2006،التي وضعت وثيقةَ برنامجية لمستقبل العلاقات مع إفريقيا، والأهداف الإستراتيجية المخطط تنفيذها في الأعوام المقبلة، وفي مقدمتها مضاعفة المساعدات للدول الإفريقية، وإلغاء الديون. ومنذ ا نعقاد القمة تسارعت وتيرة الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين قادة الصين ومجموعة كبيرة من الأقطار الإفريقية، زارمن خلالها كل من رئيس الدولة ووزيره الأول ووزير خارجيته خمس عشرة دولة، توجت بإبرام اتفاقيات، وعقود عمل، وصفقات إنجاز أشغال كبرى، وبالتالي أصبحت الصين الزبون المفضل لدى مجمل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي. علاوة على ذلك، تعطي الدبلوماسية الصينية انطباعا مفاده أن توجهها نحو إفريقيا ليس مصدره البحث عن التزود بالنفط ومشتقاته، كما تسوق لذلك وسائل الإعلام الغربية، ولكن مقصده بناء علاقات ومصالح تعاونية مع دول القارة. ففي هذا السياق، تبدو الآلة الدبلوماسية الصينية واعية أهمية مثلها القائل «**لكي تأخذ يجب أن تعرف العطاء**»، إذن فربح رهان الريادة في إفريقيا، يتوقف على مدى تجاوز الصين للمنظورات التقليدية التي حكمت العلاقات الغربية مع إفريقيا، وفي مقدمتها التعامل مع القارة على أساس مصلحة ذاتية لا يجوز لأي طرف دولي آخر اقتسامه معها، كما لا يحق للدول الإفريقية نفسها تنويع دوائر علاقاتها الخارجية، لذلك تجهد الدبلوماسية الصينية من أجل كسر هذه الرؤية وصياغة منظور جديد لما ينبغي أن يكون عليه التعامل مع القضايا الإفريقية في الألفية الجديدة. إذن فهل نحن فعلا أمام إستراتيجية جديدة مختلفة عن تلك التي اعتمدتها أوروبا والقوى الغربية منذ عقود؟.

تعد المصلحة في أبجديات السياسة عموما، والسياسة الدولية على وجه الخصوص، محددا رئيسا في صياغة المواقف، وبناء الإستراتيجيات، والصين في هذا الاتجاه بالضبط لا تختلف عن نظيراتها من القوى الغربية، علما أن ماضيها غير الاستعماري قد يشفع لها في كسب التأييد حول خطاب التعامل بتوازن مع إفريقيا، الذي ما انفكت تتوجه منذ تصميمها على ترسيخ حضورها في القارة السمراء. فإذا تركنا جانب كلمات اللغة الدبلوماسية، ونظرنا إلى حقيقة التوسع الصيني في الفضاء الإفريقي، سنلاحظ أن التوجهات الإستراتيجية تجاه إفريقيا تحكمها المصالح التي ينطوي عليها المجال الحيوي الإفريقي، وتنظمها جملة من المطالب والحاجيات الإستراتيجية الصينية.[1] فمن جهة، تروم الصين كسر تبعيتها تجاه الشرق الأوسط، وعبره حيال الغرب، في مادة النفط ومشتقاته، التي لمست القدرة والإمكانية على التزود منها من دول نفطية إفريقية مثل نيجيريا، أنجولا، والجزائر، وليبيا، والسودان، وغينيا الاستوائية. فالصين التي كانت حتى حدود 1990، متمتعة بالاكتفاء الذاتي من حيث مادة النفط، غدت منذ ذلك في حاجة ماسة لهذا المنتوج، الذي تستحوذ إفريقيا على عشر إنتاجه العالمي. يضاف إلى ذلك أن النمو الاقتصادي الصيني الذي وصل أرقاما قياسية يحتاج علاوة على النفط إلى مواد أولية حيوية لضمان استمراره متصاعدا ومنتجا، وهو ما تزخر به مجموعة

[1]– أمحمد مالكي، "الصين والقوة الناعمة في إفريقيا"، مركز الدراسات الدستورية و السياسية ، [د،م،ن] العدد: 39، 2009، ص:19.

من الدول الإفريقية. أما من جهة ثانية ، فيبدو أن الدبلوماسية الصينية تخوض حربا تنافسية حقيقية في القارة الإفريقية، ضد الوجود الفرنسي ، وإزاء التطلعات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي لم تتردد الدول والقوى ذات الصلة في التعبير عنه صراحة. ففي تصريح لمدير البنك الدولي سابقا " **بول ويلفويتز** " لفت الانتباه إلى أن سياسة الصين في مجال القروض ستعمق مديونية الدول الإفريقية، وتشجع على تفشي ظاهرة الفساد والرشوة في مؤسساتها، بيد أن الكلمات أحيانا لا تعبر عن حقيقة الأشياء، فالولايات المتحدة نفسها تخفي وراء خطابها حول الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، كجملة من الأهداف والمقاصد، كما أن دعوتها إلى إعمال مبادئ الحكام ة الجيدة، لا تستقيم أمام ما قامت به نخبها السياسية والمالية في أكثر من بلد خلال العقدين الأخيرين، لاسيما تلك التي دمرتها الحروب، كما هو حال العراق وأفغانستان.
لذلك، تبدو السياسة الصينية تجاه إفريقيا كفاتحة حقبة جديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، أي تبادل المنافع مع احترام الخصوصيات والتمايزات والاختلافات، ومن الواضح جدا أن عددا كبيرا من النظم الإفريقية وجدت في القوة الصينية الناعمة بديلا عن سياسات الضغط والابتزاز التي مورست عليها لعقود، ومن ينظر في نوعية الاستثمارات الصينية في إفريقيا، سيلاحظ أنها مست أكثر القطاعات إستراتيجية في مسيرة النمو في إفريقيا **(البنى التحتية أساسا)** ، وأن المارد الصيني وهو يضخ مليارات الدولارات في النسيج الاقتصادي الإفريقي، ليجني أضعافها، لا يرفع ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا يميز بين الرفاق والأعداء إيديولوجياً بل إنه يبحث بشكل دءوب عن الثروة وسبل تعظيم تبادل المنافع. [1]

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الليبرالي(الاعتماد المتبادل،القوة الناعمة)

1_الاعتماد المتبادل:

فسرت النظريات الليبرالية التجارية السلوك الفردي و الجماعي للدول المبني على نماذج من حوافز السوق التي تواجه فواعل اقتصادية وأخرى عابرة للقوميات،حيث أن التحولات في بنية الاقتصاد الداخلي و الدولي تغير من تكاليف ومكاسب التبادلات الاقتصادية العابرة للقوميات،وذلك من خلال سياسات خارجية اقتصادية مناسبة، إذن فتمتين الروابط الاقتصادية كفيل بجعل الدول تفضل التجارة على الحروب وهذه هي الفكرة التي شكلت جوهر نظرية الاعتماد المتبادل التي طرحت بقوة بعد الحرب الباردة في أعمال " **جون لونيل**"، إذن فالاعتماد المتبادل كمضمون مفاهيمي يتلخص في انه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة ا لأبعاد و القطاعات بين الدول تنتج عنها درجة عالية من التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار احدهم،و يمثل كتاب "**القوة و الاعتماد المتبادل**" لـ"**كيوهين وناي**" ما يمثله توازن القوى للواقعيين أو مفهوم التبعية لأصحاب النظرية الراديكالية.يميز "**كيوهين وناي**" بين نوعين من الاعتماد المتبادل،الأول يخلق هيكلا راسخا أو إطار متجدد و مقبول من كل الأطراف ،وفي هذه الحالة فان الأدوات

[1]– أمحمد مالكي، المرجع نفسه، ص:20.

التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية و جزئية و يسمى بالحساسية المتبادلة ،أما النمط الثاني فانه يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط أي أن السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات و بالتالي يتعطل النظام ،وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى أسلوب المنافسة ،ويمكن تسميته بنمط القابلية للتأثر.ويتوقف الاعتماد المتبادل على مؤشرات أهمها، حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام، درجة حساسية الفاعلين الدوليين، قابلية التأثر بالعوامل الخارجية ، توافر اطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية ،ويتبين من استقراء الأدبيات الاقتصادية وجود 3 أنواع من الاعتماد المتبادل: [1]

الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية –**التشابك الماكرواقتصادي**_، الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة و النامية، الاعتماد المتبادل الناشئ من تصرفات تقع في بلد معين،ولكنها تولد آثار في بلد آخر ،يسمى بالتشابك البيئي.

من هنا يؤكد الليبراليون على أن مناخ العلاقات الدولية هو اقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى و الحرب، فهناك نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع و التكامل وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعا من العرف و القانون الدولي المقبول طوعيا من جميع الدول وبالتالي فإن اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني و الاقتصادي على حساب القضايا الأمنية ،مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم و التعاون بين الدول.[2]

ويترتب على ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل عددا من النتائج الإيجابية فمن ناحية أولى، يؤدي الاعتماد المتبادل إلى الإقلال من الصراعات بين الدول؛ فالدول تتردد في دخول صراعات خشية تجميد أرصدتها الخارجية أو توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية وكلما ازداد حجم استثمار الدول في دولة أخرى وازداد حجم المبادلات التجارية معها أصبحت أكثر اعتمادا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدولة، كذلك فإن الشركات التي لها استثمارات أجنبية ضخمة تعمل على ضبط السلوك الصراعي للدولة الأم تجاه الدول المستقبلة للاستثمارات خشية أن يؤدي انفلات سلوك الدولة الأم الصراعي إلى تأميم استثمارات تلك الشركات، أو سحب الامتيازات الخاصة الممنوحة لها في الدول المستقبلة للاستثمارات، ناهيك عن احتمال فقدان أحد مصادر المواد الخام اللازمة لتلك الشركات، ومن ثم فإن الدول التي تهدف إلى حماية مصالحها

[1]–حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص،ص:30 ، 31.

[2]–روبرت غيبلين،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية،الإمارات العربية المتحدة،(تر: مركز الخليج للأبحاث)،2004،ص:35.

الاقتصادية في الخارج تحرص على الابتعاد عن السلوك العدواني المكشوف لحماية تلك الاستثمارات، وتفضل اللجوء إلى الأدوات السلمية.[1]

2_القوة الناعمة:

هو مصطلح يستخدم في نطاق نظرية العلاقات الدولية، يشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقات السياسية، بهدف السيطرة على سلوك واهتمامات القوى السياسية الأخرى المستهدفة من خلال وسائل ثقافية،و إيديولوجية .ومغزاها هو ما تشمله من أعمال مخططة و منظمة الغاية منها تثمير الطاقة السياسية بهدف الهيمنة على القدرات السياسية لدى الآخر المستهدف ،بمعنى غزوه ثقافيا و إيديولوجيا وتحويله لبلد مسيطر عليه، [2] كما يطرح المنظر الأساسي لمفهوم القوة الناعمة "**جوزيف ناي** "من الناحية النظرية بعد أن وجد أن وزن أمريكا الدولي لم يعد كما في السابق ، الوجه الثاني للقوة_ بعدما أن أدرك الخبراء أن الوجه الأول "**القوة الصلبة العسكرية و الاقتصادية في التدخل على العراق و افغنستان**"لا يحقق النتائج المرجوة_،سيجعل من الآخرين يريدون ما نريد من دون الإرغام،و أن الوجه الثاني للقوة هو العنصر الثابت في السياسة الديمقراطية الامريكية التي يفترض الحفاظ على هيبتها.

عرف" **جوزيف ناي** " القوة الناعمة سنة **1990** كما يلي، القوة الناعمة في جوهرها هي قدرة حكومة معينة على التأثير في أمم أخرى ،وتوجيه خياراتها العامة وذلك استنادا لجاذبية نظامها الاجتماعي و الثقافي ومنظومة قيمها و مؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد،هذه الجاذبية تتمثل في الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة ،المنظمات الدولية ،مجمل الشركات و المؤسسات التجارية العاملة .

ويحصر "**ناي**" القوة الناعمة لأي دولة في المسرح الدولي في ثلاث عناصر: [3]

1_الثقافة العامة، ما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين.

2_القيم السياسية و مدى جدية الالتزام بها داخليا أم خارجيا.

3_السياسة الخارجية المنتهجة و درجة مشروعيتها و قبولها الطوعي من طرف الدول العالم و شعوبه.كما يمكن القول أن القوة الناعمة تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي و الجذب اللين،بحيث يرغب الآخرون

---

[1]– لويد جونسون،"الاعتماد الاقتصادي المتبادل"،(تر:محمد السيد سليم،محمد بن أحمد المفتي)،الألوكة للنشر،2014،تم الحصول عليه من الموقع: www.alukah.net/culture/0/72128/#ixzz3R0FRhi6S ، تاريخ التصفح:2015،22:20/03/29.

[2]–إيمان عبد العظيم،"جوزيف ناي يحدد الأبعاد الجديدة للقوة في القرن "21، مركز الأهرام للدراسات،تم الحصول عليه من الموقع:.www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf، تاريخ التصفح:2015/03/29، 22:10.

[3]–السيد أمين شلبي،نظرات في العلاقات الدولية،القاهرة:عالم الكتاب،2008،ص:273.

في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة ، دون حاجة للجوء لاستخدام القوة،أي بما يعني استخدام سياسة "**العصا و الجزرة**".

و إذا كانت القوة الصلبة تنبع من القدرات العسكرية و الاقتصادية ،فان الناعمة تأتي من جاذبية للنموذج وما يمتلكه من قدرة على التأثير و الإغراء للنخب و الجماهير على السواء.

إن الدول التي تتمتع بتأثير أكبر في مجال القوة الناعمة ،غالها ما تكون في وضع يسمح لها بتوجيه مسالك الآخرين والتحكم في أفكارهم بدون الحاجة لاستخدام الجيوش و الأسلحة، يقول "**ناي**":"**حينما أجعلك تريد ما أريد منك فعله،فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلا**".[1]

وقد نبه "**ابن خلدون**"،إلى قاعدة اجتماعية عامة مفادها أن المغلوب مولع عادة بتقليد الغالب في نحل الحياة و الملبس و المأكل وأنماط التفكير ،وهي قاعدة تظل مرجعية و لكنها تحتاج إلى بعض من التنسيب، حيث أن "**المغول**" تمكنوا من السيطرة على مركز الخلافة في بغداد عام 1258 بقوة السيف،ولكن مع ذلك تم تذويبهم و أسلمتهم تدريجيا حتى أصبحوا جزءا من النسيج الإسلامي العام.[2]

كما ميز "**ناي**" بين عدة أنماط للقوة الناعمة منها: [3]

الجاذبية:جذب الانتباه إما بالطريقة السلبية أو الايجابية،وعالج الانجذاب بين أطراف غير متماثلين في القوة، ورأى نزوع طرف لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي إلى التأثر بالنسبة للطرف الآخر.

الإقناع: التأثير في معتقدات الآخرين و ردود أفعالهم، دون التهديد باللجوء لاستعمال القوة،وتتوافر قوة الإقناع كلما كانت أهدافها واضحة و كلما امتلكت القيادة شخصية كاريزماتية.

ويجادل "**ناي**" بأن تطبيق الدولة القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية أعقد بكثير من القوة الصلبة، وفسر ذلك بعدة أسباب منها صعوبة الوصول إلي النتائج، حيث تتطلب وقتا كبيرا لمعرفة نتائجها ووضوح تأثيرها، كما أن وسائل نجاحها لا تعتمد فقط علي الحكومة. ورغم تزايد أهمية القوة الناعمة، فإن ناي لم يقلل من أهمية القوة الصلبة، حيث جادل بأن المفهومين مترابطان، وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك ، فالقوة الصلبة قد

---

[1] -joseph.s.nye,soft power : « the means to succes in world politics »,public affairs ,2004 ,p9,in the site web : belfercenter.ksg.harvard.edu/files/joe_nye_wielding_soft_power.pdf.viewed,30/03/2015at22 :30.

[2] – رفيق عبد السلام،الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، قطر :مركز الجزيرة للدراسات والنشر،2008، ص:55.

[3] – ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية ،السياسة الدولية، 2015 ،تم التحصل عليه من الموقع: www.siyassa.org.eg/NewsContent، تم التصفح بتاريخ:2015/03/30 ،23:03.

تحمل بين طياتها الإرغام والإغراء في الوقت نفسه، والحال نفسها مع القوة الناعمة. ويتفق "**روبرت كوبر**" مع وجهة نظر ناي، حيث يرى أن القوة الصلبة وحدها لا تكفي فهناك علاقة بين القوتين، والدليل علي ذلك أن الجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية، لأنها مصدر الشرعية إذ تعد الشرعية أساس القوة الناعمة. كما تعرض مفهوم القوة الناعمة لانتقادات عديدة فعلي سبيل المثال، انتقد "**برانتلي وماك** "المفهوم لما يعانيه من "**ضبابية في التحليل**"، وجادلا بأن عناصر القوة الناعمة التي ذكرها **ناي** غير واضحة خاصة أنه تناول هذه العناصر كل على حدا، رغم أن هذه العناصر مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن تقسيمها.

عمّقت العلاقات الصينية الأفريقية بثبات منذ تأسيس " **جمهورية الصين الشعبية** " في **1949**، وتقوي هذه العلاقات اليوم وسائل إستراتيجية اقتصادية وسياسية لإنجاز الهدف الصيني بتأسيس نظام عالمي سلمي وباعث على النمو والاستقرار الإقتصادي المستمر.

اعتمدت الصين في سياسة "**التغيير الناعم**" هذه للتغلغل في إفريقيا على حقيقة أنها لم تكن يوماً دولة احتلال لإفريقيا، بعكس الغرب الذي ينظر له الأفارقة بوصفه محتلاً، ووجوده في إفريقيا يستهدف سلب ثرواتهم.[1]

لاشك أن ثقافة الصين انتصرت لقرون طويلة لأنها قامت على نظرة واقعية إلى العلاقات العالمية مستندة على مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية ، وهذا المبدأ لا يعني أن الصين تسعى من خلاله لرفض الإصلاحات السياسية والاقتصادية بحدّ ذاتها في إفريقيا وإنما تعمل الصين على دعم الجهود الإفريقية لتطوير الحكم الرشيد والتنمية المستديمة في كافة أنحاء القارة ،ويعكس ذلك تدعيمها لنجاح المنظمات الإفريقية وتحقيق أهدافها والتي منها :الشفافية، الديمقراطية، الصحافة الحرّة، المجتمع المدني، سلطة قضائية مستقلة، وحكم القانون.

فمصطلح "**القوّة الناعمة**" وفقا لـ"**جوزيف ناي**": يعني قدرة الدولة على إقناع الأمم الأخرى بتبنّي الأهداف نفسها التي تتبنّاها الدولة يسوده الترغيب وليس الترهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوّة الوطنية. وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي ،حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.[2]

---

[1]–محمد جمال عرفة،"الصين والتغير الناعم في إفريقيا–العولمة البديلة–"،مجلة قراءات افريقية،المنتدى الإسلامي،العدد 9، 2013،ص:66.

[2]–مصطفى عبد الحافظ،"القوة الناعمة للصين بإفريقيا :من إجماع بكين لدبلوماسية الصحة"،موقع الحوار المتمدن،العدد:13،2005، تم الحصول عليه من الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51635 ، تاريخ التصفح:2015/04/02، 21:22.

وفي كتابه الذي يحمل عنوان "**صعود القوة الناعمة للصين**" يقول "**جوزيف ناي**"، إن المصادر الناعمة للقوة مثل الثقافة والقيم السياسية والدبلوماسية ، تعد جميعها جزءا مما يصنع قوة عظيمة و يضيف أن الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا لتطوير حوكمة سليمة، وتنمية مستدامة في شتى أنحاء القارة،وهذا الاستخدام لأسلوب التغلغل الصيني في إفريقيا سوف يستمر ،كموجه رئيسي لتعزيز العلاقات بينهما.

أما السبب الرئيسي لهذا التكالب الصيني على إفريقيا واستغلال القوة الناعمة في مزيد من التغلغل وترسيخ الوجود، فيرجع بدرجة كبيرة إلى العطش الصيني للنفط بسبب تزايد حاجة الصناعة الصينية للنفط ، خصوصا بعد ارتفاع النمو الاقتصادي للصين وهو ما يجعله بحاجة متزايدة لاستيراد النفط الإفريقي .

أدوات ووسائل القوة الناعمة الصينية في إفريقيا:

استخدمت الصين كل أدوات هذه القوة الناعمة في إفريقيا لتدعيم نجاحها ووجودها هناك، ومنها على سبيل المثال:[1]

1_ دعم الصين للدول الإفريقية اقتصادياً عبر رعاية الصين لـ "**منتدى تعاون الصين وإفريقيا** " الذي أنشئ بمبادرة من بكين عام 2000، وضم 46 دولة إفريقية، ومن أهم إنجازاته إسقاط 1،2 مليار دولار من ديون القارة، حيث تعهدت الصين بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية في إفريقيا بتأسيس صندوق بإدارة صينية إفريقية مشتركة، ويستخدم من قبل وزارات صينية مختلفة (شؤون خارجية، وتجارة، وتربية، وعلم وتقنية، وزراعة، وصحة) لكي يتم تدريب الموظفين الإفريقيين، ابتداء من 2003، وقد تم تدريب أكثر من 6000 إفريقي كجزء من البرنامج.

2_ سعي الجامعات الصينية إلى تقوية العلاقات بالمؤسسات الإفريقية، وهذا يؤدي إلى إنشاء الروابط الدائمة بين المؤسسات الصينية والإفريقية والأشخاص.

3_ ترويج " **دبلوماسية الصحة** " مع الشركاء الإفريقيين؛ من خلال علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الإفريقيين العاديين، إذ أجرت الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الإفريقية في حقل الصحة عبر الزيارات الوزارية العديدة مع الزعماء الإفريقيين ، لتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية، وبرامج مشتركة لمعالجة العديد من الأمراض، مثل: الملا ريا وفيروس نقص المناعة الإيدز.

4_ مجلس الأعمال "**الصيني – الإفريقي** " الذي أنشئ في نوفمبر 2004 بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من: الكاميرون، وغانا، وموزنبيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، كما أن التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا في تزايد مستمر حاليا.

[1]– مصطفى عبد الحافظ،المرجع نفسه.

أساليب التغيير الناعم:

هذه القوة الصينية الناعمة التي انتهجت أساليب التغيير الناعم ، اتبعت بدورها أساليب أكثر حنكة في تفاصيل مجالات التأثير الفعلي لتنفيذ هذا التغيير الناعم وذلك عبر مجالات مختلفة منها ،المجال الاقتصادي والثقافي والتجارة، مع الاستفادة من كراهية الأفارقة لأمريكا والغرب، وإظهار الصين كدولة من دول العالم الثالث أو عدم الانحياز التي تقف مع إفريقيا على قدم المساواة.

استفاد الصينيون من العامل التجاري في التغلغل في إفريقيا ومد النفوذ بسبب تميز الإنتاج الصيني بالوفرة، وانخفاض التكاليف بما يناسب طبيعة المستهلك الافريقي وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي عبر أسواق إفريقيا الأكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

كما استفادوا من تأثير العامل الجيو استراتيجي، حيث تتميز إفريقيا بوجود مناطق إستراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلاً عن قرب مناطق النفط في إفريقيا من الصين أيضا، وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية.

ورغم أن الصين تسعى لزيادة قوتها " **الصلبة**" خاصة العسكرية والاقتصادية، كما يقول ناي، فإنها تسعى لزيادة قوتها الناعمة حتى تمنع التحالفات ضدها لذلك، فإن بكين تنفق البلايين على معاهد "**كونفوشيوس**" في البلدان الإفريقية.[1]

أيضاً استفاد الصينيون من كراهية الأفارقة للدور الأمريكي في ضرب الأحلاف العسكرية – الأمنية الأمريكية في المنطقة، والتي كانت تستهدف تطويق الصين.[2]

[1]–إيمان عبد العظيم،جوزيف ناي يحدد الأبعاد الجديدة للقوة في القرن 21، مركز الرئيسة للدراسات،انظر الموقع:
www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

[2]–محمد جمال عرفة،مرجع سابق.

المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بين المبادئ و الأهداف

المطلب الأول:مبادئ الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا

وضعت الحكومة الصينية مجموعة من المبادئ الموجهة نحو إستراتيجيتها التعاونية في إفريقيا طرحت في المنتدى التعاون اقتصادي الصيني الإفريقي عام 2006 تلخص أهمها في:[1]

1- تدرج الصين نفسها ضمن الدول النامية، وبالتالي فهي تمثل نمطا مستقلا ومختلفا عن القوى الدولية الأخرى،فهي مؤهلة للدفاع عن مصالح الدول الإفريقية في المحافل الدولية ،وتعي بالاحتياجات التنموية لهاته الأخير.

2- تؤيد الصين الدول الإفريقية في مبدأ التنمية الاقتصادية و البناء السياسي،وتنفذ التعاون بمختلف مجالاته ،وتعمل بدفع الازدهار المشترك و تحقيق المنفعة المتبادلة.

3- تؤكد الصين على مبدأ "**الصين واحدة**".

4- تعزز الصين مبدأ الاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراء التنمية المشتركة،كما ستعمل جاهدة تعزيز التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم و الصحة ، والاستفادة من تبادل الخبرات الإدارية و التنموية ،وستدعم الصين الدول الإفريقية في بناء قدراتها،و المشاركة في اكتشاف طريق التنمية المستدامة.

5- تنويع العلاقات الثنائية في جميع المجالات ، "علاقات الاقتصادية،علاقات تجارية،علاقات تنموية،علاقات سياسية،علاقات ثقافية ".

6- التنسيق الثنائي داخل المنظمات و المحافل الدولية بما فيها الأمم المتحدة و التأييد المتبادل للمطالب والمقترحات المعقولة،فضلا على مناشدة المجتمع الدولي لإبداء المزيد من الاهتمام بقضايا السلام و التنمية المستدامة في إفريقيا.

7- أخذ بالمبدأ السلمي الذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإفريقية ،و هو ما عبر عنه وزير الخارجية الصيني"**زو وينونغ**" حين قال:"تتعلق العلاقات الصينية الإفريقية بالجانب العملي و ليس بحقوق الإنسان ،فالتجارة تجارة ،ولن تتدخل بكين في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية..."،إذن فهي تحاول الفصل بين الجانبين الاقتصادي و السياسي.

[1] Chris alden,"china and africa's natural resources :the challenges and implications fop development and governernance ",south african institute of international affairs,n41,sep 2009 ;p :03.

8- التركيز على التعاون والاستثمار الاقتصادي مع الدول الإفريقية التي لا تحضى بقبول الغرب مثل : أنغولا، السودان زيمبابوي..و كخلاصة للقول إن الصين تحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية و الذي كان كأحد المشاكل الرئيسية في العلاقات الإفريقية الدولية خاصة الغربية منها، فضلا على رفضها للأسلوب الغربي القائم على المصلحة الأحادية الجانب"الاستفادة دون إفادة"،علاوة على ذلك أنها تتفهم احتياجات إفريقيا للتنمية الاقتصادية و تحرص على عدم وضع شروط سياسية لعلاقاتها مع دول القارة خاصة في مجال المنح والقروض.[1]

المطلب الثاني:أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا

أولا: الأهداف المعلنة

حددها الرئيس "**هوجنتاو**" في زيارته للدول الإفريقية عام **2006** تمثلت في :[2]

- ✓ **الإخلاص و الصداقة والمساواة** : تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الإفريقية المستقل في انتهاج طريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الأفريقية بما يخدم مصالحها.
- ✓ **المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك** : تؤيد الصين الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء السياسي، وتنفذ التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتدفع الازدهار المشترك للجانبين.
- ✓ **التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق:** ستعزز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ومقترحاته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للإبلاء المزيد من الاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.[3]
- ✓ **الاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراء التنمية المشتركة:** ستعمل الصين وأفريقيا على الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعززان التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة

[1] - Chris alden,op.cit,p :04.

[2]- نانيس عبد الرزاق، "الصين في القرن 21"، معهد الإمام الشيرازي للدراسات،واشنطن ، [د.س.ن] ،تم الحصول عليه من الموقع: www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20(08)/036.htm ،تم التصفح بتاريخ: 2015/04/05 ،19:22.

[3]-"السلام والتنمية والتعاون-راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد"، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، 2008،تم الحصول عليه من الموقع: fmprc.gov.cn_،تاريخ التصفح:2015/04/2 ،20:13.

والصحة، وستدعم الصين الدول الأفريقية في بناء قدراتها، والمشاركة الثنائية في استكشاف طرق التنمية المستدامة.[1]

ثانيا: الأهداف الخفية

1_تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة و مضمونة في إفريقيا

تنظر الصين لإفريقيا على أنها خزان استراتيجي للموارد الأولية و الطبيعية في العالم،وهو ما يعطيها القدرة على تلبية حاجياتها المتزايدة من هذه الموارد وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي لها،فسياستها الداخلية تعطي الأولوية الشق الاقتصادي،إذ أصبح نفط القارة الإفريقية من أهم أهداف السياسة الصينية الجديدة ،وتقليل الاعتماد- شبه الحصري- على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي ، وتسمى بكين هذه السياسة **(تجنب الدخول في المخاطر)، (Déconcentration des risques)**.[2] إن اهتمام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية نابع من حرصها على تأمين مصادر الموارد الأولية و على رأسها الموارد الطاقوية، الإفريقية وفتح الأسواق الإفريقية أمام البضائع الصينية،وتعزيز المكانة العالمية للصين ،باعتبار هذا النوع من الأولويات لها شأن استراتيجي.

كانت الصين من بين البلدان المصدرة للنفط، بنسبة تقدر ب25%من إنتاجها النفطي عام 1985،[3] كما يعد الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم،و هو الشيء الذي ساهم في تزايد الاستهلاك الصيني للنفط ،فمنذ سنة 1993 ،أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدرة له،[4] وتزايد الطلب الصيني عليه على نحو متسارع ،حيث أصبحت بحلول عام 2004 ثاني اكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية،وفي عام 2005 وصل استهلاك الاقتصاد الصيني من الطاقة حوالي 7 ملايين برميل في اليوم، هذا التزايد في استهلاك النفط جاء كنتيجة للثراء النسبي للمجتمع و زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية،ويقدر أن زيادة الطلب على النفط سيصل إلى 57 % ما بين 2001_2025 ،كما تعتبر الصين ثالث اكبر دولة مستوردة للبترول في العالم بعد كل من الولايات المتحدة واليابان. إن السبب الأساسي لزيادة الطلب هو النمو الاقتصادي في قطاعات الصناعات الثقيلة و الأشغال التي تعرف استهلاكا كثيفا للطاقة فكل وحدة إنتاج صناعية تستهلك ما بين 4 إلى 5 أطنان من الطاقة،إضافة لاستهلاك الوقود في

---

[1]- محمد جمال عرفة، "العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية." مجلة قراءات افريقية ،2014،تم الحصول عليه من الموقع: www.qiraatafrican.com/view/?q=1641،تاريخ التصفح،2015،23:30/04/03.

[2]- علي حسين بكير،"التنافس الدولي في إفريقيا –الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية- "،مجلة آفاق افريقية،2014 ،تم الحصول عليه من الموقع: alger.dz/jspui/bitstream/1635/11701/1/HADFANI_NADJIM.PDF.pdf biblio.univ- تاريخ التصفح:2015/04/22، 14:02.

[3]- عيمور فيروز،"التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية،2010_2011،ص:113.

[4]-محمد فايز فرحات وآخرون،الهند تواصل النهوض وتحديات الصعود ، [د.م.ن] : سلسلة دار القوى الصاعدة،2009، ص:48.

النقل أصبح محددا هاما لطلب الصين على النفط ،فأكثر من 40 % من استهلاك النفط يستعمل في النقل ، وتدل المراجع المتخصصة أن الاحتياطات الصينية المؤكدة تكفي لمدة 21 عاما. ابتداء من عام 1997. أي أنها تنتهي عام 2018. [1]

ويأتي هذا التحول في اعتماد الصين على واردات النفط الخارجي، بعد نسب النمو الهائلة التي عرفتها منذ بداية التسعينات والتي تجاوزت 10%سنويا تقريبا، وبما أن الاقتصاد الصيني قائم على الطاقة، فقد اضطرت إلى زيادة وارداتها النفطية لإشباع آلتها الإنتاجية الجبارة،وعموما فإن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديدا كانت هي المزود الأساسي بالبترول للصين لكن في السنوات الأخيرة، شهدنا بداية انسحاب بكين من هذه المنطقة وقللت من الاعتماد على نفطها، ويرجع ذلك إلى اعتبارات حاولنا تحديد أهم أسبابها وعواملها في النقاط التالية: [2]

- ✓ النزاعات والتوترات التي تشهدها المنطقة، مثل حرب العراق وظاهرة الإرهاب فهذه الحرب وللاستقرار في الخليج العربي، أدى بالصين إلى تبني سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط من مناطق أخرى ومنها إفريقيا.
- ✓ المزاحمة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية، ونفوذها العميق في الشرط الأوسط والخليج العربي (إلى حد التواجد العسكري) فالصين تعتبر الشرق الأوسط منطقة ارتهان استراتيجي للولايات الأمريكية خاصة في مجال الطاقة، واعتبرت أن الهجوم الأمريكي على العراق، تدعيما لهيمنتها على المنطقة التي تحوي أكبر مخزون بترولي في العالم.
- ✓ إضافة إلى عوامل أخرى لأسباب جيوتقنية تتعلق بصعوبة نقل البترول وتكلفتها العالية بحيث أن 93%من البترول ينتقل إلى الصين عبر المياه، وتتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة، كما أنها تمر عبر مضيقي**(ملقا وهرمز)** الذي يشهد توترات تُخيف الصين، كما يعرف تدخلات أمريكية مستمرة.

بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات وغيرها، بدأت الصين في التفكير جديا بتنويع مصادر إمداداتها النفطية، من مناطق أكثر أمنا، واستقرت أنظارها على منطقة آسيا الوسطى، وإفريقيا التي هي موضوع الدراسة.

أصبحت القارة الإفريقية من أقاليم العالم المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي،وكان لموقعها المتوسط والقريب من أوربا دور مهم في زيادة أهمية النفط الإفريقي لاسيما مع ضعف استهلاكها ووجود فائض كبير للتصدير ،وتعول الصين بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها ، [3] حيث بلغ

---

[1]– دريسي اسماء، مرجع سابق، ص:144.

[2]– سمير قط ،"الإستراتيجية الصينية في إفريقيا الأهداف و الفرص"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014،تم الحصول عليه من الموقع:www.maspolitiques.com, تاريخ التصفح:2015/03/26، 20:22.

[3]– سلطان غولي حسن، "دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في إفريقيا"، مجلة قراءات افريقية ،المنتدى الإسلامي ،العدد5، 2010 ص،ص:31 ،32.

إنتاج القارة اليومي 9 ملايين برميل حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة– **أفراك** – في العام 2005 أي 11%من الإنتاج العالمي، أما احتياطات القارة من النفط الخام فتبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته 8%من الاحتياطي العالمي الخام، وتتمركز هذه الاحتياطات في "**خليج غينيا**"ومن بين 11 دولة عضو في منطقة الدول المصدرة "OPEC" نجد ثلاث دول إفريقية **(الجزائر– نيجيريا–ليبيا)** [1]، كما أنه لابد من العلم أن صناعة وأسواق النفط تتحكم فيها بشكل كبير قبضة مجموعة من الشركات الغربية تسمى" **الأخوات السبعة**" (*)، فخصوصية إفريقيا كمنطقة خارج هذا النظام أي **(سيطرت الشركات السبع)**، أتاح للصين فرصة سانحة لاستغلال مجال النفط.

كما يتميز النفط الإفريقي بالمميزات التالية: [2]

1– إن حقول النفط في الأحواض البحرية البعيدة– OFF SHORE– عن الشاطئ في خليج غينيا سهلة التأمين، وأقل عرضة لخطر الإرهاب.

2–إذا كانت تكلفة البترول أغلى منها في الشرق الأوسط، فهذه الحقول تبقى مع ذلك قريبة من مناطق التزود.

3– تعدد أنواعه ،حيث يوجد 40 نوعا من خام النفط في القارة،يتسم بجودة فائقة نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيه ،وخفة وزنه،واحتوائه على نسب أكثر من الغاز والبنزين.

كل هذه الامتيازات التي توفرها إفريقيا كمنطقة نفطية جديدة للصين حثتها على الدخول بقوة، عن طريق شركاتها البترولية، لاستغلال والتنقيب عن الحقول النفطية.

وتعتمد الصين في استثماراتها النفطية في إفريقيا على المستويين الحكومي والخاص بشكل موازي حيث تقدر نسبة واردات بكين النفطية من القارة الإفريقية 25%من إجمالي وارداتها، وتعتبر "**السودان– أنغولا – الجزائر– الغابون، والتشاد** "، أهم الدول المصدرة للبترول إلى الصين، وتسعى لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية هناك، وبالفعل نجحت في ضمان موضع قدم لها في "**أنغولا، نيجيريا، غينيا الاستوائية.**

أما في الجزائر، فتسعى الصين اليوم إلى كسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجزائري، ويمكننا أن نشير إلى استثمارات الشركة الصينية العملاقة (CNPC)، التي أقدمت على بناء مصنع لتكرير البترول في منطقة

---

[1]–المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي مجال الاستثمار و التجارة ، "الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، 2010، تم الحصول عليه من الموقع:

www.petroleum.gov.eg/ar/AboutMinistry/Pages/MinistryAchievements.aspx، تاريخ التصفح:22/03/2015، 22:30.

[2]– أيمن شبانه، النفط الإفريقي،" عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا ، [د.م.ن]، العدد 2، 2013.

أدرار قرب حوض "**سباغ**"،**كما** استطاعت شركتي (Sinopec) و(Cnpc) في سنة 2004 أن تضفرا بحقوق البحث والاستغلال في حوض" **وادميا**" .إن الشركة الجزائرية "**نافتال**" بتعاون مع شركة" SORALCHINE" بادرتا إلى تكوين شركة مختلطة في **جانفي**2006 تحت اسم "NAFTACHINE" مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين. [1]

كما كان السودان أيضا أهم مسارح المنافسة بين الشركات الصينية و الأمريكية والكندية ،حيث حصلت هاته الأخير على مناطق امتياز للتنقيب و إنتاج البترول،إلا انه عندما قامت الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان وإخراج شركاتها البترولية على رأسها شركة " **شيفرون**"، عام 1992،قامت الحكومة السودانية بإعطاء مناطق الإمتياز السابقة لشركات صينية و آسيوية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات "**السودان**" النفطية يذهب إلى الصين، وتمكنت" **مؤسسة النفط الصينية**" من شراء 40%من أسهم شركة" **النيل الأعظم** " النفطية في السودان والتي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة " **سينوبيك**" الصينية في السودان بإنشاء أنبوب بطول 1500 كلم لنقل الإنتاج النفطي، إلى ميناء "**بور سودان**" على البحر الأحمر ومنها إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين ، كما وقعت شركة الصين الوطنية للبترول عدة اتفاقات مع حكومة السودان للتنقيب واستغلال البترول السودانى، مابين 2000 إلى عام 2007 بإنتاج وتصدير ما قيمته 243 ألف برميل بترول يوميا مزها ،[2] إذن فالتقارب بين "**بكين والخرطوم**" في مجال الطاقة، يشكل بالنسبة للسودان زبونا وحليفا، فهي فرصة للسودان لكسر الحضر والعقوبات المفروضة عليها من طرف الأمم المتحدة والمجموعة الدولية. "**دبلوماسية البترول** " التي تنتهجها الصين من خلال إقامة اتفاقيات صداقة مع الدول المعنية يفرض عليها مساندتها لدى هيئة الأمم المتحدة إذا ما قامت باختراق القانون الدولي والتزامات المجتمع الدولي ومواقف الصين لدى هيئة الأمم المتحدة، والداعمة للنظام السوداني حول قضية دارفور، و خير مثال على ذلك(**قرار 1567 سنة2004**).

كما استطاعت الصين الحصول على بعض الامتيازات البترولية في نيجريا بعد أن قامت بتقديم بعض المساعدات لمد خطوط السكك الحديدية وعمل مشروعات تنمية زراعية ، و كذلك الحال في أنجولا فقد استطاعت الصين الحصول على بعض مناطق الامتياز للتنقيب والإنتاج وذلك بعد أن رفضت الدول الغربية

---

[1]– سلطان خولي حسن، مرجع سابق.

(*) الأخوات السبعة: الأخوات السبع في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الإيطالي إنريكو ماتي ، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع، الأخوات السبع تمكنوا من الحصول على هيمنة على معظم إنتاج دول العالم الثالث من النفط ، وكان لها تأثير رافض لبدأ الدول العربية على أسعار النفط والإنتاج، من خلال تشكيل أوبك بصورة رئيسية في بداية 1960 .

[2]– محمد رضا هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية–المنطلقات و الأبعاد–"، مجلة السياسة الدولية، 2014، تم الحصول عليه من الموقع: digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222126&eid=370، تاريخ التصفح:2015/04/12، 22:09.

تقديما لمساعدات لها، فحصلت عليها من الصين. وفي نوفمبر 2006 ،استضافت"**بكين**" قمة استثنائية من قادة دول افريقية ،أبرمت من خلالها اتفاق بترولي مع"**نيجيريا وجنوب إفريقيا**"مما سمح لها بالحصول على ما يقارب 175000 برميل يوميا عام 2008.[1]

إن الشركات الصينية المملوكة للدولة حصلت على عقود بمبلغ 12 مليار دولار لإعادة تطويرا لمناجم في الكونغو عام 2007، وفي المقابل تقوم حكومة الكونغو بمنح هاته الأخير حق الامتياز والتنقيب عن الفحم واستغلاله اقتصاديا ، كما تقوم الشركات الصينية ايضا بعمليات تنقيب واستخراج البترول من غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وأنجولا، انطلاقا من توقيعات لعقود احتكار استخراج واستغلال خامات الكوبالت والتنتاليم اللتين تستخدما في عمليات تصنيع الهواتف النقالة وأجهزة الحواسيب المحمولة ، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنغنيز، والماس، والزنك، مع حكومات: الكونغو، وزامبيا، وكينيا، والسنغال ، وتشاد وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار، مدعومة من طرف بنك التنمية الصينية.[2]

2- تهميش تايوان دبلوماسيا في إفريقيا

يقول المثل الصيني "**الصياد يضرب الطائر الذي يحب البروز**"، ما تزال الصين ومنذ 1950،تطالب بإعادة ضم "**تايوان**"،وتتمسك بمبدأ"**الصين واحدة**"،وتعد علاقتها بتايوان علاقة داخلية لا يحق لأي قوة خارجية التدخل فيها،[3]من خلال العديد من الوسائل الإستراتيجية العامة التي تدفع باحتمالات تحقيق الوحدة بينهما ، إذ تعتبر تايوان من البلدان المصنعة المعروفة بـ " **الفهود الربعة** "،وقد شهدت تراجع في النجاح الاقتصادي ابتداءا من سنتي 1985-1989 ، مما اضطرت للبحث عن الدول ذات اليد العاملة الرخيصة ،فكان توجهها نحو الصين التي اعتبرت هذا الأخير كخطوة ايجابية لتطبيق إستراتيجية الربط، [4] و بالتالي فإنها توجه اهتمامها إلى استخدام مغريات الفرص الاقتصادية معها.وجعل الاقتصاد التايواني يعتمد إلى حد بعيد على الأسواق الصينية ،عبر سياسات النفس الطويل"**إستراتيجية الصبر و التخطيط بعيد المدى**".

كان لهاته الإستراتيجية أيضا سعي الصين لتهميش " **تايبي** " عالميا،وبشكل خاص في إفريقيا من أجل دفع دول هذه الأخيرة، إلى عدم الاعتراف باستقلال تايوان، وتأييد الموقف الصيني بشأن ضمها. فقد عملت الصين، على تدعيم علاقاتها الإفريقية، بدافع التنافس مع حكومة "**تايوان**". التي استغلت حاجة بعض الدول الإفريقية، وخاصة الصغيرة منها للمساعدات، لدفعها إلى الاعتراف بها، مما جعل بكين، تقطع علاقاتها

---

[1]- ريمة كاية، "العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2010 -2011 ،ص:157.

[2]- رضا محمد هلال، مرجع سابق.

[3]- أحمد علو، مرجع سابق.

[4]- بن طبيل دورية ياسمين،"سياسة الصين في جنوب شرق آسيا"، ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،قسم العلوم السياسية،2000 -2001،ص:71.

الدبلوماسية مع هذه الدول، حيث أنها تعتبر اعتراف أي دولة بتايوان، بمثابة عدم الاعتراف بالحكومة الشرعية للصين، فجنوب إفريقيا– مثلا– عرفت علاقات جيدة مع تايوان، وعملت هذه الأخيرة، على تشكيل "**لوبي تجاري قوي**"، ترتبط مصالح أعضائه بتايوان مباشرة. [1]

لكن في السنوات الأخيرة، وبعد دخول الصين بقوة إلى الساحة الإفريقية، وارتباطها باقتصاديات دول القارة، تجاريا والمساعدات المعتبرة التي تقدمها بكين للقارة السمراء، بدأت الصين تقطف ثمار هذه السياسة فقد أصبحت هناك **46** دولة إفريقية، من بين **53** تعترف بسياسة" **صين واحدة**" فقد أدرك قادة جنوب إفريقيا إقامة علاقات مع الصين الشعبية، وإنهائها مع تايوان عام **1998** ، وتوالى سحب الاعتراف الإفريقي، بحكومة " **تايوان**" ابتداء بالسنغال عام **2004**. وليبريا **في 2005**.[2]ومن الدول التي لازالت تعترف بتايوان:"**بوركينا فاسو ،ساوتومي وبرنسيب،غامبيا وسوازيلاند**".[3]

يمكننا تفسير سحب العديد من الدول الإفريقية، لاعترافها بحكومة "**تايوان**" من منطق القدرات الصينية الكبيرة، والمساعدات المتزايدة و(**غير المشروطة**) التي تقدمها إلى دول القارة، والتي تفوقت على تلك التي تقدمها تايوان، إضافة إلى الوزن الدبلوماسي الصيني، كعضو دائم في مجلس الأمن، بحيث يمكنها من مساندة الدول الإفريقية، خاصة في ظل منظمة التجارة العالمية [4]،فضلا على إشادة الحكومة الصينية بالتزام معظم الدول الإفريقية بمبدأ "**الصين واحدة**" ،أي دعم قضية توحيد الصين وعدم إقامة علاقات رسمية مع تايوان.[5]

3_ كسب التأييد الدبلوماسي (التصويتي) الإفريقي، لدى هيئة الأمم المتحدة:

تعتمد الصين وبشكل كبير على حفظ مكانتها و مركزها في المنظمة الأممية،لأنها تدرك تماما أن قدراتها الحالية، لا تؤهلها لمواجهة القوى الكبرى خارج هذا الإطار. فيشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية ، أحد أهم الرهانات القوية، التي تعول عليها الصين، إذ زاد عدد الأعضاء الأفارقة بصورة كبيرة ،وصلت إلى **50** دولة افريقية بعدما كان 4 أعضاء عام 1945 "**مصر ،إثيوبيا،ليبيريا،جنوب إفريقيا**"،ومن ثم أصبح دورها

---

[1]– ناصر حسيني،" الصين نعومة الخالب"، موقع الصين بعيون عربية، 2014، تم الحصول عليه من الموقع: www.chinainarabic.org/ ?p=18084 تاريخ التصفح:2015/04/11 20:18.

[2]– عيمور فيروز، مرجع سابق، ص:115.

[3]– لعوير هارون،"التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا" ، مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة، قسم العلوم السياسية، 2009–2010،ص،ص:22،21.

[4]– وجي هاي شين،"النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن"،تر(بيتر بروكس)، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن،تم الحصول عليه من الموقع:

www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/349.htm تاريخ التصفح:2015/04/10.

[5]–بدر محمد بدر، "التقرير الاستراتيجي الإفريقي2006–2007"، مركز البحوث الإفريقية ، ،جامعة القاهرة،2007.

مؤثر و فعال في القضايا المطروحة على الجمعية الأممية. [1]كما صرح الجنرال الصيني (**كسيونغ غانغاي**- **xionguangkai**)، "**الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة**"[2]فإلى جانب القضية التايوانية،كانت الأهداف الصينية ترمي إلى أهمية البعد الأممي في العلاقات الصينية الإفريقية و الذي تطور بشكل ملحوظ خاصة في مسألة التصويت ضد قرارات الولايات المتحدة الأمريكية الصين لانتهاكات حقوق الإنسان في "**منغوليا و التبت**"،باعتبارها مناطق مستقلة تمارس عليها " **بكين**" قمعا عسكريا مستمرا،حيث نشرت محافظة الدولة الأمريكية ،في فيفري **1999** تقريرها حول حقوق الإنسان ،اتهمت فيه "**بكين**" بانتهاكها لهذا الأخير ،ودعت لاستصدار قرارات عقابية حولها. [3]أما بالنسبة لأحداث "**تيانمين**"،والتي اعتبرها محللون سياسيون ،كوسيلة ضغط أمريكية لتحقيق مزايا تجارية في العلاقة مع الصين ،وأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتغاضي عن هذا الموصوف في حال عرضت الصين المزيد من فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأمريكيين في الصين ، فضلا على معارضة سياسة" **الطفل الواحد** "والتي تجدها ضد حقوق الإنسان.[4]

الأمر الذي تراهن عليه " **بكين**" في التصويت الإفريقي الداعم لها في منظمة الأمم المتحدة، مع ترجيحنا لكسب الصين، لهذه المعركة الدبلوماسية، من منطلق النشاط الصيني الأوسع، والعلاقات التاريخية الأعمق، مع إفريقيا.[5]

4-مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي:

تعرف منطقة جزر" **دايكوسينكاو** "، خلافات كبيرة بين الصين واليابان إضافة إلى مطالب دول أخرى بأحقية ملكيتها، كـ"**الفلبين ماليزيا وفيتنام**"، وقد تزخر هذه المنطقة بموارد حيوية، فقد ذكرت وزارة الجيولوجية والموارد المعدنية الصينية، أن بحر الصين الجنوبي،يحتوي على **7** مليارات برميل نفط كاحتياطي مؤكد ،وحوالي 900 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي فيما يعتقد خبراء صينيون أن باطنه يحتوي على كميات من النفط تفوق أية منطقة في العالم،و هو الأمر الذي إن ثبتت صحته سيجعل المنطقة بمثابة

---

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير مجلس التجارة والتنمية ، نيويورك، 2002، ص: 19، تم الحصول عليه من الموقع:
www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_15.pdf تم التصفح بتاريخ:2015/04/15 ،15:10.

[2]- سمير قط، مرجع سابق.

[3] -Valérie , niquet .la stratégie africaine de la chine, voir le site : http//www.ifriorg/fils/politique étranger/pe22006 niquet pdf date :19/04/2015 ,13 :20.

[4]- فولفاجانغ،هيرن،التحدي الصيني –اثر الصعود الصيني في حياتنا-،تر(محمد رمضان حسين)،الرياض:كناب العربية للنشر، 2011،ص:261.

[5]- محمود خليفة جودة محمد،" أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991 – 2010"، المركز الديمقراطي العربي،تم الحصول عليه من الموقع:democraticac.de/?p=570 ،تاريخ التصفح:2015/04/22 ،16:20.

"**الخليج العربي** "،كما انه ملتقى لخطوط التجارة البحرية الأكثر ازدحاما في العالم ،حيث أن **60** % من إمدادات الطاقة لليابان و تايوان،و **80** % من واردات الصين النفطية تأتي عبره.كما تسعى الصين للحصول على دعم الدول الإفريقية، لدى منظمة الأمم المتحدة، بخصوص مسألة تعريف مناطقها المحصورة في بحر الصين الجنوبي.[1]

5-سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب:

بعد فشل إحياء سياسة الإمبراطوريات الاستعمارية في ظل فشل الحملة الغربية في كل من العراق و أفغانستان،بدأت تتشكل ملامح حقبة جديدة تؤثر لولادة نظام دولي جديد.ولم يعد احتمال ولادة هذا النظام الجديد يتردد على لسان المحللين والخبراء وحدهم،بل إن قادة الدول الكبرى مثل الصين يجاهرون بالدعوة إلى هذا النظام ويعملون بكل طاقتهم لتسريع ولادته وذلك لوضع حد للهيمنة الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية،وتحظى الصين صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن بدعم قوى إقليمية كبرى ومؤثرة كالبرازيل،الهند وإيران بالإضافة إلى الدول الإفريقية،[2] ويمكن أن نستشف هذا البعد من السياسة الصينية في إفريقيا، من خلال منتدى التعاون الصيني- الإفريقي. وتحليل وثيقة" **أديس أبابا** " التي قدمت خطة عملية للعلاقة مع القارة وخلصت للقرار التالي : [3] (تأييد الصين لموقف إفريقيا حول التعددية في المجتمع الدولي والعمل مع المجتمع الدولي، من أجل الحفاظ على عالم متعدد حضاريا ينتهج أنماطا تنموية مختلفة)، فللصين إستراتيجية كبرى في إفريقيا تدخل في إطار كسر هيمنة القوى الكبرى الغربية خاصة الأمريكية، من خلال تأثر مكانتها سياسيا اثر التحولات الاقتصادية الكبرى ،وتصاعد موجات المتلاحقة للازمات والتي فشلت الحكومات في احتوائها والتي تجلت في الإنفاقات الكبيرة على شعوبها ودولها بأكثر من قدرات إنتاجها وصلت لمرحلة لم تعد قادرة على الاستدانة ،إضافة إلى الحروب المتجددة في كل من العراق و أفغانستان، فالإنفاق على هاته الحروب تجاوز **3** تريليون دولار عام **2010**.وبالتالي قامت الصين بتمويل عجز موازنات الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث لخص "**توماس فريمان**"هاته الانعكاسات في مقولة جاء فيها: [4] "**إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا قررت الحرب ضد الصين لدعم حكومة تايوان فإنها بحاجة إلى طاب تمويل هذه الحرب من الحكومة الصينية**". تمارس الصين بشكل واسع وغير مسبوق دوليا (دبلوماسية الأموال السائلة) أي امتداد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم [5] ، وترى أن إفريقيا مسرحا قد تمارس فيه هذه

---

[1]- روبرت دي كابلان، غليان آسيا:بحر الصين الجنوبي و نهاية هادي مستقر،[د.م.ن]، راندوم هاوس،2014،د.ص.

[2]- حميدي العبد الله، "هل ولد النظام الدولي متعدد الأقطاب؟"،مجلة الفكر السياسي،[د.م.ن]، العدد 45،2012 ،ص:22.

[3]- فولفاجانغ هيرن مرجع سابق،ص:111.

[4]- حميدي عبد الله، المرجع نفسه،ص:23.

[5]-كارن أبو الخير ،"الحقائق الاستراتيجي الجديدة في النظام الدولي"،مجلة السياسة الدولية الأهرام ،2014، تم الحصول عليه من الموقع: www.nytimes.com/2010/05/22/opinion/22iht/ekenedy.html?emc=etal&pagewant، تاريخ التصفح:2015/04/25، 18:02.

الإستراتيجية من خلال العمل على اعتبار نفسها كأحد البلدان النامية، و الحرص الدائم على تقديم نفسها كناطق باسم الدول النامية عموما والدول الإفريقية خصوصا ، وذلك من خلال مناداتها لإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الراهن المجحف بحق الدول النامية ومنها الإفريقية. إذن فالنظام الدولي الجديد حسب الصين عند اكتمال ولادته –باعتباره مازال في مرحلة الإنشاء بعد الحرب الباردة– ،سيكون أكثر عدالة و توازنا نظرا لتوزع أقطابه على جميع قارات الكرة الأرضية. كما أنها تتمسك بمبدأ تعدد الأقطاب و هو اتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته وأن تنمية هذا النظام يؤدي للسلام العالمي ،وهي تنادي ببذل الجهود المشتركة لإقامة نظام اقتصادي وسياسي جديد متعقل وعادل وترفض سياسات الهيمنة لأنها تتعارض و مبادئها:[1]

ديغ سياو بينغ"، عام 1974 "**إذا تصادف و أن أصبحت الصين دولة عظمى تسعى للهيمنة فان شعوب العالم يجب أن تسقطها بمساعدة الشعب الصيني**".

[1]- تشن شيماو، "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب –رؤية صينية–"، مجلة السياسة الدولية،[د.م.ن] العدد: 145، 2001 ، ص–ص:61–63.

الفصل الثالث: الإستراتيجية الإقتصادية الصينية - واقع وآفاق -

المبحث الأول: واقع العلاقات الصينية الإفريقية

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية

يعد الاهتمام بعلاقة الصين مع الدول الإفريقية من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية، و بعد أن كان هذا الاهتمام ذو طابع سياسي و اقتصادي في عهد الحرب الباردة، تحول إلى اهتمام اقتصادي بدرجة أولى بعد الحرب الباردة، دخلت فيها طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية منذ عام 2000 إلى مرحلة تاريخية جديدة، برزت معالمها بالمبادرة الصينية إلى إقامة منتدى للتعاون "الصيني –الإفريقي".

اعتبر هذا الأخير **(the forum coopération africa-china) (focac)** ، الذي تم تأسيسه في 12 أكتوبر 2000 تحت شعار "**الاتجاه إلى العمل والاهتمام بالتطبيق العملي** "، آلية إستراتيجية فعالة لتطور العلاقات الثنائية بين الطرفين بـتعزيز ودفع سبل التعاون والشراكة وتنمية العلاقات في المجالات المختلفة أبرزها الاقتصادية والتجارية،في إطار حوار ثنائي أساسه المساواة والمنفعة المتبادلة لتعزيز نشاط مواصلة التنمية السلمية الثنائية ، كما يقوم هذا المنتدى على ركيزتين:[1]

أولا: التعاون الميداني العملي والوصول لأهداف فعلية.

ثانيا: المساواة وتبادل المنافع بين الطرفين.

عقد هذا المؤتمر التأسيسي في بكين ،حضر فيه قادة 44 دولة افريقية،إضافة إلى ممثلي منظمات دولية وإقليمية حيث ناقش من خلالها مسائل حول التعاون بين دول جنوب جنوب والحوار شمال جنوب ،صدر عن هذا المؤتمر وثيقتان مهمتان أولهما،"**إعلان بكين**" والثانية "**برنامج التعاون الصيني الإفريقي**" في التنمية المستدامة وخاصة الاقتصادية ، والتي تبينت فيها معالم اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي و الاستثمار في إفريقيا،بالإضافة لطرح قضايا مختلفة ،كالتعاون في مجال المشترك في الزراعة والطاقة والموارد الطبيعية والتعليم فضلا على تخفيف نسبة الديون.كما تقوم الإستراتيجية التعاونية علي تقديم المساعدات للدول الإفريقية دون أية شروط مسبقة،ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معا لدفع عملية تسريع التنمية في هاته المجالات.

[1] – حمد حجاج، "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 163، 2006، ص:138.

ومن أبرز أهداف هذا المؤتمر: [1]

العمل على تشجيع التعاون المشترك و مواجهة التغيرات في البيئة الدولية،وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، وزيادة التشاور والتوافق وتمتين الصداقة الثنائية بين الطرفين ،كما تم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر وزاري لأعضائه كل 3 سنوات بالتناوب بين الدول الأعضاء الإفريقية والصين،وفي تصريح للرئيس الصيني "هوجنتاو" و هو يقرأ إعلان بكين **:"نرى أن العالم أمسى يمر بتغييرات معقدة وعميقة ،وأن السعي لتحقيق التنمية و التعاون أصبح اتجاه العصر**"،و أن الصين ،تؤكد مجددا على دعم الجهود الإفريقية للوحدة و حل الخلافات بصورة مستقلة،و تؤيد عمل المنظمات الإفريقية في تنفيذ برامج شراكة وفقا لعدة آليات إستراتيجية متعددة من التواصل السياسي على مختلف المستويات كآلية الحوار الاستراتيجي بين الصين والاتحاد الإفريقي، كما أكدت الدول الإفريقية المشاركة على التزامها بمبدأ الصين واحدة.

وفي عام **2003**،عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية " **أديس أبابا** "،والتي أعلنت فيها الصين بأن مساعدتها الخارجية للدول الإفريقية لا تخضع لمشروطية معينة، وأعلنت كذلك على تخفيف ديون بما قيمته **1.27** مليار دولار للدول الإفريقية،كما صدر عن هذا المؤتمر " **خطة أديس أبابا** " **(2004-2006)** مفادها ،تحديد أطر للتعاون في جميع المجالات ،ففي المجال الاقتصادي تمثلت هاته الأخير في التنسيق داخل المنظمات الدولية باعتبار تمتع الصين بالعضوية داخلها **"منظمة التجارة الدولية** " ودعم الصين المنظمات افريقية كمنظمة النيباد ، بدفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين في المجالات الاقتصادية مختلفة:الزراعة،البني التحتية، السياحة، التجارة،الاستثمار،خفض وإلغاء الديون،تطوير الموارد البشرية والتعاون التعليمي،وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ هاته الخطة لدى كل طرف شريطة تقييم أدائها في مجال تطوير أوجه التعاون،وفي **22** أوت **2005**، عقدت لجنة متابعة تنفيذ خطة "**أديس أبابا**" في العاصمة "**بكين**"، مع حضور وفود لـ **46** دولة افريقية تم تقييمها بالايجابية ،بحيث زادت النمو التجاري بين الطرفين بحوالي **20 %** وتم تشغيل حوالي **7000** إفريقي،إضافة لإلغاء ديون **31** دولة افريقية قدرت بـ **1.3** مليار دولار،فضلا على توفير التدريب المتخصص لـ**10** آلاف إفريقي على مدى **3** سنوات وتشجيع استثمارات الشركات الصينية في إفريقيا.[2]

وفي **4-5** نوفمبر **2006** عقدت قمة بكين للمنتدى ، بعد مرور **50** عاما على إقامة علاقات الدبلوماسية بين الصين و دول أفريقية ، وأصبحت معلما جديدا في تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية تحت شعار "**الصداقة والسلام والتعاون والتنمية**"، تتعمق فيها الصداقة الثنائية التقليدية باستمرار، الأمر الذي يدفع بقوة

[1] -رضا محمد هلال،"الوجود الاقتصادي في إفريقيا -الفرص و التحديات-"،مجلة السياسة الدولية،العدد 163، جانفي 2006،ص،ص:142، 143.

[2] - شفيعة حداد ،"الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ،"دفاتر السياسة والقانون ،جامعة ورقلة، العدد 10، 2014 ،ص:17.

توسيع التعاون العملي والتنمية المشتركة بينهما ، و تطويرها بالروح العملية تلبية للرغبة الصادقة والمشتركة لدى الجانبين لدفع هذه العلاقات للمضي قدما، في ظل الحملة التي شنها الغرب على طبيعة الوجود الصيني في إفريقيا وقد صدر عن قمة " **إعلان بكين** " وثيقة طرحت فيها بكين خطة عمل بكين للأعوام (2007-2009) تناولت أطر للتعاون في مجالات مختلفة بحضور كبار مسئولين، تضمنت:[1]

1 -مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية، بحلول عام 2009 على أساس ما هو عليه في عام 2006.

2 -تقديم قروض ميسرة بقيمة 3 مليار دولار ،بالإضافة لقروض ائتمانية بمبلغ ملياري دولار في السنوات المقبلة.

3 -تأسيس صندوق صيني- إفريقي للتنمية برأسمال 5 مليار دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الدول الإفريقية.

4 -إنشاء مركز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي كهبة ،لمساعدة الدول الإفريقية لبذل المزيد من المجهودات في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

5 -إلغاء الديون الناشئة من فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية 2005،والتي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين.

6 -تدريب 15000 من الخبراء الأفارقة، و بناء مراكز تكنولوجية لتعميم التقنيات الزراعية الصينية في إفريقيا، فضلا على زيادة عدد المنح الحكومية للطلبة الأفارقة.

كما تضمنت كلمة الرئيس " **هوجنتاو** " أمام القمة إجراءات مفادها أن العلاقات الثنائية لابد أن تكون كإستراتيجية تعاونية ،هدفها تحقيق تنمية اقتصادية مشتركة للطرفين من خلال:[2]

توسيع التعاون الاقتصادي القائم على المنافع المتبادلة عن طريق تقوية العلاقات التجارية وتوسيع مجالات التعاون خاصة بين قطاع الأعمال و تنمية الموارد البشرية، والعمل على تحقيق تنمية دولية متوازنة ومتكافئة عن طريق زيادة التعاون جنوب-جنوب و تشجيع الحوار شمال جنوب، ومناشدة الدول المتقدمة لتخفيف عبء الديون ،وتوجيه الاقتصاد العالمي في اتجاه الوصول للرفاهية للجميع.

كما ينظر الكثير من المحللين إلى أن إعلان المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في "**مصر** " عام 2009 أسس لنوع جديد من علاقات اقتصادية إستراتيجية بين الطرفين اتسمت بالمساواة

---

[1]- Jennifer G. Cooke, china's in africa soft power , Agence France-Presse, paris ;September 28, 2006 ,p :33.

[2] - Chenchen Wu," china's Foreign Policy towards Africa",the School of Government and International Affairs , Durham University,2009 ,p :5.

السياسية و الثقة المتبادلة و المنفعة الاقتصادية،والشفافية في سبيل تحقيق تعاون عادل بين دول نامية بما يناسب خصوصية الطرفين ،كما أكد على ضرورة أن لا يتجاهل العالم صوت إفريقيا و أن الصين سوف تعمل على توطيد هاته الأخير انطلاقا من تعهد زعماء الطرفين على زيادة الحوارات رفيعة المستوى ،وإجراء حوار استراتيجي وتعزيز الثقة المتبادلة،و تعميق التعاون والمنفعة المتبادلة في مجالات اقتصادية متنوعة كالزراعة الصناعة والبنية التحتية و الصيد وتكنولوجيا المعلومات وتدريب الأفراد على الاستفادة من نقاط القوة بين الطرفين،مثلما يقول المثل الصيني:" **علمني كيف اصطاد السمكة ولا تعطني إياها** " ، وكذلك مواجهة كل الصعوبات والتحديات في ظل عام متغير بالحكمة والجهود المتضافرة من الطرفين لإيجاد حلول سليمة تراعي المطالب الأساسية للجانبين .

كما أعلنت الحكومة الصينية في المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقد في بكين عام 2012 عن مجالات التعاون بين الجانبين لثلاث سنوات القادمة جاء فيها:[1]

1. إن الصين ستزود الدول الأفريقية بـ 20 مليار كقرض لتطوير البنية التحتية، والزراعة، والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. إن الصين ستنفذ "برنامج المواهب الإفريقية" لتدريب 30000 إفريقي في مختلف القطاعات، وتقديم المنح الدراسية الحكومية بما قيمته 18000 منحة، فضلا على بناء مرافق التدريب الثقافية والمهنية في البلدان الأفريقية، كما سترسل 1500 عامل في المجال الطبي ، لتسريع حملة توفير العلاج المجاني ، كما ستساعد على تعزيز بناء القدرات في الأرصاد الجوية، وستنفذ مشاريع حفر الآبار وإمدادات المياه في أفريقيا لتوفير المياه الصالحة للشرب للشعب الأفريقي.

3. ستدعم الصين عملية التكامل الأفريقية لتعزيز قدرت الدول الإفريقية على التطور الشامل، و تشجيع الشركات الصينية والمؤسسات المالية للمشاركة في تطوير البنية التحتية عبر الإقليمية في أفريقيا.

4. تقترح الصين تنفيذ "**عمل الصداقة بين الصين وأفريقيا من شعب إلى شعب** " لتعزيز التبادلات والتعاون بين المنظمات غير الحكومية، و تعيين مراكز للتبادل الصحافي بين الطرفين،وستواصل الصين أيضا التنفيذ المشترك لخطة التبادل البحثي من خلال رعاية 100 برنامج للبحوث في ظل التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والعلماء من الجانبين.

[1]-Xinhua, Global Times," China-Africa Economic and Trade Cooperation (2013)", Information Office of the State Council The People's Republic of China, Beijing, August 2013 ,p,p:19,20.

5. ستواصل الصين أيضا تعزيز جهودها في دفع عملية السلام والاستقرار للأفارقة ،حيث أطلقت " **مبادرة للشراكة التعاونية من أجل السلام والأمن**"، لتعميق التعاون مع دول الاتحاد الإفريقي في المجالات المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا، وتوفير الدعم المالي لبعثات حفظ السلام في أفريقيا .

ومن خلال ما سبق يمكننا استخلاص تطور العلاقات الاقتصادية الصينية انطلاقا من "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" كإطار عام ينظم ويؤطر هاته الأخير إضافة إلى تحليل عدة وثائق، صادرة عن هذا المنتدى كصبغة عملية للعلاقات،وهي: إعلان بكين عام **2000**، إضافة لخطة أديس أبابا ديسمبر **2003** ،ووثيقة المؤتمر الوزاري الرابع بمصر عام **2009**،وقمتي بكين **2006**و **2012**، إلى جانب الزيارة الأخيرة التي قام بها الوزير الأول الجزائري" **عبد المالك سلال** " يوم 28 أفريل **2015** لبكين،والتي التقى فيها نظيره "**يوى تشنغ شنغ**" رئيس المجلس الوطني الاستشاري الصيني لإجراء محادثات حول تعزيز التعاون الثنائي في إطار شراكة إستراتيجية شاملة، ستتجلى أولويات برامجها ومشاريعها في المخطط الخماسي الجديد للتعاون الإستراتيجي بالنسبة للفترة القادمة" **2014-2018**"،والتي توجت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تعاون ثنائية ، [1]كل هذا سيمكننا من تحديد أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بينهما.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي

تعتبر الصين نفسها دولة نامية، وبالتالي فهي تتزعم جبهة الدول النامية في المحافل الدولية في مواجهة لها للدول الصناعية الكبرى و سياستها و تحديات العولمة، و على هذا الأساس فهي تعمل على ترسيخ مجال الشراكة والتعاون الاقتصادي الثنائي التي حددت من خلال المادة الثانية للوثيقة المقدمة لسياسة الصين في إفريقيا سنة **2006** والتي جاء فيها:[2]

1-مجال التعاون التجاري: بحيث ستتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الإفريقية للسوق الصينية، و تطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموا، لتوسيع و موازنة التجارة الثنائية، و تحسين الهيكل التجاري، و تسعى إلى حل الخلافات و الاحتكاكات التجارية بشكل مناسب، عبر المشاورات الودية الثنائية و المتعددة الأطراف، و دفع أوساط المؤسسات من الجانبين لتأسيس غرفة صينية افريقية مشتركة للصناعة و التجارة، و هي مستعدة لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول و المنظمات الإفريقية.

[1]-ليندة سليماني،"سلال يحل بالصين اليوم لتعزيز التعاون بين البلدين"، مجلة الأحداث،الجزائر،2015،تم الحصول عليه من الموقع:www.elahdath.net/national ،تم التصفح يوم:2015/4/29 ،20:03.

[2]-شاو يونغ،"وثيقة حول سياسة الصين تجاه إفريقيا" ،المركز العربي للمعلومات، 2006، تم الحصول عليها من الموقع: www.arabsino.com/articles/10-06-22/3956.htm،تم التصفح بتاريخ :2015/04/10، 19:08.

2- مجال التعاون الاستثماري: تشجع الحكومة الصينية المؤسسات المحلية و تدعمها للاستثمار في إفريقيا، و ستواصل تقديم القروض الميّسرة و قروض الاعتماد الميّسرة للمستثمرين الصينيين، و هي مستعدة لبحث سبل و أساليب جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، و ستواصل وضع و تحسين السياسات المعنية و تعزيز الإرشاد و الاهتمام بالخدمات و تقديم التسهيلات، و ترحب بالمؤسسات الإفريقية للاستثمار في الصين، و ستواصل مناقشة و توقيع" الاتفاق الثنائي لدفع التجارة و حمايتها "و" اتفاق تفادي الضرائب المزدوجة "مع الدول الإفريقية و تطبيقهما، و تسعى سويًا مع الدول الإفريقية إلى توفير ظروف جيّدة، للتعاون في المجال الاستثماري، و حماية الحقوق المشروعة للمستثمرين من الجانبين.

3-مجال التعاون المالي: تسعى الصين إلى تطوير علاقة التعاون في المجال المالي بين الصين و إفريقيا، و تدعم الحكومة الصينية المؤسسات المالية الصينية لتعزيز التبادل و التعاون مع الدول و المؤسسات المالية الإفريقية.

4- مجال التعاون الزراعي: ستواصل الصين التعاون و التبادل مع إفريقيا في المجال الزراعي على مختلف المستويات، و بمختلف القنوات و الأشكال، و ستعزز بشكل كبير التعاون في مجالات تنمية الأراضي و الزراعة و تقنيات التربية و الأمن الغذائي، و الملكية الزراعية و تصنيع المنتجات الزراعية و غيرها من المجالات، و ستعزز جهودها للتعاون في التقنيات الزراعية، و تجري التدريبات اللازمة على التقنيات الزراعية التطبيقية، و تنشئ برامج نموذجية للاختبارات على التقنيات الزراعية في إفريقيا، و تسرع خطواتها لوضع خطة تعاون في المجال الزراعي بين الصين و إفريقيا.[1]

5- مجال بناء المنشآت الأساسية: ستعزز الصين التعاون مع إفريقيا في مجال بناء المنشآت الأساسية، مثل :المواصلات، الاتصالات، الري و الطاقة الكهربائية .بحيث تؤيد الحكومة الصينية بشكل نشط المؤسسات الصينية للمشاركة في بناء المنشآت الأساسية في الدول الإفريقية، و تواصل توسيع حجم أعمال المقاولات في إفريقيا، [2]و تنشئ بشكل تدريجي آلية التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف للمقاولات في إفريقيا، و تعزز التعاون في مجالي التقنية و الإدارة، و تهتم بمساعدة الدول الإفريقية في رفع القدرة على التطوير الذاتي.

6- إعفاء و تخفيض الديون: تؤكد الحكومة الصينية استعدادها لمواصلة تخفيف الديون عن الدول الإفريقية المعنية أو إعفائها عبر التشاور الودّي و مواصلة حث المجتمع الدولي و خاصة الدول المتطوّرة على اتخاذ مزيد من الإجراءات الفعالة لتخفيف أو إعفاء الديون عن الدول الإفريقية.

---

[1] – شاو يونغ،مرجع سابق.

[2] –محمد بن هويدن،" الصين و إفريقيا"، مجلة آفاق افريقية، الإمارات،العدد23 ،2007،تم الحصول عليه من الموقع: www.sis.you.gov.eg/ar/pub/Africanprespective/intro/، تم التصفح بتاريخ:2015/04/15 ،22:05.

7-مجال المساعدات الاقتصادية: ستواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدات و زيادتها بقدر الإمكان، و بدون أي شروط سياسية للدول الإفريقية، وفقا لظروفها المالية و أوضاعها في التنمية الاقتصادية

إن التعاون الصيني الإفريقي يتجه في كل المسارات منها السياسية بالتبادل الدبلوماسي الرفيع المستوى ،و التبادل بين الأجهزة و الهيئات التشريعية للجانبين، وآليات التشاور بينهما والتي تكون إما من لجان ثنائية،أو تعاون في شؤون دولية ،وإقامة علاقات ثنائية . والاقتصادية باستخدام أدوات مختلفة بشيء من الإبداع والحنكة، ومنها الأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيراً، واعتمدت في هذا المجال على شكلين من التعاون : "الاستثمار و العلاقات التجارية".

أولا: الاستثمارات

اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام دون التدخل في شؤون الآخرين، كما قال "**زهو ونجونغ**" نائب وزير الخارجية الصيني ،"**العمل عمل ،إننا نحاول فصل السياسة عن العمل** "، مع تبني منطق مختلف عن السياسة الغربية في التعامل مع الدول الإفريقية،يتجلى ذلك في القروض الميسرة و الاستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات الجزيلة فعادة يتم إيداع هاته الأموال في حسابات مضمونة في "**بكين**" ثم يتم وضع قائمة لمشاريع البنية التحتية المطلوبة وتحصل الشركات الصينية على عقود لها، وهنا يتم تحويل الأموال لحسابات هذه الشركات لتحصل الدول الإفريقية على مشاريع بناء "**الطرق ،المستشفيات ،الموانئ،البني التحتية** .."،وليس على الأموال التي تذهب لجيوب المسئولين الفاسدين وحساباتهم البنكية،في حين تحصل الصين على السمعة الطيبة و امتنان الشعوب الإفريقية لمجوداتها. [1]

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرا لجاذبية النموذج التنموي الصيني كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها،حيث شكلت نظرية " **تتبع التنين** " التي تبناها الكثير من الشركات العالمية خاصة من الاقتصاديات الصاعدة حافزا لهاته الشركات بزيادة استثماراتها في إفريقيا،فقد ساد اعتقاد بأنه حيث توجد الصين فان ذلك يعني الاستقرار و الأمان في الاستثمار ، [2]

وتمتلك الصين مخزونا نقديا ضخما وجه جزء كبير منه للاستثمارات الصينية في إفريقيا، حيث ارتفع حجمها من **75** مليون دولار في عام **2003** إلى **520** مليون دولار في عام **2006**،وبانعقاد منتدى" **التجارة و الاستثمار في إفريقيا عام 2007**" تحت شعار" **الاستثمار في إفريقيا**" بحضور العديد من كبار رجال الأعمال و المستثمرين الأفارقة و الصينيين لبحث سبل التعاون الاستثماري في البلدين، قام المستثمرون و رجال الأعمال الصينيين بعقد اتفاقات مع الحكومات الإفريقية في كل من "**مصر، الجزائر، أنغولا، أوغندا**..."وانبثق

---

[1]- باي حبيب،"الاستثمارات الصينية بإفريقيا :كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"؟،، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014، تم الحصول عليه من الموقع : hstudies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441917164379610.htm، تم التصفح بتاريخ: 05 /2015/04، 22:44.

[2]- عزت شحرور ،مرجع سابق،ص:5.

عنها تأسيس" **الصندوق الصيني– الإفريقي** " برأسمال **5** مليارات دولار، أصدرت من خلاله وزارة التجارة الصينية كتيبا إرشاديا يحث على الاستثمار في إفريقيا في عدة مجالات مثل: الزراعة، الصناعة الخفيفة، النسيج و الإلكترونيات.. كما أن العديد من المؤسسات الإفريقية تحدثت عن البيئة الاستثمارية الملائمة في عدد من الدول الإفريقية مما أدى إلى فتح شهية المزيد من المؤسسات الصينية للاستثمار في إفريقيا [1]، لتقفز قيمت الاستثمارات عام **2008** إلى مليارين وهو الذي دفع احتياط النقد الأجنبي للصين ليصل إلى تريليونين عام **2009**. [2] كما نمت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا و كانت كواحدة من التعهدات التي تم الاتفاق عليها في قمة "**فوكاك" في بكين** عام **2012**، بسرعة كبيرة والتي قدرت عام **2003**بأقل من **500** مليون دولار أمريكي لتصل إلى **22.9** مليار دولار في عام **2012**،كما ازدادت عدد الشركات الصينية التي تستثمر في أفريقيا لتصل إلى **2000**شركة، والتي أخذت عدة أشكال في مجال التصنيع واستكشاف النفط والغاز واستخراج المعادن، وأدت إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني الإفريقي " **كادف**"كآلية لتنفيذ السياسة من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في إفريقيا.

وبحلول نهاية عام **2012**، وافق "**كادف**" على استثمار **2.385** مليار دولار في **61** مشروعًا في **30** بلدًا إفريقيا، وبالمجمل فإن المجموع التراكمي للاستثمار الصيني الخارجي المباشر التي غطت **49** دولة ارتفع من **9.33** مليار عام **2009** إلى **21.23** مليار عام **2012**، وتلك زيادة أكثر من **20%**، عبر مشاريع غطت **50 دولة** [3]، شملت قطاعات واسعة على رأسها المعادن والمصارف والهندسة المعمارية السياحة معالجة منتجات الموارد و التصنيع ،والذي تزعم أن له موقعًا مهمًّا في مشروعها الاستثماري،حيث انتقل من **1.33** مليار دولار عام **2009 إلى 3.43** مليار دولار عام **2012**. كما أن النسق الذي تتبناه في استثمارها في التصنيع منتشر بشكل متساوٍ عبر البلدان الغنية بالموارد والبلدان الفقيرة الموارد ، فعلى سبيل المثال وقعت الشركات الصينية أيضا عدة عقود استثمار مع مصانع متعددة في دول افريقية مختلفة وفي عدة مجالات بين عامي **2008 و2013** جاء أبرزها في:[4]

---

[1]– محمد نعمان جلال، "الصين والعرب دعم متبادل ووجهات نظر متفاوتة"، مجلة آفاق افريقية،مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، العدد 10،نوفمبر 2010، ص،ص:67 ،68.

[2]–محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

3– سامي محمد السياغي ، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا و العالم العربي–بين تحديات الواقع وبناء المستقبل– "،رابطة مجالس الشيوخ والشورى و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي،الرباط ،2012.

[4] – Regional Focus: CHINA-AFRICA, "The china analyst A knowledge tool for executives with a China agenda ",september 2013 ,from the site web :www.thebeijingaxis.com, ,date:22/04/2015at22:05

في ربيع عام 2008 وقعّت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين تحصل الصين بموجبها على 11 مليون طن من النحاس و 620 ألف طن من الكوبالت خلال ال25 عامًا القادمة مقابل مد 3000 كم من السكك الحديدية ورصف 3200 كم من الطرق، وبناء مئات العيادات والمستشفيات والمدارس والجامعات.

تقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفا عام 2012 في مختلف المجالات "الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري" موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب 8 مليارات،[1]

كما تنشط نحو 790 مؤسسة صينية في الجزائر، لا سيّما في مجال البناء والأشغال العمومية، وكذا الاستيراد والتصدير. وقد أوكلت لها العديد من المشاريع في مجالات مختلفة، إذ تعتبر الصين أول مورد للجزائر منذ 2013 بـ 8.2 مليار دولار عام 2014، وعاشر مستورد مزها بـ1.8 مليار دولار،[2] كما تعتبر مصر ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا ويبلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في مصر 9.5 مليارات دولار تتركز في" قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات".

في نوفمبر 2012، وقعت شركة صانع المركبات التجارية " **بيكي فوتون موتور ز**"الصينية مذكرة تفاهم مع حكومة الكاميرون لاستثمار 500 مليون دولار أمريكي في مصنع في مدينة الميناء الجنوبي الغربي من كريبي. ومن المتوقع بدء عمليات التصنيع في جوان 2013، مع قدرة إنتاج سنوية تبلغ 5000 شاحنات كبيرة وشاحنات الصغيرة.

في أكتوبر 2012، وقعت ملاوي والصين مذكرة تفاهم لتسهيل سفر مجموعة للسياح والمستثمرين الصينيين القادمين إلى البلاد.لتشغيل برامج سياحية جماعية والعمل بشكل وثيق مع منظمي الرحلات السياحية الصينية في جذب وزيادة عدد السائحين الصينيين.

في أكتوبر 2012، وقع المركز الدولي للإدارة العلامات التجارية" IBMC"والتجارة والاستثمار الجنوبية "Africasigned" مذكرة تفاهم لمساعدة الشركات في جنوب أفريقيا للوصول إلى السوق الصينية. سوف تقدم "IBMC" خدمات شاملة للتعريف وترويج منتجات جنوب أفريقيا إلى السوق الصينية، وكذلك تطوير الموزعين المحليين للشركات والمصدرين في جنوب أفريقيا.

في سبتمبر 2012، بدأت شركة طيران "هاينان" العمليات في الفرع التابع لها في غانا و شركات إفريقيا العالمية الطيران.

1- باي حبيب، مرجع سابق.

2-ن،أيمن،"سلال في زيارة تاريخية إلى الصين"، أخبار اليوم،الجزائر،2015 تم الحصول عليه من الموقع: www.akhbarelyoum.dz، تم التصفح:2015،20:12/04/29.

في سبتمبر 2012، وقعت الحكومة التنزانية مذكرة تفاهم مع الصين بشأن بناء خط أنابيب بقيمة 1.2 مليار دولار لإمداد الغاز الطبيعي من خليج" منازي" إلى دار السلام.

في جوان 2013، وقعت شركة صينية " **سبكو III** "صفقة لبناء مصنع يعمل بالفحم لإنتاج "**318 ميغا واط**" في شرق المغرب كجزء من خطة لمواجهة النمو السريع للبلاد في الطلب على الكهرباء. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع 360 مليون يوان والتي سيتم تمويلها من قبل بنك الاستيراد والتصدير الصيني.

وفي جانفي 2013، أعلنت الشركة المملوكة للدولة الصينية "**شاندونغ تايشان** " عن خطط لاستثمار ما يصل إلى 2 مليار دولار في مشروع التنقيب عن الفحم في زيمبابوي.[1]

في هذا العام تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق و عقدين و مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة و المناجم في بكين بمناسبة المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة و الاستثمارات بحضور الوزير الأول" عبد المالك سلال" الذي قام بزيارة رسمية للصين تدوم 4 أيام نذكر منها ، توقيع شركة "**مونتازا**" لعقد شراكة مع شركة "**ترانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل**" ، يتضمن انجاز مصنع للفولاذ و وحدة للخرسانة و أخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن لكل واحدة.[2]

بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في القطاع المالي في أفريقيا بحلول نهاية عام 2012 – 3.87 مليار دولار، وهو ما يمثل 17.8٪ من حجم إجمالي الاستثمارات في أفريقيا. إلى حد ما، وكان هذا قادرا على تعويض نقص الأموال الكافية لتطوير الشركات المحلية، في مجال التجارة والتبادل التجاري.

كما استثمرت الشركات الصينية في أفريقيا في مجال الزراعة من خلال زرع الحبوب والمحاصيل، وتجهيز المنتجات الزراعية. فمن عام 2009 إلى عام 2012، ارتفع الاستثمار الصيني المباشر للزراعة في أفريقيا من 30 مليون دولار إلى 82.47 مليون دولار، من خلال الزيادة في إمدادات الحبوب إليها وتعزيز الإنتاجية الزراعية الشاملة لتلك البلدان.[3]

.واعتمدت الصين على عدت وسائل و آليات إستراتيجية تشرف على تقديم الدعم المالي للاستثمارات الكبرى في إفريقيا،كالصندوق الصيني الإفريقي للتنمية الذي أسس عام 2009 و **(بنك الاستيراد و التصدير)** هذه المؤسسة المصرفية تلعب دورا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية من خلال شروط

---

[1] – Regional Focus: CHINA-AFRICA ,op,cit.

2––وكالة الأنباء الجزائرية،" التوقيع على عدة بروتوكولات اتفاق وعقدين و مذكرة تفاهم بين الجزائر و الصين"،الجزائر،2015 ،تم الحصول عليه من الموقع: www.aps.dz/ar/algerie/15345-، تم التصفح بتاريخ:2015/4/28، 23:29.

[3]-Xinhua, Global Times,op,cit ,p,p :8 ,9.

تفضيلية ،فضلا على حرص الحكومة الصينية في تشجيع الشركات ذات القدرة التنافسية في الاستثمار، وخلق بيئة ملائمة من خلال اتفاقيات حماية المستثمر و تجنب الضرائب الازدواجية مع الدول الإفريقية. أما بالنسبة للاستثمار في مجال الطاقة فإن توجه الصين نحو التعاون الاستثماري في هذا الأخير أساسه قضية الأمن الطاقوي والتي أخذت اهتماما قويا من قبل الحكومة الصينية مع زيادة حاجات الصين للطاقة وارتفاع نسبة الاعتماد على الاستيراد بصورة سريعة، فأصبحت دبلوماسية الطاقة جزءا مهما للإستراتيجية الدبلوماسية للحكومة الصينية الحالية. إن معظم الزيارات التي قام بها صناع القرار بعد الحرب الباردة، مرتبطة بالشئون التعاونية في الاستثمار في المجال الطاقوي. وترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية إلى أن الصين ستواجه اتجاهان حتميان في المستقبل لتنمية وتطوير الاقتصاد الصيني .

الاتجاه الأول: هو أن كمية الاستهلاك النفطي ستزداد زيادة ملحوظة في الأعوام القادمة.

الاتجاه الثاني: فهو أن الصين ستستورد كميات هائلة من البترول لسد الحاجات الداخلية بسبب شح مواردها النفطية.

وقد شهدت الصين هذين الاتجاهين إلى حد ما، وذلك ما يتمثل في سرعة زيادة كمية الاستهلاك النفطي في الصين بـ **6.66** سنويا خلال السنوات العشر الماضية منذ **1993 –2003**، كما أنها أصبحت دولة مستوردة صافية للنفط في عام **1993**. بالمقارنة مع ذلك، فإن سرعة زيادة إنتاج البترول داخل الصين هي **1.75** سنويا فقط خلال هذه الفترة فتتسع الفجوة بين الطلب والعرض أكبر فأكبر في القرن الحادي والعشرين خاصة بعد عام **2003**، حيث بدأت الصين تسبق اليابان واحتلت المركز الثاني في الاستهلاك النفطي في العالم. وأكثر من ذلك، من المتوقع أن تبلغ كمية الاستهلاك النفطي في الصين بين **450 و610** ملايين طن حتى عام **2020**،[1] ولكن حجم التموين في الوقت نفسه سيتراوح بين **130 و200** مليون طن فقط، ذلك يعني أن الفجوة بين الطلب والعرض ستبلغ **250** مليون إلى **430** مليون طن. إن تكلفة الإنتاج في الصين للبترول الخام تظل عالية حتى لا نقدر على مقارنتها مع الدول المنتجة للبترول الأخرى، مثلا تكلفة إنتاج البترول لكل برميل في دول إفريقيا هي **3.73** دولار، أما في الصين، فهي أكثر من **17** دولارا لكل برميل علي الأقل.[2]

تتبوأ الطاقة والمعادن رأس الأولويات الاقتصادية الصينية ،لذلك تعول الصين في توسعها في الاقتصاد على النفط الإفريقي، في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي،إلى جانب الزيادة في معدلات

[1]– نانيس عبد الرزاق،مرجع سابق.

[2]– محمد عبد الرحمن محمد، "إفريقيا ... هل هي قارة المستقبل؟"،مجلة الرئيسية للبحوث والدراسات، 2014 ،تم الحصول عليه من الموقع:www.arabic.alshahid.net/columnists/119195 ، تم التصفح بتاريخ:2015/04/03 ،21:44.

النمو الاقتصادي ،فضلا على ضعف الاستهلاك الإفريقي ووجود فائض كبير في التصدير ، انظر الشكل (2) في الملحق الذي يبين النشاط الاقتصادي و الموارد الأولية في إفريقيا.

تحظي القارة الإفريقية باهتمام صانع القرار الصيني حيث تحركت الصين، من اجل تامين تدفق هذا النفط والحصول عليه من خلال استراتيجيه تقوم على عدة محاور تهدف لإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول القارة، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والإدارات القائمة لتشمل كل اطر التعاون المشتركة في هذا المجال ، ما دفع بها للدخول في الشراكة مع الدول الإفريقية ، من خلال الحصول على عقود امتياز لشركات تنقيب صينية استخدمت أحدث التقنيات و المحدثات الصناعية ، بغرض رفع معدلات إنتاج النفط ،كما ترغب أيضا في إنشاء نظام التموين للطاقة علي النطاق العالمي للحصول علي التموين النفطي الطويل الأجل وبالأسعار المناسبة، انطلاقا من معاهدات و اتفاقيات بين الصين والدول الإفريقية ودعم آليات الحوار والتشاور بين الجانبين من خلال لجان ثنائية وتسهيل اتفاقيات المبادلات التجارية الثنائية. [1]إن دبلوماسية الطاقة الصينية ليست إستراتيجية جديدة تماما، بل هي الامتداد والتعديل للإستراتيجية القديمة المسماة بإستراتيجية "**الذهاب إلي الخارج**"، [2] ويساعد هذا النوع من الدبلوماسية على تمسك الصين بسياسة خارجية سلمية مستقلة تلتزم بمبادئ التعايش السلمي الخمسة، كما أن قادة الطرفين يؤكدون في محادثاتهم على إقامة علاقات تعاونية إستراتيجية طويلة الأجل بشكل ثابت ومنفعة متبادلة خاصة في مجال البترول.[3]

فكان توجهها نحو الاستثمار في المجال النفطي حاضرا بقوة في العديد من الدول النفطية الإفريقية،فالصين تحصل على 30% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا ،و لديها شركات تعمل في 20 دولة افريقية ،موزعة في 20 دولة افريقية،تعمل في حقول الإنتاج والاستكشاف و تجارة النفط ،وبلغت استثماراتها في هذا المجال حوالي 15 مليار دولار ما بين عامي 2005 و2010 ،تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة، ومن ابرز هاته الشركات نجد، " **شركة الصين الوطنية للبترول**" و"**شركة الصين للمواد البترولية و الكيماوية**"[4]، كما تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول النفط في السودان حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال زهاء الـ 4 مليارات، وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للبترول بالتعاون مع الدولة التشادية في جوان من عام 2011 ، مصفاة نفطية ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60 % للجانب الصيني 40 % للجانب التشادي ولمدة 99عامًا،

---

[1]- باهر مردان،"العلاقات الصينية الإفريقية"،مركز البحوث الإستراتيجية و القانون الدولي،بكين، 2014.

[2]- سلطان خولي حسن،مرجع سابق،ص،ص: 33، 34.

[3]- نانيس عبد الرزاق، مرجع سابق.

[4]- كوثر عباس عبد الربيعي،" السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة المرصد الدولي ،[د.م.ن]، العدد 15، 2010،د.ص.

كذلك كان التوجه الاستثماري للصين أيضًا في العديد من الدول الإفريقية الأخرى من بينها"نيجيريا وجنوب إفريقيا "[1]، و في زيارة الرئيس النيجيري "**جودلاك جوناثان**" إلى الصين في أوت 2013 التقى خلالها الرئيس الصيني "**شي جي بينغ** " طرحت فيها عدة اقتراحات حول زيادة الشراكة في المجال الطاقوي بين الطرفين، عرضت "**الشركة الوطنية الصينية للبترول**" على نيجيريا –العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول اوبيك و ثامن منتج عالمي للبترول– في مفاوضات صفقة بقيمة 30 إلى 50 مليار دولار لشرا ء ما لا يقل عن سدس احتياطها من النفط ،محاولة منها لمنافسة شركات نفط عملاقة كـ"**طوطال ،شيفرون..**"[2]

وإلى جانب مساهمة القطاعات الحكومية، هناك أيضا الاستثمار المباشر الخاص بالجالية الصينية المتواجدة بكثرة وفي قطاعات مختلفة في الدول الإفريقية ،حيث تقدم الحكومة الصينية مساعدات جادة لها من خلال تزويدها بالمعلومات النافعة ، والمكافئات للعمال عند عودتهم إلى الوطن ،إذ تتمثل استثماراتهم في مصانع تحويلية و فنادق و مطاعم ، تفرض عليها السلطات الصينية عادة حسن التصرف مع البلد المضيف و احترام القوانين المحلية و الإجابة على طلبات العروض بشفافية واحترام قانون العمل لصالح عمال البلد المستقبل، و المحافظة على البيئة.

بحلول عام 2012 ،بلغ إجمالي استثمار الدول الإفريقية في الصين 14,242 مليار دولار ، مما يعني أنه زاد بنسبة 44% عن مستويات الاستثمار في عام 2009. وتعد "موريشوس، وسيشيل وجنوب إفريقيا ونيجيريا" من بعض أكثر البلدان الإفريقية استثمارًا في الصين، تجسدت في قطاعات مختلفة مثل: صناعات البتروكيميائيات، والتصنيع والمعالجة والبيع بالجملة.[3]

كما انه من المتوقع أن تصبح الاستثمارات الصينية الموجهة إلى الخارج عاملا حاسما في دفع مبادرة "**الحزام والطريق**" التي طرحها الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" عام 2013. وقد طرحت هاته المبادرة لإنعاش طريق الحرير القديم ،الذي يضم حزاما على أساس طريق بحري من الصين عبر مضيق ملقا إلى الشرق الأوسط وصولا لإفريقيا،على أساس دفع المزيد من الاستثمار في التعاون التجاري وتعمير البنية التحتية ،عن طريق تأسيس "**صندوق طريق الحرير** "بقيمة 40 مليار دولار كآلية إستراتيجية مستقبلية لتحسين الاتصال على طول الطريق البحري بين الطرفين. [4]

---

[1]–باي حبيب،مرجع سابق.

[2]– ماهر بردان ،مرجع سابق.

[3]– الأولي إسماعيل ،"العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية"، مجلة قراءات افريقية،2014، تم الحصول عليه من الموقع: .www.qiraatafrican.com/view/?q=1641 ،تم التصفح بتاريخ: 2015/04/10 ،23:50

[4]– منتدى بوأ والآسيوي، "الاستثمارات الخارجية عامل حاسم في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية"، 2015،تم الحصول عليه من الموقع:arabic.people.com.cn/n/2015/0119/c31659-8837984.html ، تم التصفح بتاريخ: 2015/04/09 ،21:30.

ويوضح الشكل رقم (3) في الملحق دائرة تبين نسبية توزيع لنسب الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا في نهاية (2011-2012).

كما يوضح الشكل رقم (4) في الملحق خريطة تبين بعض مناطق للاستثمار الصيني في دول افريقية مختلفة.

ثانيا: التبادل التجاري

ظهرت عدة تغيرات جذرية حول رؤية العالم للقارة الإفريقية، وانعكست هذه النظرة تماما بحكم القول أن إفريقيا باتت في نصب أعين دول العالم، سواء كانت متقدمة أو صاعدة.

كما برزت عبارات مغايرة تماما توحي بمدى اهتمام العالم بالقارة، عبارات عنونتها مجلات دولية (**ذي إيكونوميست)** في احد أغلفت أعدادها كـ "**إفريقيا الواعدة**"، "**إفريقيا الصين الغد**" وترددت على ألسنت الكثيرين من المستثمرين والاقتصاديين والسياسيين، وفي الوقت نفسه أصبحت القارة الوجهة الجديدة الأولى للمستثمرين، بحيث يرى البعض إلى أن الأسواق العالمية بلغت ذروتها من الإشباع ولم يبق فيها مساحات استهلاك لتصريف المنتجات، في المقابل إن هناك سوق ناشئة و واعدة في إفريقيا تتزايد الطبقة المتوسطة فيها،[1] ففي دراسة صدرت عن البنك الأفريقي للتنمية 2011 أشارت أن الطبقة المتوسطة تقدر 313 مليون نسمة، كما أن هناك تزايد في عدد الأسر الأفريقية التي تتمتع بدخل يوفر نوعا من الرفاهية، وحسب دراسات اقتصادية ممكن أن يرتفع عدد هذه الأسر إلى 130 مليون أسرة في عام 2020، وعليه فالمجتمع الإفريقي يتحول إلى مجتمع استهلاكي. كانت القارة بحاجة إلى رؤوس أموال تساهم في توفير البنية التحتية من أجل الاستغلال بمواردها، وبطبيعة الحال فتوفر رؤوس أموال وموارد بشرية ذوي كفاءة تجعل إفريقيا تحقق نموا سريعا بل قد تصبح أحد أكثر المناطق مساهمة في النمو الاقتصادي العالمي، وفي هذا الصدد تحظى القارة الإفريقية بلهتمام الدول الصاعدة،حيث اتضح للصين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر ، لذلك اعتمدوا أساسا في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلع الصينية رخيصة الثمن يتم بيعها عن طريق تجار صينيين استقروا في العديد من الدول الإفريقية قدر عددهم ب130 ألف تاجر عام 1999،[2] ليصل عددهم إلى 750 ألف صيني لتصبح واحدة من أكبر الجاليات الأجنبية في إفريقيا عام 2008،يقيم معظمهم في جنوب الصحراء الإفريقية و في غربها.[3]

[1]- محمد عبد الرحمن محمد،مرجع سابق.

[2]- باي الحبيب، مرجع سابق.

[3]- وليام ماكلين،"العمالة الصينية المتفانية تذهل الأفارقة وتخيفهم"، وكالة رويترز للأنباء، تم الحصول عليه من الموقع: www.chinainarabic.org/archive/?p=639، تم التصفح:2015/04/10، 22:25.

فتوجه الصين نحو الأسواق الإفريقية جاء من خلال آليات إستراتيجية **(منتدى التعاون الصيني الإفريقي فوكاك)** لتشجيع الاستثمارات و التبادل التجاري داخل الأسواق الإفريقية.[1]

ففي صعيد العلاقات التجارية،قامت الصين باعتماد الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين الطرفين ودعم وتيرة هذه الزيارات المستمرة، فالمسئولون الصينيون بمستوى وزير أو أعلى قاموا بأكثر من **160**زيارة إلى **30** دولة إفريقية منذ العام **1960**، مقابل ما يقرب من **700** زيارة لمسئولين إفريقيين على مستوى وزير أو أعلى إلى الصين في خلال هذه المدة.[2]

نمت التجارة الثنائية بين الصين و إفريقيا من **10.6** مليار دولار عام **2000**،إلى **198.49** مليار دولار عام **2012** ،لتصبح إفريقيا من أكبر الأسواق الخارجية للشركات الصينية إذ بلغ إجمالي المبيعات الصينية في إفريقيا **36.1** مليار، وهذا يمثل **30%** من إجمالي مبيعات الشركات الصينية في الخارج في عام **2012**،كما تعد أيضا من أكبر الأسواق التي لديها عقود مع الصين منذ عام **2009**، شملت قطاعات الاهتمام الكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني فيها، ويوضح الشكل **(5)** في الملحق منحنى بياني لنسب الاستثمارات التجارية لدول العالم في إفريقيا.

الصادرات الصينية نحو إفريقيا:

احتلت صادرات الصين من المواد الكيمائية الرتبة الأولى بنسبة **29%**، تليها بضائع كهربائية ومصنعة (مولدات، ماكينات للمصانع والاتصالات) بنسبة **19%**، ثم المنسوجات بنسبة **18%**، ثم الأجهزة والمعدات الخاصة بالمواصلات (مركبات) بنسبة**14%**، ثم المعادن بنسبة**11%**.

الواردات الصينية من إفريقيا

أما واردات الصين من إفريقيا فتشمل الموارد الأولية بنسبة **79%**،ومنتجات زراعية بنحو **3.33**مليارات دولار، من بينها :القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بنسبة **5 %**بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس بنسبة **10%** ، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، وكذلك الجلود والرخام والنسيج ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى،كل هذا حسب إحصائيات جمارك الصين [3]، وفقا لما توضحه الدوائر النسبية لصادرات وواردات الصين من إفريقيا الشكل **(6)** في الملحق لعام **2010**.

---

[1] –jin gu ,china's private entreprises hn africa and the inplications for african développement, boston :institue of développement studies,2012,p :76.

[2] – محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

[3] –zhong ghan hu,"china's special representative on african affairs on trade,aid and jobs ",africa reserarch institute,2013 ,from the site : www.africaresearchinstitute.org viewed :29/4/2015 at :22 :55.

ومن ابرز الدول التي لها علاقات تجارية مع الصين و المستفيدة من التبادل التجاري الثنائي هي جنوب إفريقيا بحجم تجارة بلغ 17.66 مليار دولار ، تليها انغولا 16.6 مليار دولار ،ثم نيجيريا 6.37 مليار دولار و مصر 5.86 مليار دولار، باعتبارهم شركاء رئيسيون في التجارة مع الصين،ثم تأتي ليبيا، الجزائر، غانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى حد أقل بنين، والسودان،وتستحوذ الدول الأربعة الأولى على 50% من صادرات الصين لإفريقيا،[1]كما يوضحه الشكل (7) في الملحق للمنحنى البياني حجم التبادل التجاري لشركاء التجارة العشرة للصين وفقا لإحصائيات جمارك الصين لعامي 2011 -2012.

ووفقا لإحصائيات مصدر الدولة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين وإفريقيا لعام 2013،واصلت واردات الصين من أفريقيا النمو بوتيرة أسرع بكثير بلغت 131.1 مليار دولار بنسبة 21.4 % مقابل 85.2 مليار دولار بنسبة 16.7% من صادراتها إلى إفريقيا. [2]

رغم الزيادة الإجمالية في التجارة الصينية الإفريقية، فإنها تظل ضئيلة النسبة، مع أنها عمومًا في صعود. فبين عام 2000 وعام 2012، ارتفع إجمالي حصة إفريقيا من تجارة الصين الخارجية من 2.23% إلى 55.13%، وهذا يشير إلى أن نسبة الحضور التجاري الإفريقي يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الصينية. وقد استجابت الصين لمطالب الدول الإفريقية بتصحيح الخلل في الميزان التجاري، الذي كان يميل لصالح الصين طوال الفترة من عام 2000 إلى عام 2003، وذلك بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الإفريقية، وهو القرار الذي أثمر عن حدوث عجز في الميزان التجاري الصيني لصالح الدول الإفريقية بنحو 183 مليار دولار في عام 2004، و245 مليار دولار في عام 2007 وترجع زيادة معدلات التبادل التجاري الصيني مع الدول الإفريقية إلى عدة أسباب منها: [3]قيام الحكومة الصينية بتوقيع اتفاقات للتبادل التجاري واتفاقات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع 47 دولة إفريقية خلال الفترة بين عامي 2002 و2007، وتمويل البنك الصيني للتنمية عمليات الاستيراد والتصدير، وإقامة المشروعات الصينية في إفريقيا، وسماح الصين منذ جانفي 2005 لنحو 27 دولة إفريقية بإدخال صادراتها من السلع والبضائع والخدمات للسوق الصينية بدون جمارك، وذلك ف ي إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة وخدمة وبضاعة تم الاتفاق بين الصين والدول الإفريقية على إعفائها من الجمارك.

ومن عام 2000 إلى 2012 زاد حجم حصة التجارة الصينية الإفريقية، الذي هو جزء من إجمالي التجارة الإفريقية الخارجية، من 3.82% إلى 16.13%، وارتفعت الصادرات التي هي جزء من هذه الحصة، من 3.76% إلى 18.07%، كما ارتفعت واردات إفريقيا من الصين من 3.88% إلى 14.11%.

---

[1]: kobus van der wath,"regional focus :china africa",the beiging axis ,2013,from the site : www.thebeijingaxis.com,viewed :30/4/2015 at :22 :20.

[2]-الأولى إسماعيل، مرجع سابق.

[3]-محمد رضا هلال، مرجع سابق.

كما قامت الصين بسن قوانين الإعفاءات الجمركية وإنشاء مراكز لعرض وتسويق المنتجات الأفريقية كإستراتيجية لتدارك العجز في الميزان التجاري، ففي ماي 2011 فتحت الصين مركز لعرض المنتجات الأفريقية في مقاطعة" **تشجيانغ**"، وتم منح 30 بلدا أفريقيا معاملة صفر التعريفة الجمركية على 60٪ من صادراتها إلى الصين منذ جانفي عام 2012، وبحلول نهاية هذا العام ، شهدت 22 منهم إعفاء الرسوم الجمركية على البضائع بما قيمته ،910 مليون يوان.[1] وهذا يشير إلى أن أهمية الصين بالنسبة لإفريقيا أكبر من أهمية إفريقيا بالنسبة للصين من الناحية التجارية.[2]

ويوضح الشكل (8) في الملحق المنحنى البياني لأهم مؤشرات التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا منذ عام 2000 إلى عام 2012.

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

المطلب الأول: ايجابيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

لقد اتسمت العلاقات الصينية بإفريقيا باتفاقات المعونة من خلال تقديم الصين مساعدات مباشرة إلى عدد من الدول الإفريقية، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات رئيسية هي :مشروعات البناء، الفرق الطبية الصينية، و المنح الدراسية للأفارقة للدراسة في الصين.

انطلقت المساعدات الصينية للدول الإفريقية من حاجة دول هاته الأخير و شعوبها و حددت و نفذت بالتشاور الودي، لذلك لقيت ترحيبا حارا من قبل حكومات و شعوب الدول الإفريقية حيث ركزت المساعدات الصينية الموجهة للقارة الإفريقية على عدة قضايا تجلى واقعها في: [3]

تخطط الصين لتقديم المزيد من المعونات بصورة كبيرة إلى إفريقيا، ففي" **قمة بكين**"لمنتدى التعاون بين الصين و إفريقيا في نوفمبر 2006 ، أعلن الرئيس الصيني" **هوجين تاو**" أن الصين ستضاعف معوناتها المقدمة لإفريقيا بحلول عام 2009 ، و تلغي كل القروض الحكومية المعفاة من الفوائد المستحقة في نهاية 2005، و التي تدين بها أفقر الدول و أقلها نموا في إفريقيا.

من الصعب تقدير حجم المساعدات الصينية بشكل عام وخاصة في إفريقيا ، وذلك لأن تعريف الصين للمعونات التنموية مختلف عن غيرها ، فالصين تزود إفريقيا بالمساعدات من خلال منح وقروض بلا فوائد وتخفيض الدين والقروض الإمتيازية (بأسعار ثابتة وفوائد قليلة)، حيث قامت الصين في الفترة من جوان عام

[1] -Xinhua, Global Times ,op,cit , p :6.

[2] -bruno hellendorff,la chine en Afrique survol des enjeu ,paris : groupe de recherche et d'hnformation sur la paix et la séanitè ,2013 ,p,p :14,15.

[3] – جورج فهمي ثروت،" العلاقات الصينية الإفريقية شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 167 ، 2007 ، ص: 89 .

2002 إلى ماي 2007 بتقديم مساعدات مالية لنحو 47 دولة إفريقية، قدرت قيمتها بنحو 8 مليارات دولار كما أبرمت الصين عقود إقراض مع 8 دول إفريقية في عام 2007 بإجمالي 94 مليار دولار لتنفيذ مشروعات في مجالات: رصف الطرق، وبناء المستشفيات، والمدارس ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية والنائية، وأجهزة خاصة بالاتصالات، وقد تم انجاز أكثر من 500 مشروع في البنية التحتية بالإضافة لإنشاء مركز المؤتمرات للاتحاد الإفريقي كهبة، و تشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل % 25 من تكلفة الشركات الغربية، و هو ما دفع البنك الدولي و مؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء البني التحتية،كما إنها تفضل بناء علاقات مع المصارف الإقليمية مثل **بنك التنمية الإفريقي** (*)، نظرا لأن بمقدورها الاطلاع بدور أكبر داخل المصارف الإقليمية عنه داخل البنك الدولي و المؤسسات المالية الدولية الكبرى الأخرى .[1]

كما بيّن مجلس الدولة الصيني في عام 2011 **أن 40%** من مساعدات الصين لإفريقيا تم تنفيذها من خلال منح، تبعتها قروض بلا فوائد (بما في ذلك إلغاء قروض كانت مستحقة وكانت تلك القروض بلا **فوائد).** وتقدر مساعدات الصين لإفريقيا في عام 2008 **بـ** 1.2 مليار دولار، ثم ارتفع ليصبح 1.4 مليار في عام 2009. ومنذ تدشين برنامج تخفيض الدين في عام 2000، بينت بعض التقارير أن الصين ألغت 2,79 مليار في إفريقيا،كما ازدادت القروض الامتيازية لتمويل مشاريع معينة بشكل كبير، حيث ارتفعت من 800 مليون دولار في عام 2005 إلى 1.5 مليار دولار في عام 2007، لتصل إلى 2 مليار دولار في عام 2009 (إضافة إلى 3 مليارات خصصت لقروض ائتمان تفضيلية)،وهناك ارتفاع ملموس للامتيازات مقدارها 10 مليارات في عام 2012 .[2]

وفي نفس العام أعلنت بكين عن تأسيس صندوق التنمية الصيني الإفريقي بموازنة وصلت إلى 5 مليارات دولار مدعوما بحزمة من البرامج والالتزامات الصينية تجاه الدول الإفريقية حتى عام 2015،فتعهدت بكين بتقديم 20 مليار دولار للدول الإفريقية كقروض ميسرة في مجالات البنية الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى،فضلاً عن برامج لتدريب 30 ألف موظف إفريقي في مختلف المجالات وتقديم نحو 92 ألف منحة

[1]- وانغ وانشينغ ،"الصين وإفريقيا نموذج ايجابي في العلاقات الدولية"، محاضرة من السفير وانغ وانغشينغ،2011،تم الحصول عليه من الموقع: http://ly.chineseembassy.org/ara/dsxx/t784018.htm، تم التصفح بتاريخ:2015/04/19 ،20:44.

[2]- الأولي إسماعيل،مرجع سابق.

(*) **بنك التنمية الإفريقي:** يقوم البنك بتقديم القروض إلي حكومات الدول الإفريقية مرتفعة الدخل ويصل عدد الدول الإفريقية المؤهلة للاقتراض من البنك إلي 13 من بين 53 دولة .وتضم هذه الدول آل من تونس، المغرب، الجزائر ومصر آما يعتبر بنك التنمية الإفريقي أيضا النافذة المسئولة عن استثمارات البنك في القطاع الخاص.للمزيد انظر الموقع: www.mof.gov.sd/documents/general/AFRICIA_ar.pdf

دراسية مجانية للطلبة الأفارقة.وتعهدت بكين بأنها ستضخ تريليون دولار كاستثمارات وقروض تفضيلية حتى عام 2025 وستستخدم نصفها في البنية التحتية لدول إفريقيا،فضلا على نقل التكنولوجيا الصناعية الصينية إلى الدول الإفريقية.

ومن جوان 2010 إلى ماي 2012 صادقت الصين على قروض امتيازيه مقدارها 11.3 مليارًا خصصت لـ 92 مشروعا في إفريقيا، وفي 2013 صادق المنتدى الخامس للتعاون الصيني الإفريقي (focac) في بكين علي خطة عمل للفترة ما بين 2013-2015 ستمكن الدول الإفريقية من الحصول علي قروض ميسرة قيمتها 20 مليار دولار لتطوير البني التحتية الزراعية والصناعية. [1]

وتُظهر أنساق توزيع التمويل أن المعونات الصينية تركز على المساواة في التوزيع على كل البلدان التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين (وهذا ما يرمز إلى الدبلوماسية الصينية في إفريقيا)، كما أن القروض الإمتيازية ترتبط بقدرة البلد على التسديد وذلك من خلال مساعدة فنية بفائدة سنوية تتراوح بين 2 و 3% سنويا مع منح فترة سماح تتراوح بين خمس وعشر سنوات لتسديد هذه القروض.

وقد تطورت المساعدات الصينية إفريقيا لأكثر من 2.7 مليار دولار مقارنة بالمساعدات المسجلة منذ **نحو** 10 سنوات والتي كانت تقل عن 100 مليون دولار، وقد أقدمت الصين على إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية الفقيرة إذ ألغت ديونا مستحقة لها لدى 31 دولة إفريقية وذلك بقيمة 1.2 مليار دولار تقريبا مع العلم أن الصين لم تكن هي المسؤولة عن أعباء الديون التي أثقلت كاهل الدول الإفريقية، بل دول غربية أخرى بالإضافة إلى دعم بكين المالي والمادي للاتحاد الإفريقي وتشجيعها **لمبادرة "النيباد"** (*).

و للصين برنامج آخر للمساعدات في الدول الإفريقية في مجال الموارد البشرية ففي عام 2003، أنشأت الصين في إفريقيا صندوق لتمويل و تنمية الموارد البشرية الإفريقية تستخدمه مختلف الوزارات الصينية ساهم في تدريب مهنيين أفارقة، كما انه يساعد على تدريب 3800 مهني إفريقي سنويا في مجال الإدارة الاقتصادية، إضافة إلى تقديم منح طلابية ساهمت بزيارة نحو 1500 طالب إفريقي إلى الصين في برامج التبادل الطلابي بغرض التعليم، و بفضل هذه المنح ساهمت الصين إسهاما كبيرا في مجال التنمية البشرية في إفريقيا،حيث أبرمت اتفاقات تعاون مع 27 دولة افريقية، محاولة منها تأسيس كليات لتعليم اللغة الصينية بالجامعات الإفريقية . [2]

[1]-عزت شحرور ،مرجع سابق.

[2]-رضا محمد هلال، مرجع سابق.

(*) **النيباد:** هي مبادرة إستراتيجية لإعادة تنمية إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة و النهوض بالاقتصاد و الاستثمار في الشعوب الإفريقية.للمزيد أنظر الموقع: www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/.pdf

أنشأت الصين أكثر من 600 شركة بأموال صينية خلال الفترة من1995-2005، أما في عام 2006 قدر إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة بنحو 19 مليار دولار، و البلدان المستفيدة من أكبر التدفقات هي: أنجولا، غينيا الاستوائية الجابون، جمهورية الكونغو، نيجيريا، و بلغ إجمالي ما حصلت عليه أنجولا و غينيا الاستوائية وحدهما من حدود للتسهيلات الائتمانية نحو 14 مليار دولار،كما ألغت ديونا تقدر بمبلغ 260 مليون دولار مستحقة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.[1]

الثقة والدعم المتبادل بين الطرفين ،وتجلى ذلك في أنه عندما تعرضت عملية تتبع شعلة أولمبياد بكين تشويشا في بعض الدول الأوروبية دعمت بكل توفيق من طرف الدول الإفريقية ، فضلا على تقديم الدول الإفريقية تبرعات ومساعدات ودية عندما تعرضت مدينة " **ونتشوان**" للزلزال عنيف ضرب المنطقة الصينية المنكوبة عام2008 .

كما نشرت الحكومة الصينية ورقة بيضاء لعام 2013 تتوفر على أهم أحداث التطور و التقدم الاقتصادي و التجاري الثنائي في السنوات الأخيرة جاء فيها:[2]

في عام 2012، أكملت الشركات الصينية بناء مساحات لبنى تحتية تبلغ قيمتها 40.83 مليار دولار في أفريقيا بزيادة قدرها 45٪ مقارنة بعام 2009، وهو ما يمثل 35.02٪ من عقود الأعمال الصينية لاستثمارات في الخارج، حيث كانت أفريقيا ثاني أكبر سوق للتعاقدات الخارجية للصين لمدة 4 سنوات متتالية، وقد ساعدت المعدات والتكنولوجيات الصينية الحديثة في تخفيض تكاليف البناء للبلدان الأفريقية، ونتيجة لذلك تحسنت الأوضاع بنيتها التحتية بشكل تدريجي.

من عام 2010 إلى عام 2012، ساعدت الصين بناء 27 مستشفى في غانا وزيمبابوي وبلدان أفريقية أخرى ، كما أرسلت الصين أيضا 43 فريقا طبيا إلى 42 دولة افريقية، وعالجت أكثر من 5570000 مريض، وعندما انتشر فيروس "الإيبولا" في غرب أفريقيا قامت الحكومة الصينية بإرسال 4 بعثات إغاثة ضد هذا الوباء إلى 13دولة إفريقية ومنظمات متعددة الأطراف.

زادت الصين في تعزيز تنمية الموارد البشرية، والتعاون التعليمي مع أفريقيا فمن عام 2010 إلى 2012،عملت الصين على تسريع دورات تدريبية بسعة إجمالية قدرها 27318 متدربا للمسؤولين والموظفين التقنيين من 54 دولة في أفريقيا غطت مجالات الإدارة العامة والطاقة والصحة والضمان الاجتماعي والتصنيع.

[1] - Jennifer G. Cooke, op.cit, p : 37.
[2] - Xinhua, Global Times,op,cit, p-p :11-13.

في مجال التعليم وما بين عامي 2010-2012، قامت ببناء 28 مدرسة جديدة في أفريقيا وبتمويل 18743 منحة دراسية لطلاب من أفريقيا، 6 .717 منها أعطيت في عام 2012. وخلال الفترة نفسها، تم إطلاق خطة التعاون للجامعات الصينية والإفريقية " 20 + 20"، مما يسمح لل 20 زوجا من الجامعات الصينية والإفريقية با جراء مشاريع تعاون ،كما فتحت الصين أيضا 31 معهد "**كونفوشيوس**" في 26 دولة ومنطقة من أفريقيا.[1]

في عام 2011، قدمت الصين 50 مليون يوان كمساعدات طارئة إلى تونس ومصر لتخفيف الأزمة الإنسانية الناجمة عن اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في المناطق الحدودية مع ليبيا اثر أحداث الربيع العربي ، وفي العام نفسه، قدمت الصين للبلدان المتضررة في منطقة القرن الإفريقي مساعدات طارئة في شكل مواد غذائية بلغت قيمتها أكثر من 400 مليون يوان.[2]

و كخلاصة للقول تعتبر المعونات الصينية للأفارقة – سواء كانت في صورة إنشاءات و بنية أساسية، أو مساعدات طبية، أو تنمية موارد بشرية – جزء ايجابي من إستراتيجية تهدف إلى إقامة علاقات طويلة المدى، بناءا على الاحترام المتبادل و التفاهم و الصداقة، ولابد من رؤية العلاقات بين الطرفين من منظور أعم" :إن التأثير الصيني و العلاقات الصينية الطيبة في إفريقيا، هي نتاج سنوات عدة من علاقات الاستثمار في البناء، من خلال المساعدات و التجارة و التبادل الثقافي و الفني، و ليس فقط نتاج للطفرة الحديثة التي شهدها الاقتصاد الصيني و حاجة الصين الملحة إلى المواد الخام الإفريقية.

المطلب الثاني:سلبيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

على الرغم من قيام الصين بتحديد أولويات سياساتها الخارجية عامة وتجاه الدول الإفريقية على وجه الخصوص، إلا أن هناك بعض السلبيات التي يمكن أن تعوق مسار الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المستقبل ، و تقلل من حجم المكاسب التي يمكن أن تفوز بها الصين من وراء علاقاتها السياسية والاقتصادية من هذه الدول يمكن تقسيمها إلى معوقات اقتصادية وسياسية وثقافية كما يلي: [3]

[1]–طارق الشيخ،"تطوير العلاقات الصينية الإفريقية يخدم مصالح الطرفين"،مجلة الأهرام،ديسمبر 2014،تم الحصول عليه من الموقع:http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/348887.aspx ،تم التصفح بتاريخ:2015/04/09 ،18:09.

[2] - Xinhua, Global Times,op,cit,p :14.

[3]– محجوب الباشا، "زيارة الرئيس جين بنغ والعلاقات الأفريقية الصينية .."مركز سودا نيل للنشر، 2014، تم الحصول عليه من الموقع:www.sudaress.com/sudanile/52110 ، تم التصفح بتاريخ :2015/04/05 ،20:12.

✓ **أولا: اقتصاديا**

- **استغلال الأسواق الإفريقية**

إن أقسى ما ورد في انتقاد علاقات الصين مع الدول الأفريقية ، ما جاء في مقال لمحافظ البنك المركزي في نيجيريا "**سنوسي لاميدو**" في 19 مارس 2014 أشار فيه إلى أن الغرض من تعاون الصين مع الدول الأفريقية يتمثل في، حاجتها البالغة للمواد الخام وخاصة النفط والغاز واستغلالها للأسواق الأفريقية التي تنمو بمعدلات عالية لتسويق منتجاتها. وذهب" **سنوسي**" للقول بأنها نفس الأغراض التي كانت تسعى من أجلها الدول الأوربية عندما أخضعت أفريقيا للاستعمار ، لذلك فإنه يرى في الوجود الصيني نوعاً من الاستعمار الجديد ، وخلص "**سنوسي**" إلى القول بأن على الدول الأفريقية أن تنظر للصين كمنافس وليس كشريك قائلا أنه ليس من المعقول أن تقوم هذه الدول بتصدير نفطها خاما للصين مؤكدا أن توفر السلع الصينية زهيدة الثمن قاد لإغلاق الكثير من المصانع في الدول الأفريقية مما ساهم في تخلف المجتمعات الأفريقية.

كما يشير بعض الخبراء إلى أن مساعي الصين من خلال إبرامها لعقود الامتياز في عمليات التنقيب والاستغلال للموارد الأولية بتكلفة زهيدة، وقيام شركاتها المملوكة للدولة في بعض الأحيان بدفع رشاوى وعمولات لمسئولين في بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا، دون الاهتمام بالمشاركة في عمليات التنمية بهاته الدول يضع الصين في نفس المرتبة التي وصفت بها عمليات تنقيب الشركات الغربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بأنها نهب لثروات هاته الدول، علاوة على ضمها ضمن فئة دول الاستعمار الجديد. [1]

اتجهت الصين في إطار تسويق منتجاتها الصناعية إلى إتباع سياسات تصنيع تعتمد على انخفاض تكلفة الأيدي العاملة لديها، ورخص تكلفة المواد الخام الداخلة في عمليات التصنيع، علاوة على الرضا بهامش ربح بسيط للغاية،أو –في بعض الحالات– عدم وجود أي أرباح في بعض السلع المصنعة وتعد صناعة الملابس الجاهزة وقطع غيار ومعدات التصنيع اللازمة للأغراض الزراعية من أبرز الصناعات التي تبنت فيها الصين هذه السياسات، وبالتالي جاءت تكلفة إنتاج هذه السلع منخفضة للغاية، مقارنة بالسلع المنتجة محليا في عدد من الدول الإفريقية، والتي لقت رواجا كبيرا مقارنة بالمنتجات المحلية، مما أدى إلى حدوث عمليات كساد ضخمة في بيع هاته الأخير وإفلاس المصانع المحلية خاصة صناعة النسيج، التي تضررت بشكل كبير جراء المنافسة الصينية في هذا المجال ،فالصين تقوم بدراسة السوق الذي تسعى لدخوله ثم تنتج بعض السلع بأقل التكاليف الممكنة وهذا ما حصل في الأسواق الإفريقية،وبالتالي فكلما فعلته الصين هو أنها أغرقت السوق بالسلع المزيفة ذات المستوى الرديء، ولعل ما يجري تداوله بشأن السلع الصينية التي تنتج على

[1]–محمد رضا هلال، مرجع سابق.

حسب متطلبات المستورد وبالقيمة التي يحددها يؤكد ما ذهب إليه منتقدو الواردات الصينية رخيصة الثمن والتي يبدو أنها تخضع لمعايير تختلف من مكان لآخر.[1]

- **الخلل في الميزان التجاري:**

منذ وقت طويل، و حتى سنوات قليلة كانت الدول الإفريقية تحقق عجزا في العلاقات التجارية مع الصين، و هناك بعض الدول الإفريقية التي تستورد بعض السلع من الصين دون تصدير أي سلعة لها، مما سبب تأثيرا سلبيا كبيرا على العلاقات الصينية الإفريقية التجارية، و لهذا يجب على الحكومة الصينية أن تتخذ بعض الخطط والاستراتيجيات لمراعاة هذا الخلل.

- **العمالة:**

يشكو الكثيرون من الوجود الصيني الكبير في شكل عمالة في المشاريع التنموية في عدد من الدول الأفريقية ويقولون أن العمالة الصينية في أفريقيا تفوق المليون عامل ، وتسري معلومات غير مؤكدة أن جانبا من هذه العمالة هم في الأصل من السجناء أصحاب السوابق. من جهة أخرى ، فإن العديد من الصينيين يعملون كباعة متجولين ينافسون المواطنين الأفريقيين في ساحات الأسواق ، ولعل الأحداث التي وقعت بمنطقة" **باب الزوار** " بالجزائر العاصمة في أوت **2009**، والتي تمثلت في اشتباكات بين باعة جزائريين ورصفائهم من الصينيين تعكس حالة التوتر التي صبغت العلاقات بين الطرفين ، ما فرض على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات جديدة لضبطها ومن بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاؤوا من أجله. ولعله من الحكمة أن تعمل الدول الأفريقية منذ الآن على تدريب العمالة المحلية لجعلها أقدر على المنافسة حتى توفر البديل المناسب للعمالة الصينية[2].

الواضح أنه بالرغم من الأصوات التي ترتفع من حين لآخر في بعض الدول الأفريقية منتقدة أسلوب التعامل الصيني فإن الصين لا زالت تمثل البديل الأنسب أمام الدول الأفريقية للتخلص من هيمنة الدول الغربية التي تربط دعمها الاقتصادي وتعاونها مع الدول النامية بالكثير من الشروط ،بحيث يرى الكثيرون أن منظمات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ما هي إلا أداة في يد الدول الغربية ، وأن شروطها ووصفاتها الاقتصادية لم تؤد إلا إلى إفقار الدول النامية في أفريقيا وغيرها وربط اقتصاد هذه الدول باقتصاد الدول المتقدمة في العالم الغربي.

✓ **ثانيا: سياسيا**

- **حقوق الإنسان**

إن تجاهل الصين لممارسات بعض الأنظمة الإفريقية المتسلطة والمتمثلة في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان يعد دعماً لهذه الأنظمة التي تصادر الحريات وتعمل على قمع الشعوب ، وكانت السيدة

[1]– محجوب الباشا، مرجع سابق.

2-وليام ماكلين،مرجع سابق.

"**هيلاري كلينتون** " قد أشارت لهذا الأمر في السنغال خلال زيارتها للقارة الأفريقية في عام 2013 ،عندما قالت أن بلادها – على خلاف ما يفعله آخرون – تقف مع الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى عندما يكون غض الطرف عن هذه المبادئ السامية هو الخيار الأسهل والأكثر ربحية، وقد وجد تصريح السيدة " **كلينتون**" عندئذ رد فعل غاضبا من جانب وكالة الأنباء الصينية " **شينخوا**" التي وصفته بأنه "محاولة رخيصة لتعطيل سير العلاقات الصينية الأفريقية خدمة للمصالح الأمريكية الضيقة".[1]

- **دعم الأنظمة التسلطية**

أما سياسيا فيشكل دعم بكين لبعض الأنظمة التسلطية، في إفريقيا خاصة دبلوماسيا ولدى هيئة الأمم المتحدة تحديا فعليا فقد طرح هذا الدعم انتقادات وشكوك كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين، فهي تواجه عددا من القيود الخاصة بتبنيها سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، إما نتيجة وجود ضغوط محلية فيما يتعلق بسياسات بعض الدول المتلقية للمساعدات والمنح الصينية والتي ترى فيها الصين مساسا بقواعد النزاهة وشيوع مظاهر الفساد،مثل: **أنجولا وزيمبابوى، وإثيوبيا،** أو لضغوط خارجية من قبل بعض الدول،مثل الولايات المتحدة التي تضغط عليها باستخدام علاقتها السياسية والاقتصادية في السودان لإجبار نظامها السياسي على تسوية قضية دارفور، والحاصل أن الصين حاولت الوساطة في التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية للصراعات الإفريقية في دارفور في 2007، كما توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول ورسوم أنابيب النفط في أوت 2012، علاوة على طرح مسألة مشاركة الصين بقوات عسكرية ضمن قوات حفظ السلام الدولية في دارفور لمنع القوات الحكومية السودانية من " **إبادة سكان دارفور** " ، وهى المطالب التي تتحفظ الصين في قبولها، [2] وتوسطت لحل الصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن دعم الأخيرة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهي حركة تمرد في "**لاورينت نكوندا**" في 2009 ، كل هذه المحاولات تم وصفها بأنها "**تدخلية لغرض المصلحة**" حرصا على علاقتها الثنائية مع النظام الحاكم في هاته الدول ، إذن فموقف بكين من هذه القضايا أساسه الحفاظ على المصالح الصينية النفطية في هاته الدول و أن أي عقوبات تتعرض لها هاته الدول ستضر بمصالح الصين ، كما تتيح الفرصة للتدخل الأمريكي.

كما يتخوف العديد من القيادات الغربية من طرح الصين لرؤية إستراتيجية في مجال تعامل الدول المتقدمة مع الدول الإفريقية أطلق عليها "**اتفاق بكين** "، وهو اتفاق جديد يتناقض مع" **اتفاق واشنطن** "، تقوم الصين بموجبه بتشجيع الدول الإفريقية "**المارقة**"على رفض الانصياع للمطالب الغربية الخاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي بمفهومه الغربي القائم على انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، والسماح بتداول السلطة من خلال انتخابات حرة، وتعزز الصين من خلال طرحها هذا سياسات استمرار هيمنة جهاز

[1] _محجوب الباشا،مرجع سابق.

[2] – الأولي إسماعيل، مرجع سابق.

الدولة على إدارة التنمية بمفهومها الاقتصادي والسياسي ومساعدتها لعدد من الدول الإفريقية للإفلات من قرارات العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عدة منظمات دولية من قبيل مجلس الأمن الدولي، ناهيك عن رفض الصين ممارسة أي ضغوط على هاته الدول للقبول بالقرارات الخاصة بتسوية الصراعات المندلعة فى مناطق، مثل "**دارفور**" بالسودان و"**كاتنيجا** "في الكونغو. [1]

✓ **ثالثا: ثقافيا**

- يطرح عدد من الخبراء قضية ضعف المكون الثقافي في إستراتيجية الصين تجاه الدول الإفريقية، والتي ترتكز على مجموعة من العناصر، منها: اللغة الصينية التي تعد لغة غير منتشرة ونادرا ما يتحدث بها أحد في مناطق إفريقيا ، ناهيك عن عدم إلمام المبعوثين الصينيين باللغات المستخدمة في هذه المناطق، والتي تشمل: الإنجليزية، والفرنسية على العموم، مما يعمق من الفجوة الثقافية في هذه العلاقات فضلا على عدم اهتمام الصين بموروثات المذاهب الدينية في هذه المناطق والتي تنتشر فيها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية.
- على الرغم من اتفاق الصين مع غالبية الدول الإفريقية على زيادة التبادل الإعلامي فيما بينهما، إلا أن اهتمام الإعلام الرسمي الصيني بهذه الدول يعد محدودا ،من خلال قلة عدد المراكز البحثية المتخصصة في دراسة هذه الدول وثقافتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية،واستمرارية اعتماد الصين على المراكز والبرامج البحثية الغربية في استقاء المعلومات الخاصة بهذه الدول،مما يدعم نقل صورة مغلوطة عن شعوب هذه المناطق إلى الصين. وبالتالي تفرض السلبيات السابقة على صناع القرار الصينيين ضرورة التحرك للحد منها لضمان نجاح المساعي الصينية في الوصول لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إفريقيا.[2]

المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بين التحديات و المستقبل

المطلب الأول:تحديات الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

أولا: التنافس الدولي

إذا كان الصراع الكلاسيكي على موارد الطاقة إفريقيا دار بين القوى الاستعمارية في القرنين الأخيرين، فان هناك صراع جديد يحتدم بين قوى جديدة ويدور مجاله بشكل أسرع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، **-وان لم تخرج فرنسا التي تعتبر من القوى الاستعمارية من الساحة بعد-.**

فأما الولايات المتحدة الأمريكية ففي رؤية الأفارقة أنها في صف الغرب الذي استعمر القارة و همشها، ومن ثم استغلها بل أوقعاها في فخ التبعية والتخلف، أما الصين فهي مثل إفريقيا عانت من ويلات الاستعمار،

[1]-رضا محمد هلال، مرجع سابق.

[2]-الأولي إسماعيل، مرجع سابق.

وتقدم نفسها كقوة بديلة للغرب للتحقيق التنمية في القارة، ويرى قادة إفريقيا وأكثر المهتمين في شأن القارة أن علاقة الصين مع إفريقيا علاقة قائمة بالشراكة والمساواة، بينما علاقة إفريقيا مع الغرب هي علاقة استغلال من طرف واحد، بيد أن وسائل الإعلام الغربية تصف الصين بأنها تنفذ " **سياسة استعمارية جديدة" تجاه إفريقيا**".

ومن جهتها تنفي الصين هذه الادعاءات في الوقت الذي تقر فيه بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة لتنميتها المستدامة، إذ تزودها المواد الخام والطاقة لصناعتها لكن في المقابل بدورها تساهم في نمو وتنمية القارة، من خلال تمويل وتطوير البنية التحتية وتقديمها للمساعدة، أي أن نموذجها يقوم على أساس التكافؤ والمنفعة المشتركة، وتستدل النمو الحالي للقارة وأنه جاء بعد الشراكة ما بينها وبين إفريقيا، بينما الغرب لم يحقق للقارة تنمية بل استغلها فحسب وعليه فنموذج الصين بديل للنموذج الغربي للتنمية.[1]

يعتبر ملف الطاقة من أهم الملفات التي تؤثر في صعود وهبوط القوى العالمية ،فالطاقة من الموارد غير المتجددة نتيجة لزيادة الطلب وقلة الاحتياطي العالمي فالتنافس عليها يرتكز على محورين:

1 - ضمان تدفق النفط لهاته القوى في الوقت الحاضر.

2 - السيطرة على الأماكن الكبرى للاحتياط النفطي مستقبلا.

ومن أكبر القوى المنافسة عليه داخل القارة هي الولايات المتحدة الأمريكية ،فقد نشرت مجلة أمريكية "**نيويورك تيمز**"تقريرا من ثماني صفحات موضوعه الصراع القادم في المستقبل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول موارد الطاقة في إفريقيا و الذي طلب فيه من صانعي القرار الأمريكي منع محاولات الصين للسيطرة على الموارد الطاقوية فيها ،وهنا يطرح السؤال ،هل تعتبر الطاقة محددا رئيسيا لدعم سياسة الدولتين في إفريقيا؟،نعم إن المنافسة بين القوتين حول الموارد الطاقوية و اكبر المستوردين لها عالميا (**الصين فتستورد ما قيمته 25% من احتياجاتها أيضا من إفريقيا**)،إن الحصول على هذا المورد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر ضرورة لكي تظل قوة صناعية وعسكرية مهيمنة ولاسيما أنها باتت تشهد ترديا في إنتاج الم وارد الطبيعية في الوقت الذي ازداد فيه إنتاج الصين وحصولها على هذا المورد وفقا لدبلوماسية الطاقة. أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما جديدا في أولويات سياستها الاقتصادية الخارجية أسمته"**الأمن الطاقوي**"، وقعت من خلاله تقرير يضم ثلاث نقاط رئيسية تهدف للقيام باستراتيجيات واسعة النطاق لزيادة واردات النفط من مصادر تزويد خارجية ،حيث يرى الدكتور"**عبد الحي يحيى زلوم** " في كتابه "**حروب البترول العالمية...** "أن علاقة العرب و الغرب تحركها **5** عوامل تبدأ بحرف **G** الله (god)، الجغرافيا (Geography)، الجيوبوليتيكا (Geopolitique)، الجيولوجيا (geologie)، وأخيرا

[1]- سعد حقي توفيق،"التنافس الدولي و ضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية،[د.م.ن]،العدد 43،2010،ص-ص:22-25.

العولمة(Globalization)، [1] و أما اليوم فعاملا جيولوجيا النفط و الموارد الطبيعية هما المسيطران،لذا يمكننا القول أن النفط هو الهدف المنشود ذو إستراتيجية طويلة المدى ،كما يرى الخبير الأمريكي في الأمن الدولي "**مايكل كلير**"أن الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق و آبارها تجف وطلبها على النفط يتزايد ،و مع حلول عام **2020** ستحتاج إلى استيراد ما قدره **60%** من النفط العالمي ،ليرتفع معدل الاستهلاك من **10.4**مليون برميل إلى **16.7** مليون برميل[2]. أشار بعض المفكرين الغربيين " **ديبورا**" ، أن شراكة الصين و إفريقيا في إقامة منتدى التعاون كانت ذات أبعاد لعينة للحصول على النفط ،حيث باتت هي أيضا أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي سد هاته الثغرة ركزت على الدول الإفريقية في محاولة إستراتيجية لخلق مستوى من الترابط بينها وبين القارة بطرق دبلوماسية وعقلانية مع ضمان تدفقه في صورة آمنة ونحو متزايد انطلاقا من الزيارات المتتالية،وقد مثلت صادرات السودان من النفط للصين **7%** من إجمالي إنتاجها،كما وضعت الصين عقدا لاستغلال نفط الكونغو عام **2005** و شراء مليون طن من الفحم، ومن أجل تلبية احتياج واشنطن من النفط نصح تقرير للولايات المتحدة بالتركيز على هدفين،أولهما زيادة الواردات من دول الخليج،والثاني تنويع الواردات النفطية ،وكانت إفريقيا على رأس المناطق ذكرها التقرير نظرا لجودته ،كما أن السيطرة على النفط الإفريقي يفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية ويزيد من حجم التبادل التجاري بينهما،وفقا لخطة مفادها أن احتياطي النفط متصل مباشرة بالساحل الشرقي للولايات المتحدة،في انتظار انجاز خط أنابيب " **تشاد،كاميرون** " الذي سيضخ **25000** برميل يوميا في اتجاه الأطلسي،كما استحوذت الشركات الأمريكية على أكثر من **7.4** مليار دولار من الاستثمارات النفطية لنيجيريا وتخطط واشنطن لرفع صادراتها منه إلى **1.4** مليون برميل يوميا،كما تصدر أنغولا **330 ألف** برميل يوميا ما نسبته **80%** من صادراتها،أما غينيا الاستوائية فقد زاد إنتاجها لهذا المورد بنسبة **70%** عام **2001** وجه معظم صادراته أيضا للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الغابون.[3]

نحن أمام نموذجين من حلبة التنافس فالأول صيني يضمن مشروعات عملية لإقامة المنشئات و الطرق..والتنقيب عن البترول وثاني أمريكي لإقامة قواعد عسكرية في دول إفريقيا لاستخدامها في تنفيذ هجمات على بعضها البعض،و لقد لفت تقرير من المفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أن إستراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق أمريكي لأمن الطاقة الأمريكية نظرا لاهتمامات بكين المتصاعدة حول النفط الإفريقي خصوصا،كما أكد المحلل النفطي" **غاري** "أن مفعول إستراتيجية المارد الصيني فيما يتعلق بالمساعدات التي تمزج بين التجارة والدبلوماسية هي الأكثر تأثيرا ،في

[1]- عبد الحي يحى زلوم ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، الأردن: الدار العربية للدراسات والنشر،2008 ،ص،ص:10 ،11.

[2]- الأولى إسماعيل، مرجع سابق.

[3]- محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، بيروت:دارا لنفائس ،2010 ، ص- ص:212-217.

المقابل أن المساعدات الأمريكية ،كبرامج مكافحة "**الايدز**" لا تتحيز لصالح شركات النفط الأمريكية،إن بكين لعبت أوراقها بحنكة وذكاء أمام واشنطن باستخدام سلاح القروض دون تبعات ،والتي ساعدت الدول الإفريقية بالابتعاد عن الشركات الاحتكارية وشروطها المجحفة. [1]

كما يقال "إن النفط هو **10%** من الاقتصاد **و90%** من السياسة،إذ اعتبر استراتيجيين أمريكيين أن الهاجس الأمني الأخطر الذي أخذت الدول الكبرى تتسابق إلى مناطق وجوده بغرض السيطرة على مصادر هو استعماله كخيار بديل عن الشرق الأوسط أو المدخل للخروج من أزمة الطاقة ،إذن فالتكالب الدولي حول هذا المورد جاء كعامل حاسم انطلاقا من مقولة"**هارولد اكس**" وزير الداخلية الأمريكي في فترة الحرب البارد ة وما بعدها، "**إن البشرية صنعت تطورها إلى الحضارة عبر عصور أربعة،العصر الحجري،العصر البرونزي،العصر الحديدي و أخيرا عصر البترول**". [2]

ثانيا: المشاكل الداخلية التي تعرقل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية داخل إفريقيا

مع اتساع رقعة مصالح الصين ونفوذها في القارة الإفريقية،واستثمارها الهائل وحاجتها إلى المواد الخام من إفريقيا تزيد من انكشافها على قضايا الأمن الداخلي في إفريقيا، خاصة أن قضايا استخراج و إدارة الموارد الطبيعية كلها أسباب للتنافس والتوترات والمواجهة المسلحة والاضطهاد في إفريقيا، أضف إلى ذلك أن سياسية الصين القائمة على عدم التدخل ودعمها في مجال الأمن الاجتماعي والاقتصادي (قروض، منح، تعاون عسكري، إلخ) كلها متغيرات محتملة في حساب السياسات المحلية بالنسبة لغالبية البلدان الإفريقية.

وجدت بكين نفسها مضطرة للانغماس في تحديات جديدة داخل القارة ونزاعاتها المسلحة التي لم تعتد عليها من قبل ، فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين و مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض بؤر التوتر كان أخطرها في إقليم" **أوغادين**" عام **2002** عندما سقط **9** صينيين قتلى، واختطاف مجموعة أخرى تم إطلاق سراحهم لاحقًا[3]، في **2004** اختطف المتمردون عمالا صينيين في جنوب السودان، في أفريل **2006** فجرت حركة تحرير دلتا النيجر المسلحة **(مِند)** في جنوب نيجيريا الغني بالنفط، قنبلة احتجاجا على حصة صينية بمبلغ **2.2** مليار دولار في حقول نفطية بالمنطقة، في جوان **2006** وقعت احتجاجات عنيفة وحالات موت في منجم نحاس يملكه صينيون في " **تشامبيسي**" في زامبيا، في فيفري **2007** قام أحد المهاجمين بغارة على مصنع لصناعة الحجارة في كينيا وقتل عاملا صينيا.كما قتلت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين "**أونلف**" مهندسين إثيوبيين وصينيين في حقل نفط تابع للشركة الصينية

---

[1] –حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،2008،ص:89 .

[2] –محمد حسين هيكل، "حرب الخليج–أوهام القوة و النصر–" ، مركز الأهرام، القاهرة، 1998، ص: 198.

[3] –مهاري مارو، "العلاقات الصينية الإفريقية..الديمقراطية والتوزيع"،(تر: يعقوب بن أبو مدين)، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.تم التحصل عليه من الموقع: studies.aljazeera.net/.../2013430111544580961.htm تم تصفح الموقع يوم:2015/04/10، 22.40.

للصناعات البتروكيميائية في منطقة " **أوغادين**"،وحادثة أخرى مماثلة في" **كردفان**" عام 2007 ، و في أكتوبر 2007 اختطف فيها 9 صينيين سقط 4 منهم قتلى، وفي عام 2008 أجلت الصين 212 من مواطنيها من تشاد إلى الكاميرون بعد صدامات مسلحة في العاصمة التشادية. [1]

كل ذلك فرض على الصين اتخاذ إجراءات عملية للتعامل مع مثل هذه التحديات الناشئة كتشكيل إدارات وفرق خاصة في وزارة الخارجية الصينية .وتعزيز مشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية حيث بلغت نسبة قواتها المرابطة في إفريقيا حوالي 21% من مجمل قواتها في مختلف مناطق العالم،كما زادت من نسبة مشاركتها العسكرية في مكافحة عمليات القرصنة في" **خليج عدن**" حيث يمر نحو 1300 سفينة بضائع صينية تعرض نحو 41 %منها لعمليات قرصنة خلال عام 2008.

ومع بروز مثل هذه التحديات الجديدة أمام الصين في ظل عدم امتلاكها لوجود عسكري ولوجيستي دائم في إفريقيا بدأت الصين تفكر جديا بضرورة حصولها على قواعد وموانئ داخل القارة، وهذا ما بدأت التفاوض حوله مع حكومة "**سيشل**" ويبدو أن الصين وضعت نصب عينيها في أن النموذج الذي تقدمه في علاقتها مع إفريقيا هو نموذج لا يحتمل أن تكون نتيجته سوى خيار واحد لا بديل له وهو النجاح. [2]

دفعت أحداث الربيع العربي في نهاية عام 2010 إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وهذا يعني بالنسبة للصين ارتفاع فواتير الاستيراد وانخفاض الفائض التجاري فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي حيث تتناقص المساهمة في صافي الصادرات. وبالتالي فإن التطورات في المنطقة تشكل مصدر قلق كبير للاقتصاد الصيني. تستورد الصين نحو 2.9 مليون برميل من النفط يوميًا من المنطقة. وبالتالي فإن الربيع العربي يشكل تحديًا للمصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، كما تعد هاته الأخير سوقًا رئيسيًا لشركات البناء والهندسة الصينية التي تعمل في الخارج ، لذا تشكل أحداث الربيع العربي خطرًا كبيرًا على المشاريع الصينية في المنطقة. ووفقا لبعض التقديرات، تم التخلي عن بعض المشاريع المتفق عليها والتي تساوي مليارات من الدولارات – حوالي 18.8 مليار دولار – في ليبيا مما أدى إلى خسائر اقتصادية هائلة ،كما تم إجلاء أعداد هائلة من العمال الصينيين المهرة الذين يعملون في مشاريع البنية التحتية والنفط،حيث كان نظام الدفع لمشاريع البنية التحتية يعتمد على كَم العمل الذي يتم إنجازه، وبالتالي أي تأخير يؤثر سلبًا على الإيرادات وهو الذي دفع بإرسال سفن وقطع عسكرية خارج أراضيها لإجلاء أكثر من 6000 عامل صيني من ليبيا. [3]

---

[1]–سمير قط، مرجع سابق.

[2]–مهاري مارو، مرجع سابق.

[3]– مردخاي خزيزا، "كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟"، موقع راقب،2014 ، تم الحصول عليه من الموقع: raqeb.co/2014/10. ، تم التصفح بتاريخ :2015/04/16، 21:26.

تشهد القارة خصوصا بعض بلدان غرب إفريقيا (غينيا، ليبيريا، سيراليون) انتشارا لفيروس القاتل "إيبولا"، وتشير بعض الدراسات أن هذا الفيروس يخفض تقريبا 4% من النمو الاقتصادي في إفريقيا ،هذا وقد أدى انتشاره إلى خروج الكثير من المستثمرين الصينيين وإلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية، كما أن العاملين في تلك المناطق يفرون عنها لئلا ينتقل إليهم الفيروس، إذ علقت الشركات الاستثمارية الصينية الطيران إليها كما ألغت تأشيرة دخول العمالة الصينية إلى الدول التي انتشر فيها الفيروس، وبالتالي تناقص حجم التبادل التجاري بين الطرفين. [1]

كما أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر حساسية تجاه التزايد المحتمل للشركات الصينية على الأرض في السنوات الخمسة الأخيرة، وتتبدى تلك الحساسية في حظر شركات صينية وطرد عمال صينيين ، فعلى سبيل المثال طردت حكومة جنوب السودان مدير شركة نفط صينية " **بتروودار** " بتهمة سرقة النفط، كما قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بطرد اثنين من تجار السلع من منطقة " **كيفيو** "، وحرمت المحاكم الجزائرية شركتين صينيتين من المشاركة في عطاء عام بسبب تهم فساد.[2]

المطلب الثاني:الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

السيناريو الأول:المسار التفاؤلي

لقد كتب الكاتب الأمريكي" **بول كينيدي** " ،أن القوة لدى إمبراطورية ما ليست مطلقة أو منفردة بذاتها ، وإنما هي مسألة نسبية فلا يمكن قياس قوة أو ضعف دولة ما إلا بالنسبة للدولة من ناحية ،وبالنسبة إلى الدول الأخرى من ناحية أخرى،وبالنسبة إلى قوتها هي في حد ذاتها.[3]

ومن هذا المنطلق،ممكن القول أن القوة الصينية ستتفوق على نظيرتها الأمريكية مستقبلا وتبث وجودها بقوة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في إفريقيا ،فالعملاق الصيني يحقق نسب نمو عالية تتجاوز في الكثير من المقومات التي تجعلها من الدول المرشحة الأولى بقوة مستقبلا بأن تكون قاطرة(locamative) في النظام الدولي،حيث كان لإتباع الصين سياسة الإصلاحات و الانفتاح على دول العالم الغربية الكبرى و دول الجنوب و خاصة الإفريقية دورا في زيادة تطور نموها الاقتصادي ، [4] اذ تؤكد الكثير من الدراسات أن النمو الاقتصادي الصيني الذي شهد معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي بلغ حجم اقتصاد الصين الكلي 9.5

---

[1]– محمد عبد الرحمان محمد، مرجع سابق.

[2]– الأولي إسماعيل، مرجع سابق.

[3]–نعيم إبراهيم الطاهر ،الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد ،عمان:دار البارودي العلمية،ط2،2001 ص:203.

[4]–نوار خليل هشام، تباين قوة الدولة–إطار تحليلي لقياس قوة دولة مقارنة بدولة أخرى"،المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ،جانفي 2009،ص:90.

تريليون دولار في عام 2013 ،وازداد حجم الصادرات من 14 مليار دولار عام 1979 إلى 2.2 تريليون دولار عام 2013 أما الواردات فارتفعت من 1.9 مليار دولار في نفس العام إلى 18مليار دولار عام 2013. ومن عام 1979 إلى عام 2013، نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية للصين من 2ملياردولارعام 1985 إلى 127 مليار دولار عام 2013 ،[1] جاءت الصين في المرتبة43 عالميا لتكون أعلى اقتصادات دول " **البريكس**" تصنيفا وفقا لمؤشر الرأس المال البشري الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي ،[2]كما أنه بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي أنه بحلول 2019 ستتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا على أساس تعادل القوة الشرائية، بحيث يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأمريكي بنسبة 21.3 %هو ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاول احتوائها، [3]كما هو مبين في المحنى البياني الشكل(09) في الملحق.

كل هذا يعزز سيناريو تفاؤلي في توطيد العلاقات مع دول الجنوب وخاصة الإفريقية ويتجلى ذلك فيما يلي: [4]

- ✓ العلاقات الاقتصادية الجيدة في مجال الطاقة بين الطرفين إذ أن الصين تعتبر المستورد رقم واحد للنفط الإفريقي، وحسب توقعات منتدى التعاون الباسيفيكي سيصل استهلاك الصين للنفط الإفريقي ما قيمته 7ملايين برميل يوميا.
- ✓ ارتفاع الاستثمارات الصينية في إفريقيا مما ساهم في النمو الاقتصادي الإفريقي وزيادة نصيب الدخل الفردي الإفريقي بنسبة 5% سنويا ما بين 2003و2008 فضلا على انخفاض معدل الفقر من 60.2% في 1990 الى13.1% عام2008.
- ✓ وجدت دول افريقية كثيرة مخرجا لعجزها التجاري القديم بحيث قدرت قيمة التبادلات التجارية مع الصين من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار في فترة 1992-2011ليصل عام 2014 إلى 222 مليار دولار حيث ظللت الصين سادس أكبر شريك تجاري لإفريقيا لـ ستة سنوات متتالية.[5]

---

[1] – Wayne M. Morrison, " china's Economic Rise:History, Trends, Challenges, and Implications for the United States",Congressional Research Service,october 2014 ,p ,p :5,6.

[2] –ريم الحبيبي ،"منتدى الاقتصاد العالمي يُطلق مؤشر جديد لقياس قدرة الدول على تطوير وتعزيز رأس المال البشري"،منتدى الاقتصاد العالمي،جينوا،2013،ص:2.

[3] – Wayne M. Morrison,op,cit,p : 7.

[4] –خالد مالك،تقرير التنمية البشرية 2013،"نهضة الجنوب:صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، (تر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادي و الاجتماعي لغربي آسيا –ايسكوا-)،2013،ص-ص:28-48.

[5] –موقع الصين بلغة عربية،"التعاون الاقتصادي و التجاري الصيني الإفريقي يحقق تطورا كبيرا"،تم الحصول عليه من الموقع: http://arabic.china.com/news/domestic/2895/20150318/321266.html
تم التصفح بتاريخ:2015/04/29 ،22:10.

✓ توسيع الصين لقاعدتها الاستثمارية من حيث النطاق الجغرافي إذ تزايد عدد الشركات الاستثمارية الصينية ليصل عددها **700** شركة في أكثر من **49** دولة،كما زاد حجمها ليصل في عام **2014** إلى **4** مليار دولار بزيادة قدرها **14%** ،تنوعت استثماراتها في مجالات مختلفة،البترول،المناجم،الأخشاب،البنى التحتية...

✓ أما على المستوى الدبلوماسي فالبرعم من القيود فقد نجحت الصين من الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية، في المنظمات الدولية وتوظيفها لخدمة سياستها الخارجية، الرامية إلى مواجهة الضغوط الغربية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الخارجية ومحاصرة محاولات تايوان الانفصالية،ومن المتوقع مستقبلا تواصل انسحاب الحكومات الإفريقية المتبقية المعترفة بتايوان.

✓ قدرة العلاقة الصينية الإفريقية على التحول أو تحقيق تنمية القدرات الإفريقية المستهدفة في مجال التعليم والصحة والزراعة، أو تسريع تلك العملية.

القدرة على تحويل القدرات التكنولوجية الإفريقية، خاصة في مجال الاستخراج ومعالجة مواردها الطبيعية وإضافة القيمة لها.

ترجمة منافع التفاعل بحيث يستفيد منها المواطنون الأفارقة من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية والسياسية.القدرة على التنسيق الفعال لنشاطات الحكومة الصينية والقطاع الخاص الصيني في إفريقيا.

العمل على تنظيم أفضل لعمليات نقل الأسلحة الأكثر حساسية التي تقوم بها شركات صينية إلى إفريقيا.[1]

السيناريو الثاني:المسار التشاؤمي

يستبعد هذا المسار باعتبار أن هناك مؤشرات ايجابية تعزز واقع التعاون المجالاتي بين الطرفين إلا أنه يبقى احتمال مستقبلي وارد لهذا السيناريو يرجع لـ:[2]

✓ التنافس الدولي القوي حول القارة ،فما يميز إفريقيا ضمن استراتيجيات القوى الدولية أن فرنسا تسيطر عليها ثقافيا و الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا و الصين اقتصاديا،إضافة إلى ظهور الكثير من القوى الصاعدة تسعى للمنافسة أيضا داخلها، بسبب التنافس الدولي الحاد حول الموارد و ما تتيحه القارة من فرص جيدة للاستثمارات،فزيادة استهلاك الاقتصاد الصيني للطاقة خلق صدامات كبيرة مع الإستراتيجيات النفطية، للدول الأخرى التي كانت إفريقيا مسرحا لها باعتبارها منطقة مكتشفة حديثا، وهو ما سيطرح سيناريو يسميه الكثير من المحللين "**تخاطف إفريقيا مرة أخرى في مرحلة ما بعد الاستعمار**".

✓ كما أن نفوذ الصين لا يزال ضئيلا مقارنة بالنفوذ الفرنسي والأمريكي في إفريقيا،مقارنة بمؤشرات التعاون مع هاته الأخير ،فبكين تستهدف مناطق أخرى أيضا في إستراتيجيتها أكبر من استهدافها لإفريقيا، وخاصة في آسيا.

---

[1]-الأولى إسماعيل،مرجع سابق.

[2]-أمير سعيد،"نيجيريا الخارطة والبوصلة"،مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي،العدد5،2010،ص،ص:77 ،78.

- ✓ تباين الأهداف والأغراض الإفريقية من السياسة الصينية نظرا لتعاطي هذه السياسة مع نحو 49 دولة إفريقية، لكل منها مصالحها الذاتية والخاصة التي يصعب التوافق الصيني معها، خاصة أن الصين تركز على عدة دول أهمها ، منطقة خليج غينا والدول التي تعرف "بالدول المحورية"التي تحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهذا سوف سيخلق تحديا للصين لكنه قد ينتج فرصا لدول إفريقيا في ظل استقطاب مختلف الأطراف.
- ✓ لهذا على الصين أن تتصرف بعقلانية مع هذه التحديات وذلك بتعظيم فرصها وتقليل تهديداتها وتجنب التصرف بمنطلقات إيديولوجية، التي لم يعد لها مكان في النظام الدولي الراهن.[1]
- ✓ المعاناة الكثيرة للدول الإفريقية في ظل التحولات الديمقراطية و الأخذ بنظام اقتصاد السوق ،إذ تعاني 34 دولة في القارة من المجاعات ونقص الأغذية ،الأمر الذي أدى إلى الاعتماد الشبه الكامل على المعونات الخارجية لتوفير الغذاء،فضلا على تفشي الأوبئة "ايبولا" مؤخرا.
- ✓ و لمواجهة هاته التحديات الداخلية،وجب على حكومات الدول الإفريقية الاستفادة من الخبرة الصينية في المجالات العملياتية الاقتصادية،لتحقيق الاكتفاء الذاتي لإدارة مواردها البشرية ومن ثمة استغلال مواردها الطبيعية.[2]

السيناريو الثالث:الحفاظ على الوضع القائم

إن التعاون التجاري و الاقتصادي الذي يسبق العلاقات الصينية الإفريقية يخدم الطرفين وهو أحسن حالة من التعاون بين إفريقيا والدول الغربية، وقد تجسد ذلك بقوة في منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي في عام 2000، حيث وضع المخططون الصينيون تصورا استراتيجيا لعلاقتهم الإفريقية من أجل تكريس التعاون وتعظيم المصالح الثنائية انطلاقا من مبدأ الشراكة دون شروط سياسية، ومن دون التدخل في الشؤون الداخلية على عكس استراتيجيات الدول الغربية القاضية بالمشروطية السياسية و التدخل في الشؤون الداخلية بحجة حقوق الإنسان ،كل هذا يجعل من الدول الإفريقية تحاول الحفاظ على الوضع القائم ، بالرغم من وجود تنافس دولي كمعيق لسيرورة العلاقات إضافة للازمات المالية الحاصلة في العالم كأزمة 2008،حيث تأثر الاقتصاد الصيني، و تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين من 14.2% في عام2007 إلى 9.2٪ في عام 2009 ،التي انقضت بانكفاء الصين على نفسها وأخذت بالتدرج بحذر في

[1]–سمير قط،مرجع سابق.

[2]–سلطان الفولي حسن،"دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا"،مجلة قراءات افريقية،المنتدى الإسلامي،العدد 5،جوان 2010،ص،ص:32 ،33.

علاقتها مع الدول الإفريقية،كل هذا ساهم في تخفيض توقعات السيناريو التفاؤلي.[1] وهو ما يبينه الشكل **(10)** لمنحنى تحليل النمو الاقتصادي الصيني لبنك قطر عام**2014** في الملحق.

✓ الاستفادة الكاملة من هذه العلاقة، يجب على الحكومة الأفريقية لعب الورق السياسية بشكل جيد، من خلال آلية جماعية من الاتحاد الأفريقي و الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني العمل معا لوضع إطار سياسة بناءة من شأنها أن تضمن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تقديم مساهمة إيجابية واضحة لاقتصاداتها ومجتمعاتها، ودفع عجلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا للتعاون الثنائي يكون أساسه الثقة المتبادلة.

إجمالا من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات الصينية الإفريقية. فمن المتوقع أن تتطور العلاقات الثنائية على المدى القصير أو المتوسط،أم تبقى هاته العلاقات تمزج بين توفير الفرص والاستغلال والنمو والاعتماد على الآخر أم تستمر البلدان الإفريقية في الاستفادة من الحضور الصيني، لأنه يؤدي إلى نمو مستدام وتحسين في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتدفق استثمارات جديدة ومزيد من العلاقات التجارية الاقتصادية "**مقابل توجهات أقل تسييسا** ". على أن التوصل إلى سيناريو حقيقي يكون بموجبه " **الجميع فائزًا** " خاصة بالنسبة لإفريقيا.[2]

[1]- مجموعة بنك قطر **qnb**،"الصين رؤية اقتصادية 2014"، قطر،9 جوان 2014،ص:8.

[2]-الأولى إسماعيل،مرجع سابق.

الخاتمة

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هاته الدراسة أن الصين تغلغلت بقوة اقتصاديا في إفريقيا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تعززت استثماراتها الخارجية في مجالات مختلفة أبرزها المجال الطاقوي و البنية التحتية ،بشكل يبرز تمركزها في مناطق مختلفة من دول القارة، " **جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر، مصر..**" وهو ما جعلها تبني شبكة من العلاقات الاقتصادية و التجارية المنجزة بين الطرفين بالرغم من وجود تنافس دولي بينها وبين القوى الدولية، وما يلاحظ أن تقسيم الكعكة في إفريقيا يتوزع على ثلاث مجالات:

1_المجال الاقتصادي تسيطر عليه الصين.

2_المجال العسكري تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

3_المجال الثقافي تسيطر عليه فرنسا.

وقد تم في هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات المقترحة في المقدمة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تعززت إستراتيجية الصين اقتصاديا نحو دول الجنوب وبشكل كبير في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة نظرا لاتساع السوق الإفريقية وغنائها بالثروات و الموارد الأولية.

الفرضية الثانية: إن الصين تحسن توظيف إستراتيجيتها في القارة الإفريقية ليست فقط على المستوى الاقتصادي بل على المستويين السياسي والثقافي وهو ما جعلها طرف قوي يؤثر على متغيرات النظام الدولي.

الفرضية الثالثة: تسعى الصين في الوقت الحالي و المستقبلي بأن تكون قاطرة إفريقيا اقتصاديا بالرغم من وجود تنافس دولي كبير عليها نظرا لأنها مستكشفة حديثا.

وبعد الدراسة والتحليل لموضوع الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه القارة الإفريقية وبعد استعراض أهم مجال ألا وهو المجال الاقتصادي الذي استقطب اهتمام الطرف الصيني، والذي بموجبه اتجهت الصين إلى اعتماد عدة وسائل إستراتيجية، توصلنا إلى النتائج التالية على المستويين النظري والعملي:

- ✓ توسع مفهوم الإستراتيجية في معناه المعاصر الذي كان يقتصر على المجال العسكري إلى مجالات عديدة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة لتشمل مجالات مختلفة منها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..، وبهذا المعنى أصبحت الإستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية

السياسية والتخطيط الاقتصادي لتكون الإستراتيجية الاقتصادية..، ليصبح المحدد الاقتصادي كأحد أهم وسائل وأهداف استراتيجيات الدول خاصة الدول الناشئة، في فترة ما بعد الحرب الباردة كالصين.

- ✓ استطاعت الصين أن تحقق خطوات ناجحة في طريق الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي في فترات زمنية مختلفة – **ماوتسيتونغ** و **دينغ سياوبينغ**– شملت جوانب عدة،صناعية،زراعية،تجارية وإدارية، بتوجهها نحو مختلفة دول العالم –**دول الشمال** و**دول الجنوب**– ،والتي عكست بشكل ملحوظ نجاح في الاستراتيجيات الاقتصادية داخليا بتحسين مستوى المعيشة ومستوى الدخل الفردي وتطوير حجم الصادرات الصناعية والزراعية، وخارجيا بجعلها مستثمر قوي في مختلف دول العالم وخاصة في القارة الإفريقية.
- ✓ تبنت الصين استراتيجيات انفتاح ذكية للاستفادة من العولمة الغربية من خلال التعلم من الشركات الغربية متعددة الجنسيات،ثم التعاون معها،ومن ثم منافستها.
- ✓ تركز الصين في سياستها الخارجية، و في صعودها السلمي على المرونة في التعامل و التي فسرتها مقاربة "**القوة الناعمة**" لجوزيف ناي ، ويتضح ذلك في التوجه نحو توسيع المبادلات الاقتصادية والتجارية و الثقافية في علاقاتها مع دول القارة، وبالتالي قد نجحت إلى حد كبير فيما فشلت فيه الكثير من القوى الدولية المنافسة.
- ✓ يترتب على ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل باعتبارها احد الأطر النظرية شديدة الأهمية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير العديد من أشكال التفاعلات العالمية خاصة التعاونية منها عددا من النتائج الإيجابية، إذ أنه كلما ازداد حجم استثمار الدول في دول أخرى يزداد حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية معها و بإسقاط مسلمات هذه المقاربة على العلاقات الصينية الأفريقية، يساعدنا الأمر في فهم وتحليل و تفسير العديد من جوانب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا.
- ✓ ترى الصين أن توطيد العلاقات مع إفريقيا من العوامل الرئيسية في بلوغها مرحلة القوة العظمى.
- ✓ عدم تدخل الصين في السياسات الداخلية للدول الإفريقية وكذلك عدم التدخل في المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية، وإن كان ذلك لا ينفي تطوير علاقاتها بالأحزاب الاشتراكية وامتداد نشاطاتها إلى برامج ومشروعات تتعلق بإيجاد وتكوين نخب تابعة لها، ووضعها شروطاً لتعاونها تمس السياسات الداخلية للدول المتعاونة معها.
- ✓ اتجاه الصين نحو زيادة فاعلية الدول الإفريقية المهمشة أو التي ليس لها دور مؤثر في المجتمع الدولي أو الدول التي تعاني صراعات داخلية مثل: السودان وزمبابوي وليبيريا ، عن طريق التوجه نحو الاستثمارات الكبرى وتقديم المساعدات .

- ✓ تهتم الصين بمنافسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الإفريقية ولا سيما البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية المهمة اللازمة للتنمية الصينية، ولا يمكن إغفال أهمية الأسواق الإفريقية لتسويق الإنتاج الصيني المنافس بقوة للإنتاج الأمريكي والغربي.
- ✓ توفر القارة الإفريقية على الموارد الأولية عامل ساهم في جذب المستثمر الصيني إلى إفريقيا بامتياز.
- ✓ أن الصين بوصفها قوة تسير في طريق النمو تختلف في الكثير من الأشياء عن الولايات المتحدة، وفي تفهمها لاحتياجات التنمية الاقتصادية لإفريقيا، ومن أهمها احتياج الأفارقة إلى مساند قوي ضد الغزو التجاري الغربي لإفريقيا من خلال تحرير التجارة.

كما تعتمد الصين في تنفيذ إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية على مجموعة من الأدوات:

- ✓ 1- زيادة عدد زيارات قادة الصين للدول الإفريقية للتفاهم و توقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية.
- ✓ 2- تقديم المساعدات ،حيث ترى الصين إلى أن تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية يكون عن طريقها مباشرة بعيداً عن المنظمات الدولية أو الإقليمية وفقا لمؤسسات حكومية تشرف على دعم الاستثمارات الكبرى في القارة.
- ✓ 3- زيادة التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا وقيام الشراكة التجارية بينهما فضلا على زيادة تدفق الاستثمارات.
- ✓ 4- زيادة نشر اللغة والثقافة الصينية، عن طريق توفير أعداد كبيرة من المنح الدراسية، و تخصيصها لطلاب أفارقة للدراسة في الصين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **باللغة العربية**
- **الكتب**

1_إبراهيم، الطاهر نعيم. الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد ،عمان:دار البارودي العلمية،ط2،2001.

2_أبو طالب ،حسن .الصعود السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد ،القاهرة:مركز الدراسات الاسياوية، 2006.

3_الجابري ،محمد عابد .قضايا في الفكر المعاصر، بيروت: مركز للدراسات للوحدة العربية، 1997.

4_الخفاجي،عباس و آخرون.الفكر الاستراتيجي قرارات معاصرة، عمان: دار الثقافة، 2008.

5_الرفاعي البيومي ،نجلاء. " الصـين ". في :(محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا). القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، 1997.

6_الزيدي ،مفيد. العرب والقوى الدولية، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

7_الوادي ،محمد خيري . تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال ، بيروت: دار الفرابي، 2008.

9_أيوب ،مدحت . الصين ومنظمة التجارة العالمية، في: (الصعود الصيني، خديجة عرفة، و هدى ميتيكس)، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006 .

10_برجاس ،حافظ . الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،2008.

11_بوسكين ،إدريس .الإعلام والاتصال في العالم–الهند والصين أنموذجا–،الجزائر:دار هومة للنشر،2012.

12_توماس،وارستر .الاستراتيجيات الاقتصادية في عصر العولمة، مصر: دار الكتاب الحديث، 2007.

13_جي تيليس ،اشلي. التقييم الاستراتيجي–جنوب أسيا–، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

14_حقي توفيق ،سعد. ،مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر والطباعة ، عمان، .2000

15_حمدي ،عبد العزيز .التجربة الصينية، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، 1997.

16_حمليل،رشيد ، الحرب والرأي العام والدعاية، الجزائر: دار برهومة للنشر والتوزيع، 2007.

17_ختاوي ،محمد . النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، بيروت:دارا لنفائس ،2010 .

19_خير أحمد ،سامر .العرب ومستقبل الصين من إلا نموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الإمارات: الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

20_ديسوين ،مايكل . التقييم الاستراتيجي،الإمارات: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997.

21_دي كابلان ،روبرت .غليان آسيا:بحر الصين الجنوبي و نهاية هادي مستقر ، د.م.ن، راندوم هاوس،2014.

22_زانيس ،كوندرا . الصين عودة قوة عالمية، تر، سامي شمعون، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003 .

23_زلوم عبد الحي، يحي . حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، الأردن: الدار العربية للدراسات والنشر،2008.

24_شلبي ،السيد أمين .نظرات في العلاقات الدولية،القاهرة:عالم الكتاب،2008.

25_محمد فهمي، عبد القادر. المدخل للدراسة الإستراتيجية. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011.

26_طشطوش،هايل عبد المولى. موسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.

27_محمد جلال،نعمان. الإستراتيجية والدبلوماسية و البروتوكولات بين الإسلام والمجتمع الحديث، بيروت: الدار العربية للنشر و التوزيع، 2004.

28_مدحت خير الدين ،غسان . مدخل الفكر الاستراتيجي، عمان: الراية ، 2013.

29_ميتيكس هدى ، عرفة خديجة .الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

30_عابدين، صدقي .علاقات الصين مع الاتحاد الأوربي،القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،2006.

31_عبد الحي ،وليد . المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978–2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2002.

32_عبد الرحمان حسن ،حمدي .العلاقات الصينية الإفريقية في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009.

33_عبد السلام، رفيق .الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، قطر:مركز الجزيرة للدراسات والنشر،2008.

34_عبد الناصر ،جندلي .التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و التكوينية،الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007.

35_عرفات ،إبراهيم . الصين وحواجز الصعود، (في:هدى ميتيكس، وخديجة عرفة ،"الصعود الصيني")، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006 .

36_غيبلين ،روبرت .الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث:2004.

37_غيرت ،كارل .على خطى الصين يسير العالم،تر:(طارق عليان)،أبوظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والفنون،2011.

38_هاشم نعمة ،كاظم. سياسة الكتل في آسيا،طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، 1997.

39_هيرن،فولفاجانغ. التحدي الصيني –اثر الصعود الصيني في حياتنا–،تر(محمد رمضان حسين)،الرياض:كناب العربية للنشر، 2011.

❖ الموسوعات السياسية

1_الكيالي ،عبد الوهاب . الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990.

2_الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

❖ الدوريات

1_أوهانلون،مايكل. "العقيدة العسكرية الصينية دفاعية ..لكنها تتوسع"،مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للنشر والتوزيع،العدد 08، ديسمبر 2010.

2_الحبيبي ،ريم. "منتدى الاقتصاد العالمي يُطلق مؤشر جديد لقياس قدرة الدول على تطوير وتعزيز رأس المال البشري"،منتدى الاقتصاد العالمي،جينوا،2013.

3_السياغي،سامي محمد .التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا و العالم العربي"بين تحديات الواقع وبناء المستقبل"،رابطة مجالس الشيوخ والشورى و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي ،الرباط ،2012.

4_بدر محمد، بدر. "التقرير الاستراتيجي الإفريقي،2006–2007"، مركز البحوث الإفريقية ،جامعة القاهرة،2007 .

5_بورشتاين دانييل ، دي كيزا أرنيه ."التنين الأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين"، (تر: شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 271، 2001.

6_ثروت، جورج فهمي." العلاقات الصينية الإفريقية شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"،مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،القاهرة ،2007.

7_جلال،محمد نعمان ."الصين والعرب دعم متبادل ووجهات نظر متفاوتة"،مجلة آفاق افريقية،مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، العدد 10،نوفمبر 2010.

8_جندلي ،عبد الناصر،"النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، بسكرة ،العدد5،[د.س.ن] .

9_حجاج، حمد ."الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 163،2006.

10_حداد، شفيعة. "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ،"دفاتر السياسة والقانون ،جامعة باتنة،العدد 10، 2014 .

11_حسين عبيد ،منى ."السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا:السودان أنموذج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد،د.س.ن.

12_حمدي ،عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".السياسة الدولية، العدد 145، سبتمبر 2001.

13_حميدي ،العبد الله. "هل ولد النظام الدولي متعدد الأقطاب؟"،مجلة الفكر السياسي، العدد 45،2012.

14_خولي حسن ،سلطان . "دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في إفريقيا"، مجلة قراءات افريقية،المنتدى الإسلامي ،العدد5، 2010.

15_سعد حقي، توفيق."التنافس الدولي و ضمان أمن النفط"،[د.د.ن]،مجلة العلوم السياسية،العدد 43، 2010.

16_سعيد،أمير."نيجيريا الخارطة والبوصلة"،مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي،العدد5،2010.

17_سلطان الفولي، حسن."دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا"، مجلة قراءات افريقية،المنتدى الإسلامي،العدد 5،يونيو 2010 .

18_شبانه، أيمن ."النفط الإفريقي، عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد 2، 2013.

19_شيماو، تشن ."الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب –رؤية صينية–"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001 .

20_عباس عبد الربيعي ،كوثر . "السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة المرصد الدولي، العدد 15، 2010.

21_عرفة، محمد جمال. "أبعاد الدور الصيني في إفريقيا و أفاقه"، مجلة قرآت إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد 09، 2011.

22_علو ،أحمد ."التحول الجيو استراتيجي الأميركي في شرق آسيا وجنوبها،" مجلة السياسة الدولية، العدد 188، ابريل 2012.

23_فرحات ،محمد فايز وآخرون."الهند تواصل النهوض وتحديات الصعود" ،مركز الجزيرة للدراسات والنشر ،سلسلة دار القوى الصاعدة،2009.

24_مالك ،خالد ."تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، (بتر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا)– د.م.ن، 2013.

25_مالكي، أمحمد ."الصين والقوة الناعمة في إفريقيا"،مركز الدراسات الدستورية و السياسية،العدد: 39،المغرب، 2009 .

26_مجموعة بنك قطر qnb،"الصين رؤية اقتصادية 2014"، قطر،9 يونيو 2014.

27_مردان، باهر ."العلاقات الصينية الإفريقية"،مركز البحوث الإستراتيجية و القانون الدولي،بكين، 2014.

28_ميديروس ايفيان ، فرانيل تايلور ." دبلوماسية الصين الجديدة،السياسة الصينية في الشرق الأوسط "،المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 10،الإمارات، أكتوبر 2005.

29_هشام،نوار خليل." تباين قوة الدولة–إطار تحليلي لقياس قوة دولة مقارنة بدولة أخرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت (د.س.ن).

30_هلال،محمد رضا. الوجود الاقتصادي في إفريقيا –الفرص و التحديات–"،مجلة السياسة الدولية،العدد 163،جانفي 2006.

31_هيكل، محمد حسين ."حرب الخليج–أوهام القوة و النصر–"، مركز الأهرام، القاهرة، 1998.

❖ المذكرات

1_بن سانية ،عبد الرحمان."الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" ،رسالة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية،2012 ،2013.

2_حكيمي، توفيق. "الحوار النيوليبيرالي والنيواقعي حول مضامين صعود الصين"، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2008-2009.

3_دريسي ،أسماء." التعاون الصيني الإفريقي في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير ، 2004-2005.

4_عيمور، فيروز."التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية 2010_2011.

5_لعوير ،هارون."التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا"، مذكرة ماجستير ،جامعة عنابة،قسم علوم سياسية، 2009-2010.

6_كاية ،ريمة . "العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة الماجستير، جامعة باتنة، قسم دبلوماسية وعلاقات دولية،2010 -2011.

❖ مواقع الكترونية

1_أبو الخير ،كارن." الحقائق الاستراتيجي الجديدة في النظام الدولي"،مجلة السياسة الدولية الأهرام ،2014،متحصل عليه من الموقع:
www.nytimes.com/2010/05/22/opinion/22iht/ekenedy.html?emc=etal&pagewant

2_الباشا، محجوب."زيارة الرئيس جين بنغ والعلاقات الأفريقية الصينية .."مركز سودا نيل للنشر، 2014، متحصل عليه من الموقع:www.sudaress.com/sudanile/52110

3_بن هويدن،محمد. " الصين و إفريقيا"، مجلة آفاق افريقية، الإمارات،العدد23 ،2007،متحصل عليه من الموقع: www.sis.you.gov.eg/ar/pub/Africanprespective/intro

4_الحسيني، ناصر . "الصين نعومة المخالب "، موقع الصين بعيون عربية، متحصل عليه من الموقع:
www.chinainarabic.org/?p=18084

5_الأولي، إسماعيل ."العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية"، مجلة قراءات افريقية،2014، متحصل عليه من الموقع:www.qiraatafrican.com/view/?q=1641 .

6_"السلام والتنمية والتعاون راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد"، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، 2008،متحصل عليه من الموقع: fmprc.gov.cn.

7_المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي مجال الاستثمار و التجارة،" الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، 2010، متحصل عليه من الموقع:
www.petroleum.gov.eg/ar/AboutMinistry/Pages/MinistryAchievements.aspx.

8_بكير ،علي حسين ."التنافس الدولي في إفريقيا –الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية– "، مجلة آفاق افريقية،2014 متحصل عليه من الموقع:

.alger.dz/jspui/bitstream/1635/11701/1/HADFANI_NADJIM.PDF.pdf biblio.univ-

9_جونسون ،لويد ."الاعتماد الاقتصادي المتبادل"،تر(محمد السيد سليم،محمد بن أحمد المفتي)،الألوكة للنشر،2014،متحصل عليه من الموقع:www.alukah.net/culture/0/72128/#ixzz3R0FRhi6S .

10_حبيب، باي ."الاستثمارات الصينية بإفريقيا :كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"؟،مركز الجزيرة للدراسات، 2014، متحصل عليه من الموقع:
.hstudies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441917164379610.htm

11_حسيني،ناصر. "الصين نعومة الخالب"، موقع الصين بعيون عربية، 2014، متحصل عليه من الموقع:
.www.chinainarabic.org/?p=18084

12_خليفة جودة محمد، محمود ."أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991 – 2010"، المركز الديمقراطي العربي،متحصل عليه من الموقع:democraticac.de/?p=570 .

13_سليماني،ليندة. "سلال يحل بالصين اليوم لتعزيز التعاون بين البلدين"، مجلة الأحداث،الجزائر،2015،متحصل عليه من الموقع:www.elahdath.net/national .

14_شحرور ،عزت ."علاقات الصين و إفريقيا الفرص و التحديات.وجهة نظر صينية"، د.م.ن:مركز الجزيرة للدراسات و النشر،2014،متحصل عليه من الموقع:hstudies.aljazeera.net/issues/2014 .

15_عبد الحافظ،مصطفى. "القوة الناعمة للصين بإفريقيا :من إجماع بكين لدبلوماسية الصحة"،موقع الحوار المتمدن،العدد،13،2005،متحصل عليه من الموقع:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51635

16_عبد العظيم ،إيمان ."جوزيف ناي يحدد الأبعاد الجديدة للقوة في القرن 21"، مركز الرئيسة للدراسات،متحصل عليه من الموقع:
.www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

17_عرفة ،محمد جمال . "العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"،

مجلة آفاق افريقية، متحصل عليه من الموقع: www.qiraatafrican.com/view/?q=1641.

18_قط ،سمير ."الإستراتيجية الصينية في إفريقيا الأهداف و الفرص"،مجلة آفاق افريقية، متحصل عليه من موقع المجلة الافريقية للعلوم السياسية:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=314:-chineafrique-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

19_مارو، مهاري. "العلاقات الصينية الإفريقية..الديمقراطية والتوزيع"، تر:(يعقوب بن أبو مدين)، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.متحصل عليه من الموقع:
.studies.aljazeera.net/.../2013430111544580961.htm

20_مردخاي ،خزيزا. "كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟"، موقع راقب،2014 ، متحصل عليه من الموقع:raqeb.co/2014/10

21_ماكلين،وليام ."العمالة الصينية المتفانية تذهل الأفارقة وتخيفهم"،وكالة رويترز للانباء،متحصل عليه من الموقع:
http://www.chinainarabic.org/archive/?p=639

22_مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"تقرير مجلس التجارة والتنمية"،نيويورك،2002، ص:19، متحصل عليه من الموقع:www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_15.pdf

23_ محمد عبد الرحمن ،"محمد، إفريقيا ... هل هي قارة المستقبل؟،المجلة الرئيسية للبحوث والدراسات، 2014 ،متحصل عليه من الموقع:www.arabic.alshahid.net/columnists/119195

24_مقبل ، ريهام . "مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية "،السياسة الدولية ،2015 ،متحصل عليه من الموقع:www.siyassa.org.eg/NewsContent

25_منتدى بوآوالآسيوي، "الاستثمارات الخارجية عامل حاسم في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية"، 2015، متحصل عليه من الموقع:arabic.people.com.cn/n/2015/0119/c31659-8837984.html

26–موقع الصين بلغة عربية،"التعاون الاقتصادي و التجاري الصيني الإفريقي يحقق تطورا كبيرا"،2015،متحصل عليه من الموقع:
.arabic.china.com/news/domestic/2895/20150318/321266.html

27_ الصين اليوم: متحصل عليه من الموقع،www.chainatoday.com/arabic/2004h/4h3/3h2.html

28_ صحيفة الشعب اليومية، متحصل عليه من الموقع:
arabic.people.com.cn/200305/29/ara20030529_64425.html

29_نانيس، عبد الرزاق."الصين في القرن الحادي والعشرين"، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن، متحصل عليه من الموقع:
www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20(08)/036.htm

30_ن،أيمن."سلال في زيارة تاريخية إلى الصين"، أخبار اليوم،الجزائر،2015 متحصل عليه من الموقع:
www.akhbarelyoum.dz

31_هاي شين،وجي ."النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن"،تر(بيتر بروكس)، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن،متحصل عليه من الموقع:
www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/349.htm

32_هلال،محمد رضا." العلاقات الصينية بالدول النامية–المنطلقات و الأبعاد–"، مجلة السياسة الدولية، 2014، متحصل عليه من الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222126&eid=370

33_وانغشينغ، وانغ. محاضرة: الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، 06 جانفي 2011، متحصل عليه من الموقع:ly.chineseembassy.org/ara/dsxx/t784018.htm

34_وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين،متحصل عليه من الموقع :http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

35_وكالة الإنباء الجزائرية،" التوقيع على عدة بروتوكولات اتفاق وعقدين و مذكرة تفاهم بين الجزائر والصين"،الجزائر،2015 ،متحصل عليه من الموقع: www.aps.dz/ar/algerie/15345-

36_يونغ، شاو. وثيقة حول سياسة الصين تجاه إفريقيا"،المركز العربي للمعلومات،2006 ،متحصل عليه من الموقع:www.arabsino.com/articles/10-06-22/3956.htm

❖ **القواميس**

webster's,2015 Merriam-Webster, Incorporated, from the site : www.merriam-webster.com/dictionary/strategy.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

❖ **باللغة الانجليزية**

❖ **Books**

1- Arthur, Anderssen. International investment toward the year 2002,New York: United Nations publications, 1998.

2-Jin, gu .china's private entreprises hn africa and the inplications for african développement, boston :institue of développement studies,2012.

❖ **Articles**

1-Chenchen, Wu." china's Foreign Policy towards Africa",the School of Government and International Affairs , Durham University,2009 .

2-Cooke ,Jennifer G.''china's in africa soft power'' , Agence France-Presse, paris :September 28, 2006 .
George, town ."africa in chiniesseforeigh policy",asian survey ,vol28 ,n 3- 8,aug,1988.

4-Li, Anshan.'' China and Africa: Policy and challenges'', China Security ,Vol 3, No 3 ,Summer 2007.

5-quianjian ,dong. "china and the specials of peaceful coexistence",international review,(ccis),vol,1,no,1,auguest 1994.

7-Stephen ,M. Walt. '' International Relations : One World ,Manny Théories'', Forgien Policy, No111 ,1998.

8-Wayne, M. Morrison, " china's Economic Rise:History, Trends, Challenges, and Implications for the United States",Congressional Research Service,october 2014

7-Xinhua Global Times." China-Africa Economic and Trade Cooperation (2013)", Information Office of the State Council The People's Republic of China, Beijing, August 2013 .
8-yubin, "the curentrelevence of humaling international relation accordance with the 5 principles of peace full coexistence",international review ,(ccis),vol1,no 1,auguest,1994.

- **Web site**

1-Dean ,Cheng .China's Military: Not a Giant, but Not a Midget, look the web site :
dailysignal.com/2015/03/10/chinas-military-not-giant-not-midget/

2-joseph,s.nye."soft power : « the means to succes in world politics »",public affairs ,2004 ,p9,in the site web :
belfercenter.ksg.harvard.edu/files/joe_nye_wielding_soft_power.pdf.

3-kobus ,van der wath."regional focus :china africa",the beiging axis ,2013,from the site : www.thebeijingaxis.com.

4-Regional Focus: CHINA-AFRICA, "The china analyst A knowledge tool for executives with a China agenda

,september 2013 ,from the site web " www.thebeijingaxis.com.

5-zhong, ghan hu."china's special representative on african affairs on trade,aid and jobs ",africa reserarch institute,2013 ,from the site www.africaresearchinstitute.org

7-look the site :www.strategy-business.com/article/cs00002?pg=all

- **باللغة الفرنسية**

- **les livres**

1-bruno, hellendorff.la chine en Afrique survol des enjeu ,paris : groupe de recherche et d'hnformation sur la paix et la séanitè ,2013.

2-Philipe de Beauregard, et autre. la chine face au monde :la stratégie chinoise, constantes et évolution, paris :robert caffont,1983.

- **Les articles**

1-Isabelle, Cordonnier. "L'inde et la chine: la rivalité de deux titans". Défense Nationale. 55 année,n° 10,octobre 1997, p. 128.

2-jean, gandini . "Hong Kong sous l hégémonie de la chine ",le monde diplomatique, université de Montréal ,juin2003.

- **Site internet**

1-Arnaud, Brolly. "Les conséquences de l'adhésion de la Chine à l'OMC", voir site :

chine.blogs.centraliensmarseille.fr/media/02/01/c2cc4d427a7d35ec4e56b9ebbc4715c9.pdf

2-Valérie , niquet .la stratégie africaine de la chine, voir le site : http//www.ifriorg/fils/politique étranger/pe22006 niquet pdf.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
خطة المذكرة
مقدمة.....أ_ ز
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول الإستراتيجية الصينية.....08-38
المبحث الأول: لمحة إيتيمولوجية حول الإستراتيجية.....08
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية (لغة واصطلاحا).....08
المطلب الثاني: الفرق بين الإستراتيجية ومفاهيم أخرى (السياسة الخارجية، الدبلوماسية، الخطة).....09
المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية (الكبرى، المتخصصة، الشاملة).....10
المطلب الرابع: شروط تطبيق الإستراتيجية.....11
المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية محاولة للفهم.....12
المطلب الأول: السياق التاريخي للإستراتيجية الصينية.....12
المطلب الثاني: مقومات الإستراتيجية الصينية.....16
المطلب الثالث: مرتكزات وخصائص الإستراتيجية الصينية.....22
المطلب الرابع: أهداف الإستراتيجية الصينية (داخليا، إقليميا، دوليا.).....25
المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة.....27
المطلب الأول: الصين بعد الحرب الباردة.....27
المطلب الثاني:توجهات الصين الإستراتيجية الاقتصادية بعد الحرب الباردة (توجه استراتيجي داخلي، توجه استراتيجي تعاوني مع الدول الكبرى).....30
المطلب الثالث: انفتاح الصين الاقتصادي على الجنوب.....35
المطلب الرابع: الصين والعولمة.....36
الفصل الثاني: دراسة لمضامين العلاقات الصينية الإفريقية.....39_64
المبحث الأول :السياق التاريخي لتطور العلاقات الصينية الإفريقية.....39
المطلب الأول:العلاقات الصينية الإفريقية أثناء الحرب الباردة.....39
المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية بعد فترة الحرب الباردة.....43
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية الإفريقية.....44
المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الواقعي (المصلحة الوطنية).....44
المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية من المنظور الليبرالي(الاعتماد المتبادل،القوة الناعمة).....47
المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بين المبادئ و الأهداف.....54
المطلب الأول: مبادئ الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا.....54
المطلب الثاني:أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا (أهداف معلنة، أهداف خفية.).....55
الفصل الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية- واقع وآفاق-.....65-98
المبحث الأول: واقع العلاقات الصينية الإفريقية.....65

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية.....65
المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي (الاستثمارات، التبادل التجاري.).....69
المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.....81
المطلب الأول: ايجابيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا.....81
المطلب الثاني:سلبيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا (اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا).....85
المبحث الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بين التحديات و المستقبل.....89
المطلب الأول:تحديات الإستراتيجية الصينية في إفريقيا (التنافس الدولي، المشاكل الداخلية التي تعرقل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية داخل إفريقيا).....89
المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.....94
السيناريو الأول: المسار التفاؤلي.....94
السيناريو الثاني:المسار التشاؤمي.....96
السيناريو الثالث:الحفاظ على الوضع القائم.....97
الخاتمة
قائمة المراجع
الملاحق
ملخص الدراسة

الملاحق

الشكل 1

بطاقة تقنية حول الصين:

-**العاصمة:** بكين.

-**اللغة الرسمية :**مندرينية.

-**نظام الحكم** : شيوعي.

-**رئيس الدولة:**شي مين بينغ.

-**رئيس الوزراء:**لي كه تشي لينغ .

-**إعلانها كجمهورية:**أكتوبر **1949**.

-**المساحة : 9640821** كم^2**.**

-**العملة:**اليوان.

مؤشرات القوة الصينية:

_الأولى عالميا في تعداد السكان **1.3** مليار نسمة، الكثافة السكانية:**139.6** كم2.

_الثالثة عالميا في المساحة بعد روسيا و كندا ،وتقدر بـ**9.6** مليون كلم^2 .

_إحدى الدول **5** الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

_الثالثة عالميا من حيث القدرات النووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، امتلكت القنبلة النووية سنة **1964.**

_استطاعت كسر احتلال الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

_معدل النمو الاقتصادي وصل إلى **8.6** % عام **2013**.

_تمتلك احتياطي ضخم من العملات الصعبة وصلت إلى حد **3.35**تريليون دولار عام **2014**.

الشكل 2

إفريقيا النشاط الاقتصادي و المعادن (Africa-minerals-and-economic-activity)

تم الحصول عليه الموقع:cecilejohnson.com

إفريقيا: من أقدم القارات، وتتكون من 54 دولة، ويتم تقسيمها إلى الشمال وجنوب الصحراء الكبرى ، إن إفريقيا تزخر فيها موارد طبيعية هائلة، حيث تحوز ما نسبته 9 % من الاحتياطي العالمي،كما تنتج حوالي 500 مليون طن منه لتوليد الطاقة،أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتوي على ما نسبته 69% من الاحتياطي العالمي،وتمتلك ما نسبته 95% من احتياطي الماس عالميا،وتنتج 70%من الإنتاج العالمي للذهب .تنقسم افريقيا ل 4مناطق هي شمال،غرب،وسط،جنوب،بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي،تضم 5 دول منتجة للنفط:ليبيا،الجزائر ،مصر ،تونس،المغرب،أما منطقة شرق القارة ووسطها فتضم فأبرز دولها المنتجة:السودان،تشاد،كونغو برازافيل،الكونغو الديمقراطية،أما بالنسبة لغرب إفريقيا:ابرز منتجيها:نيجيريا،توغو ،غينيا الاستوائية،ساحل العاج،غانا،موريطيانيا،تساونامي وبرنسيب،أما الجنوب فنجد:انغولا،جنوب إفريقيا،كما جاء ترتيب الدول المنتجة للنفط منذ 2001 على التوالي:نيجيريا،ليبيا،انغولا،غينيا الاستوائية،كونغو برازافيل،غابون،مصر ،كامرون.

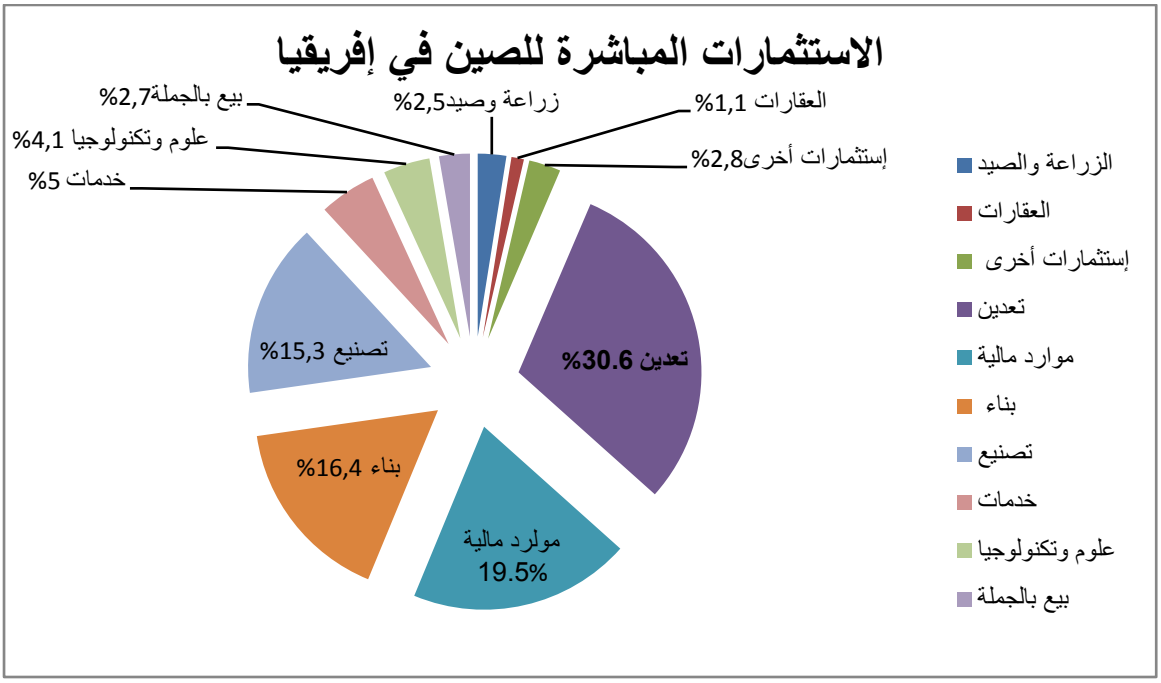

الشكل 3

دائرة نسبية توضح نسب الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا خلال عام2013

المصدر :مجموعة البنوك القياسية2013 source ;standard Bank groupe

تم التحصل عليه من الموقع:www.zawya.com

إثيوبيا : فتحت الشركة الصينية " كورودا شين مينغ للجلود"، مصنع جديد للجلود بقيمة 67مليون دولار

غانا : 13 مليون دولارا وضعت للاستثمار في أبحاث جديدة لتمويل الطاقة؛ الزراعة وتطوير وسائل النقل.
500 مليون دولار لإعادة ترميم مستشفى '' karole-buو العديد من المدارس.
42مليون دولار أمريكي لشراء مصفاة الذهب الجديدة في accra
25 مليون دولار لتجديد مصفاة للنفط وتطوير مصانع التكرير.

أوغندا: قامت الصين بتوقيع عقد لبناء 36 كم من الطريق من الرابط بين "مطار انتابي"و العاصمة" kambala" بقيمة350 مليون دولار.

نيجيريا : CADF و china'' marchant holding" وضعوا اتفاقية مشتركة لشراء 47.5% من حصة في مشغل محطة الحاويات بقيمة 54 مليون دولار.

زامبيا : الشركة الصينية للتعدين (CNMC)قامت باستثمار 4 مليون دولار في تطوير وإعادة بناء مصانع النحاس.

أنغولا: في إطار عمل لصفقة متبادلة أعلن عن مشروع مشترك لبيع المواد الكيميائية بقيمة 2.1 مليار دولار بين شركتي" TONGDA licronign hujuni" و"sonagol".

موزمبيق : مجموعة الشركة الصينية العالمية" هينان للتعاون" أعادة اعمار 100كم من قسم من الطريق الرابط بين "gazzaوinhambane "

جنوب أفريقيا:سيتم بناء مصنع الجديد لتصنيع منتجات الطاقة الشمسية من قبل الشركة الصينية " yuiglisolar warth "بقيمة 435 مليون دولار.

الشكل 4:خريطة تبين نشاط الاستثمارات الصينية الكبرى في أفريقيا أوت 2010 فيفري 2011.
major chinese investment activity in africa,august 2010-february2011
تم الحصول عليه من الموقع:www.thebeijingaxis.com

المصدر :المستثمر الإفريقي ، تبادل معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم الحصول عليه من الموقعwww.silkinvest.com

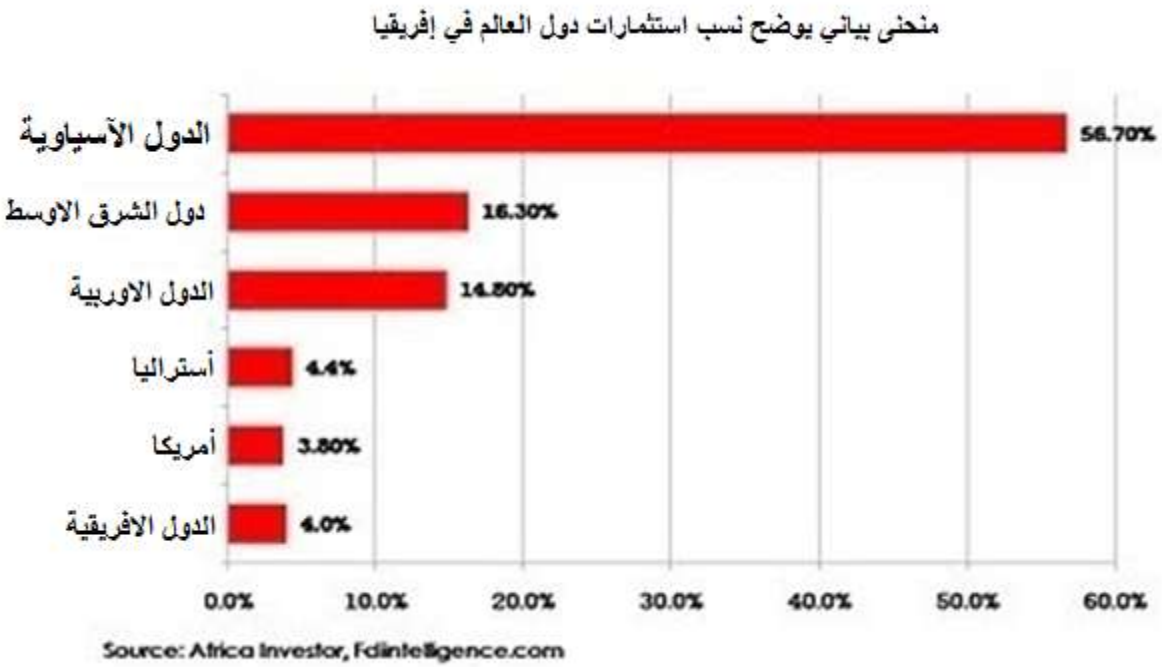

5الشكل

دوائر نسبية توضح نسب صادرات و واردات – الصين وإفريقيا – خلال عام 2010

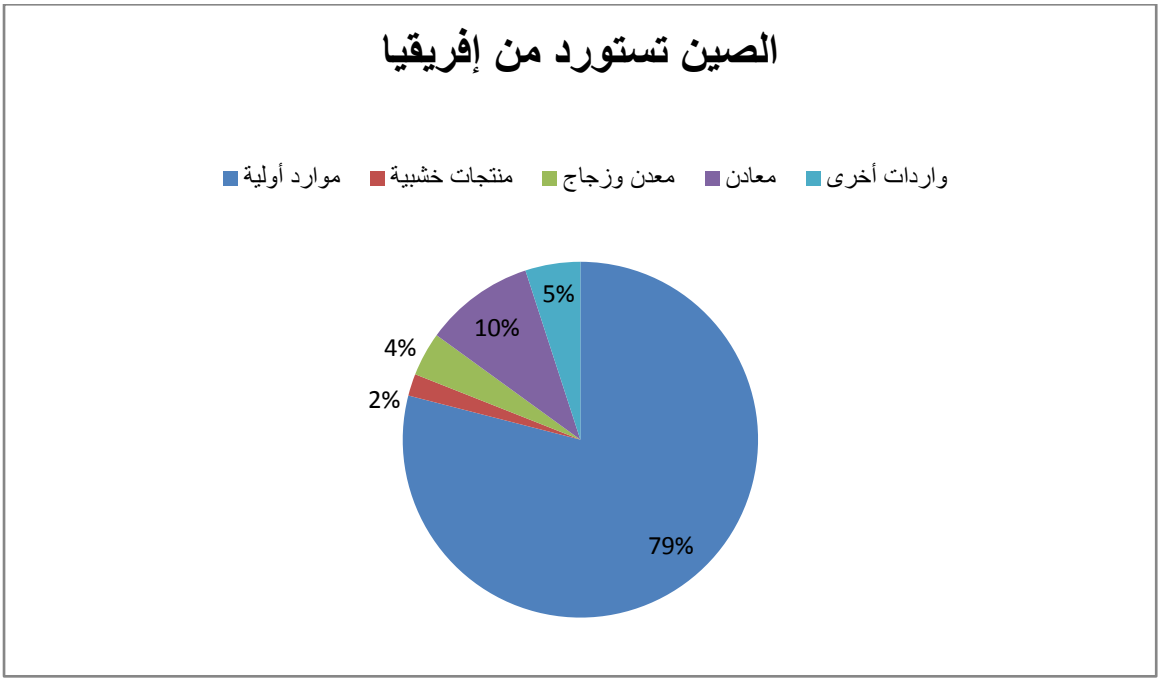

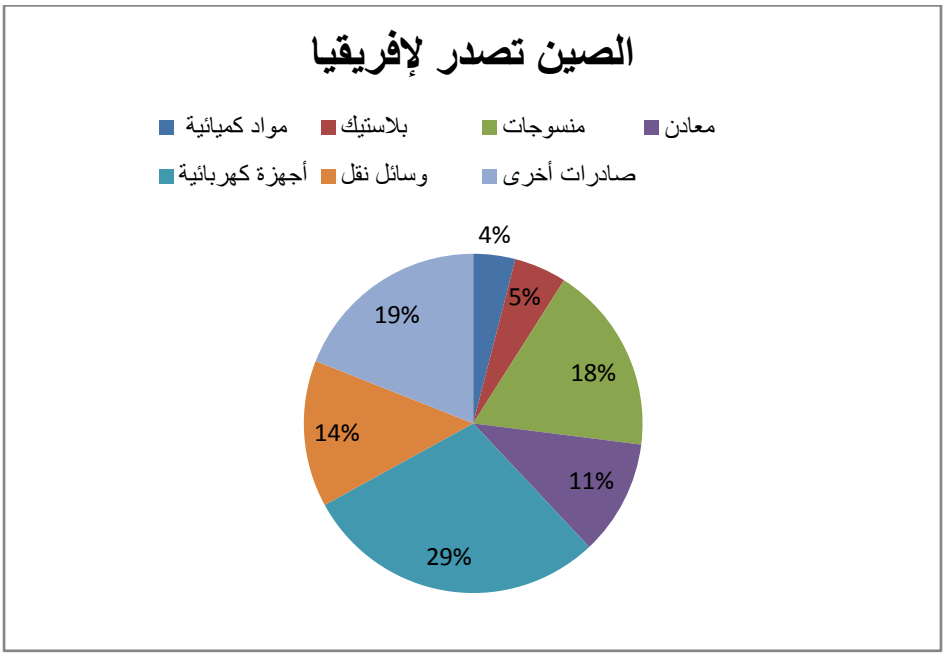

الشكل 6

تم الحصول عليه من الموقع:www.africaresearchinstitute.org

المصدر:جمارك الصين، أطلس للتجارة العالمية جمعت من طرف استشارية الحدود.

منحنى بياني يوضح اكبر البلدان العشرة الإفريقية التي لها علاقات تجارية مع الصين خلال عامي 2012،2011

المصدر:جمارك الصين ، موقع الأمم المتحدة التجاري، تحليل بكين .

تم الحصول عليه من الموقع:www.thebeijingaxis.com

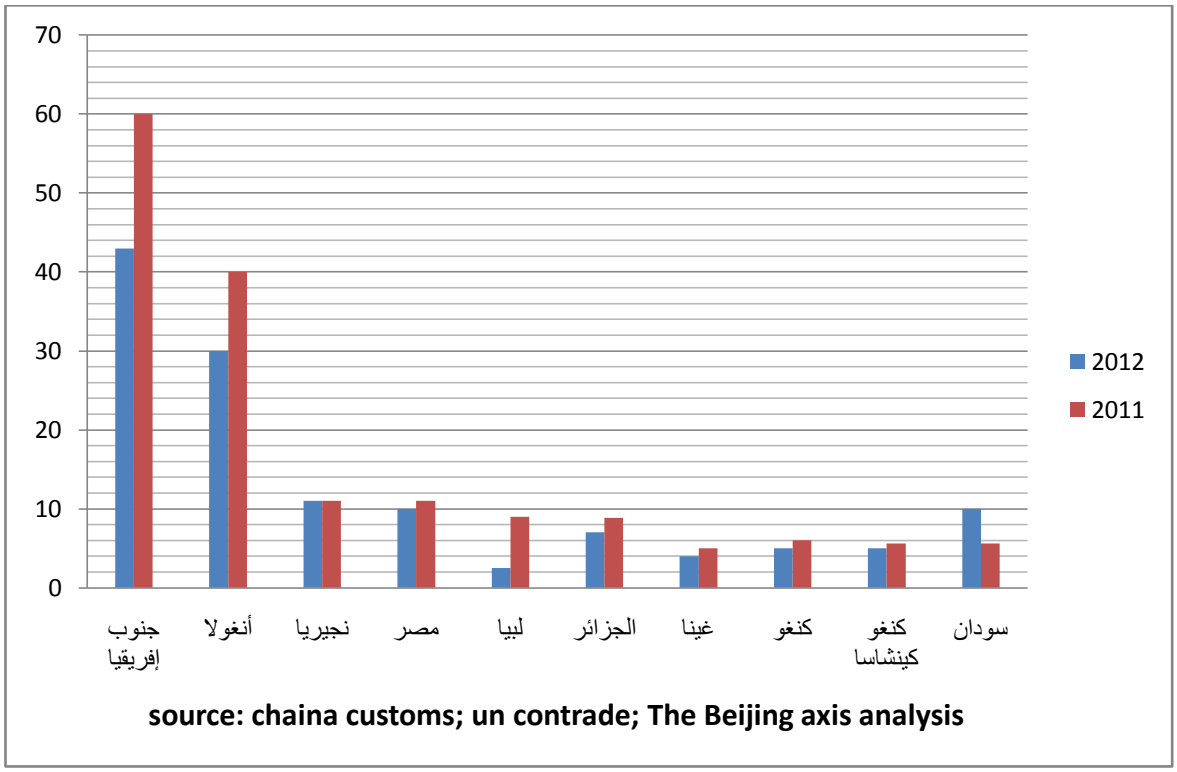

الشكل 7

منحنى بياني يوضح حجم التبادل التجاري بين الصين وافريقيا خلال اعوام 2000-2012

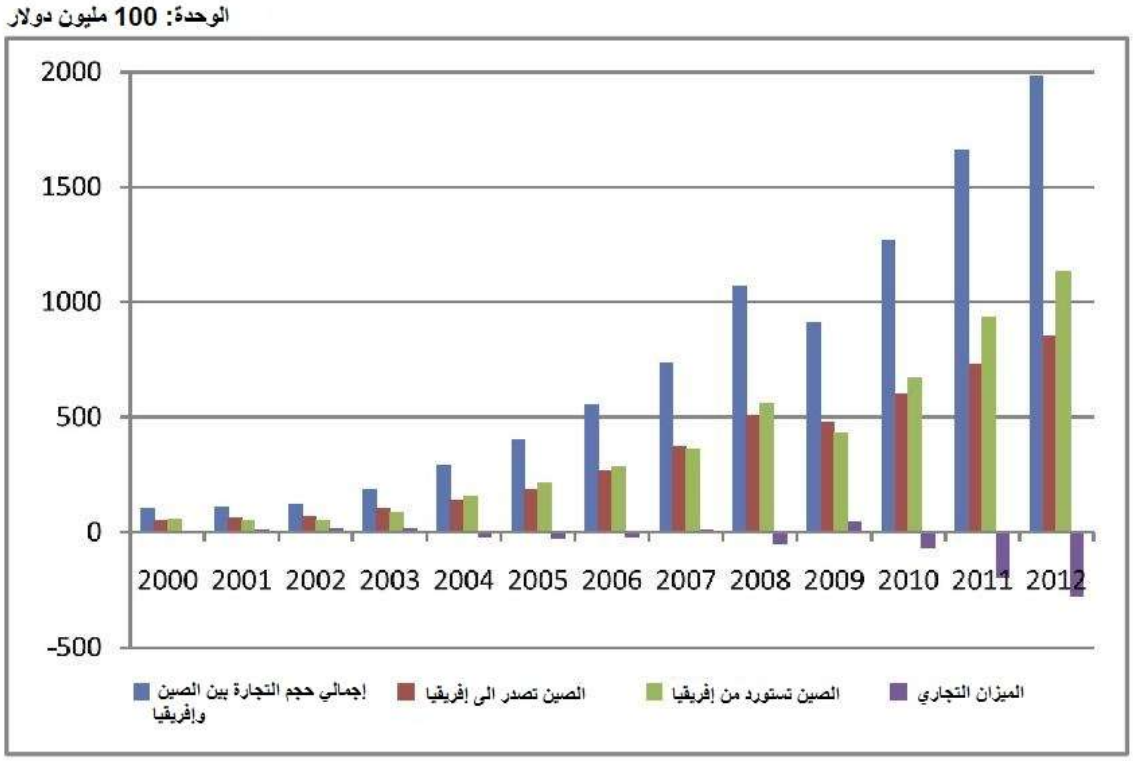

المصدر: مكتب معلومات مجلس الدولة الصيني، التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين وإفريقيا، اوت 2013
تم الحصول عليه من الموقع: http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-08/29/c_132673093_2.htm

الشكل 8

التوقعات للناتج المحلي الإجمالي الصيني والأمريكي لأعوام 2000-2019.

تريليون دولار

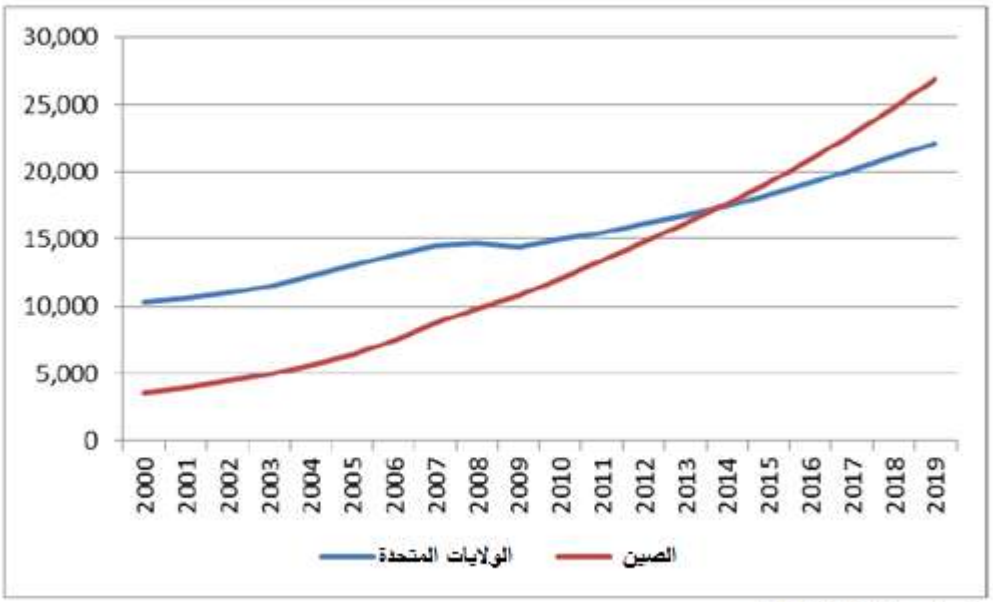

المصدر:صندوق النقد الدولي

الشكل 9

Congressional Research Service, China’s Economic Rise:History, Trends, Challenges, and Implications for the United States.2014,p :8.

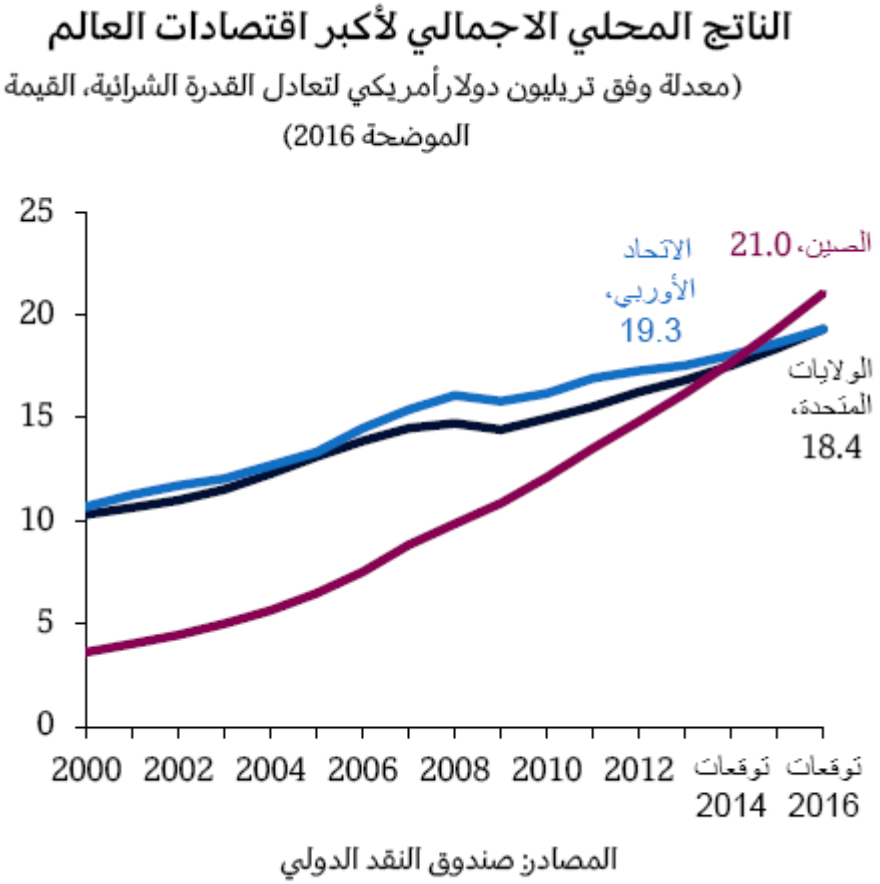

الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاديات العالم.

مجموعة بنك قطر qnb، "الصين رؤية اقتصادية2014 "، ص:8.

الشكل 10

ملخص الدراسة

تناولت دراسة الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، التركي ز على التوجهات الإستراتيجية انطلاقا من القطاع الاقتصادي نحو معظم دول القارة الإفريقية .

اعتمدت الدراسة في مقاربتها المنهجية على ثلاثة مناهج، تاريخي و وصفي و إحصائي وهذا لمعرفة أهم المحطات التاريخية للعلاقات الثنائية فضلا على وصف وتحليل أهم النظريات التي فسرت هذا التعاون ،وصولا لأهم وأبرز المؤشرات الحديثة لتطور نمو الاقتصاد الصيني و نتائج الوسائل الإستراتيجية التي انتهجتها الصين في توجهها نحو إفريقيا، ولإثبات صحة فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها ،ناقشت هاته الدراسة التزايد في درجات نمو الاقتصاد الصيني ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة كسبب جعلها تحقق نقلة نوعية في توجه إستراتيجيتها الاقتصادية نحو دول الجنوب عموما ومدى اتساع الأسواق الإفريقية كسبب خاص،ومن ثم سلطنا الضوء على حسن توظيف إستراتيجيتها في النطاق الإفريقي على عدة مستويات اقتصادية وسياسية وثقافية،جعلها بذلك طرف قوي ومنافس يؤثر في النظام الدولي.

Abstract

The study of Chinese economic strategy towards Africa in the post-Cold War addressed, focusing on strategic directions from the economic sector towards most of the African continent.

The study relied in its approach methodology to the historical method and the descriptive approach, and the statistical method and this to see the most important historical stations of bilateral relations as well as a description and analysis of the most important theories that explain this cooperation, all the way to the most important and the most modern indicators of the evolution of the growth of the Chinese economy and the results of the strategic means pursued by China in orientation towards Africa, and to validate the hypotheses of the study and answer its questions, discussed this study increase in the degree of China's economic growth in the period after the Cold War as a reason to make them achieve a qualitative shift in the orientation of economic strategy towards the countries of the South in general, and the breadth of the African markets, particularly as a cause, and then shed Hassan light on its strategy in the African scale on several economic, political and cultural levels, thus making it a strong competitor and party influence in the international system.